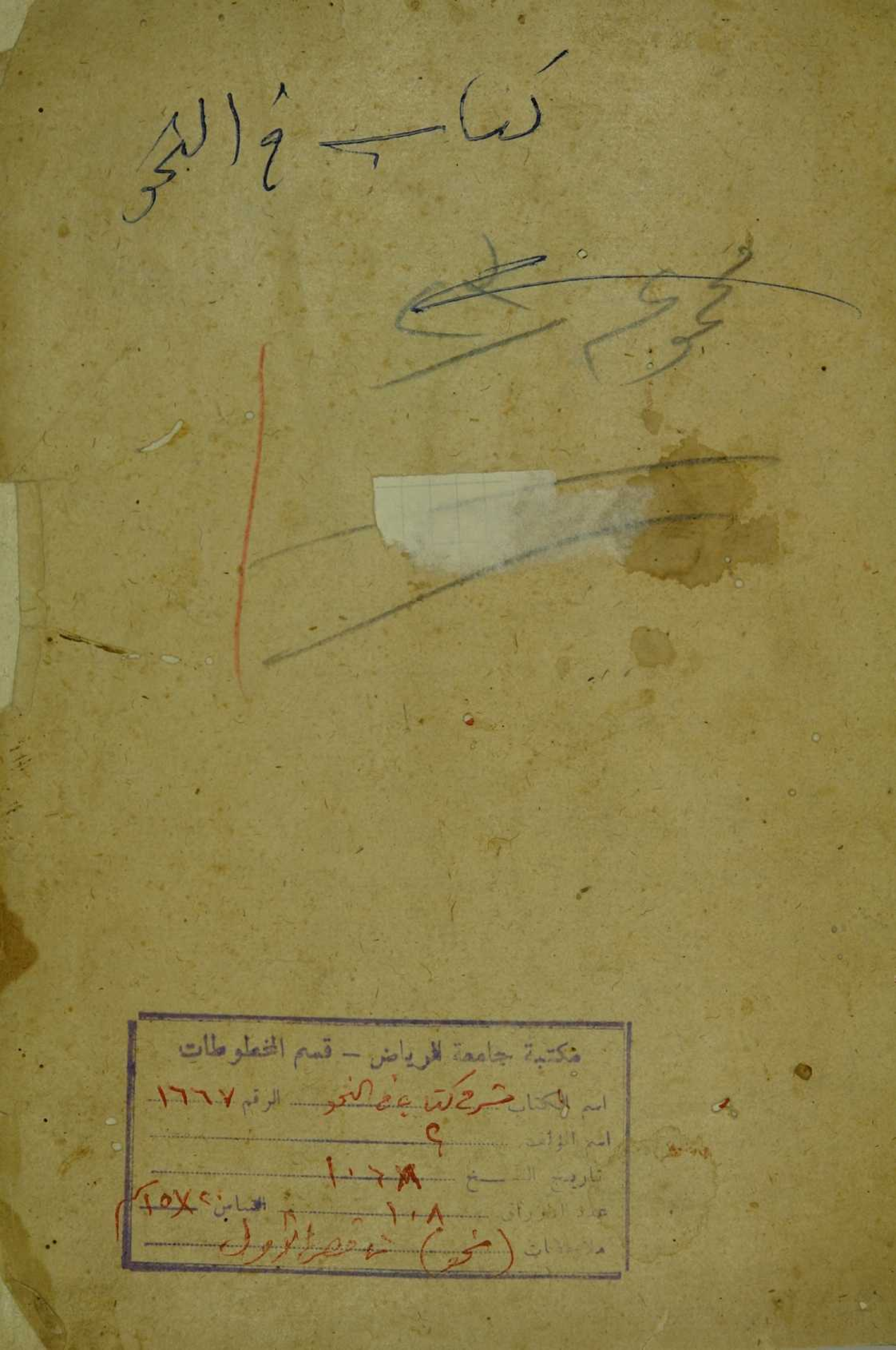


٤١٥ شرح مقدمة في النحو ، بخط احمد بن احمد
ش الرشيدى الوفائي ١٠٦٨هـ.
١٠٨ ق ٢١س ٢٠×١٥سم
نسخة جيده ، خطها تعليق واضح ، ناقصه
الاول
١٦٦٧
١- النحو ، اللغه العربيه أ- الناسخ
ب- تاريخ النسخ


كتاب في النحو
مكتبة جامعة الرياض – قسم المخطوطات
اسم الكتاب شرح كتاب في النحو الرقم ١٦٦٧
اسم المؤلف ؟
تاريخ النسخ ١٠٦٨
عدد الأوراق ١٠٨ المقاس ٢٠×١٥
ملاحظات (نحو)

ص ٧

مجموع ٣ (١) الالفية المرضية وشرح الالفية للسيوطي ٧٧ ورقة

(٢) الفوائد ... لعبد الله المالكي ١١٨ ورقة

(٣) كتاب المصباح ٢٩

٢٢٤ ورقة



اقيمت مقامها والالف اختها اذ هما من حروف المد واللين فقامت
مقام الضمة حملا علي اختها والنون لتقارب الواو في المخرج ولهذا انه عم
فيها فاقيمت ايضا مقام الضمة ولكل منها مواضع تخصها اشار اليها
مبتديا بالاصل بقوله **فاما الضمة فتكون علامة للرفع** اصالة **في
اربعة مواضع** لا زايد عليها **في الاسم المفرد** وهو هنا ما ليس مثني
ولا مجموعا ولا من الاسما الستة **منصرفا كان** وهو ما دخله الحرف
الذي هو التنوين الدال علي الامكنية وجر بالكسرة **او غير منصرف**
وهو ما كان بخلافه فالاول **نحو قال الله** فالاسم الكريم مرفوع علي
الفاعلية وعلامة رفعه الضمة في اخره والثاني نحو **واذ قال
ابراهيم** فابراهيم غير منصرف للعلمية والعجمة مرفوع علي الفاعلية
وعلامة رفعه الضمة في اخره ولا فرق في رفعه بالضمة بين ان يكون
ظاهرا فيه الاعراب كما مر او مقدرا في نحو **واذ قال موسي** فموسي
مرفوع علي الفاعلية وعلامة رفعه ضمة مقدرة في الالف منع من
ظهورها التعذر اذ الالف لا يقبل الحركة لذاتها **والموضع الثاني
في جمع التكسير** وهو ما تغير فيه بنا مفرده تحقيقا او تقديرا بزيادة
او نقص او تبديل **منصرفا كان او غير منصرف** فالاول **نحو قال
اصحاب موسي** فاصحاب جمع تكسير مفرده صحب مرفوع علي
الفاعلية وعلامة رفعه الضمة في اخره وموسي مضاف اليه علامة جره
الفتحة والثاني نحو **ومساكن ترضونها** فمساكن جمع تكسير مفرده
مسكن غير منصرف للجمعية المكررة مرفوع بالعطف علي اباؤكم الذي هو
اسم كان وجملة ترضونها في محل رفع علي النعت له ولا فرق في رفعه

بالضمة ايضا بين ان يكون الاعراب فيه ظاهرا كما في نحو ومن اياته الجوار
فالجواري جمع تكسير مفردها جارية مرفوع على انه مبتدا وعلامة رفعه
ضمة مقدرة في اليا منع من ظهورها الاستثقال لانه منقوص ومن اياته
جار ومجرور في محل رفع على انه خبر مقدم والموضع الثالث في جمع المونث
فيه بنا مفرده سوا كان اسما ام صفة ولو عبر بالجمع بالالف والتا
لكان اولي لما سياتي وفي ما حمل عليه مما هو اسم جمع او جمع مسمي به
فالاول نحو اذا جاءك المومنات فالمومنات فاعل جا وعلامة رفعه
ضمة ظاهرة في اخره وهو جمع مونث سالم ولا يقدح فيه سقوط الف
لانها كلمة جي بها للدلالة على التانيث وليست من بنية الكلمة و
الثاني نحو اولات الاحمال فاولات اسم جمع لا واحد له من لفظه مرفوع
على الابتدا والاحمال مضاف اليه وخبره الجملة الاسمية من قوله اجلهن
ان يضعن حملهن والموضع الرابع في الفعل المضارع سوا كان صحيح الاخر
او معتلا الذي لم يتصل باخره شي يوجب بنايه او ينقل اعرابه ورفعه
بالضمة يكون تارة لفظا وتارة تقديرا فالاول نحو نرفع درجات من
نشا فنرفع فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وعلامة
رفعه ضمة ظاهرة في اخره وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا ودرجات
مفعوله ومن اسم موصول في محل جر بالاضافة وجملة نشا من الفعل والفاعل
صلة الموصول فلا محل لها من الاعراب والثاني نحو والله يدعوا الي دار
السلام فالاسم الكريم مرفوع على الابتدا ويدعو فعل مضارع معتل
الاخر مرفوع بضمة مقدرة في الواو منع من ظهورها الاستثقال وفاعله
ضمير مستتر فيه جوازا والي دار السلام جار ومجرور ومضاف اليه
متعلق

متعلق بالفعل والجملة الفعلية في محل رفع على الخبرية ومثل ذلك والله
يقضي بالحق ان في ذلك لعبرة لمن يخشي فيقضي ويخشي كل منهما فعل
مضارع معتل الاخر علامة رفعه ضمة مقدرة في الاخر منع من ظهورها
في الاول الاستثقال وفي الثاني التعذر وقيد الفعل بعدم اتصال شي به
لانه لو اتصل به نون التوكيد او الاناث كان مبنيا او اتصل به ضمير
تثنية او ضمير جمع او ضمير المونثة المخاطبة كان علامة رفعه ثبوت
النون كما ستعرفه وهذا هو الذي عناه المولف بالشي ولما فرغ من مواضع
الضمة اشار الي مواضع ما ناب عنها من الاحرف فقال واما الواو فتكون
علامة للرفع نيابة عن الضمة في موضعين لا ثالث لهما الاول في جمع
المذكر السالم وهو ما دل على اكثر من اثنين مع سلامة بنا واحده سوا
كان واحده علما او صفة وفي ما حمل عليه مما فقد فيه ما اعتبر من
الشروط في الجمع المذكر فالاول نحو ويومئذ يفرح المومنون فالمومنون
جمع مومن وقد سلم فيه بناوه وهو فاعل يفرح وعلامة رفعه الواو
نيابة عن الضمة لانه جمع مذكر سالم والظرف متعلق بالفعل واذ مضاف
اليه والتنوين فيه عوض عن الجملة المحذوفة ومثله فرح المخلفون
بمقعدهم وجا المعذرون من الاعراب والثاني نحو ان يكن منكم
عشرون صابرون فعشرون محمول على الجمع المذكور اذ لا واحد له
ومثله ثلاثون واربعون الي تسعين بادخال الغاية وهو مرفوع
بيكن على انه اسمها وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة وصابرون
صفة له ومنكم جار ومجرور في محل نصب على انه خبر مقدم ليكن
والموضع الثاني في الاسما الستة المعتلة المضافة لغير

يا المتكلم **وماب ابوك واخوك وحموك** بكسر الكاف ولو قال وحموها لكان
اولى لان الحم قريب زوج المراة **وفوك وهنوك وذ مال** اي صاحبه فكل
منها يرفع بالواو نيابة عن الضمة بالشروط الاتية **نحو قال ابوهم** فابوهم
فاعل قال ومضاف اليه وعلامة رفعه الواو لانه من الاسما الستة
ونحو ليوسف واخوه احب الى ابينا ليوسف مبتدا واخوه معطوف
عليه وهو مرفوع لان المعطوف على المرفوع مرفوع وعلامة رفعه الواو
لانه من الاسما الستة واحب هو الخبر والى ابينا جار ومجرور متعلق به
ولو صرح المولف بما قدرناه لكان اولى **ونحو جا حموك** فحموك فاعل جا
وعلامة رفعه الواو **وهذا فوك وهنوك** فهذا اسم اشارة في محل رفع
على انه مبتدا وفوك خبره وهو مرفوع وعلامة رفعه الواو وهنوك
معطوف عليه والمعطوف على المرفوع مرفوع **انه لذو علم** ان حرف توكيد
ينصب الاسم ويرفع الخبر والضمير المتصل بها في محل نصب على انه اسمها
ولذو علم خبرها ومضاف اليه وهو مرفوع وعلامة رفعه الواو واللام
لام الابتدا **واما الالف فتكون علامة للرفع** نيابة عن الضمة **في المثنى**
وهو ما دل على اثنين واغنى عن متعاطفين من لفظه مذكرا كان
او مونثا معرفة كان او نكرة وعدل عن عبارة الاصل لما فيها من التجوز
وفي ما حمل عليه مما فقد فيه ما اعتبر من الشروط في المثنى
فالاول **نحو قال رجلان** فرجلان فاعل قال وعلامة رفعه الالف لانه
مثنى **والثاني نحو ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا** ان حرف
توكيد تنصب الاسم وترفع الخبر وعدة الشهور اسمها وعند الله ظرف متعلق
بالاسم واثنا عشر خبر ان وهو مرفوع وعلامة رفعه الالف نيابة عن
الضمة

الضمة حملا له على المثنى اذ لا مفرد له وشهرا تمييز **فانفجرت منه اثنتا عشرة**
عينا فاثنتا عشرة مرفوع بانفجرت على الفاعلية وعلامة رفعه الالف
لانه مما حمل على المثنى اذ لا واحد له ايضا وعينا تمييز **واما النون فتكون**
علامة للرفع نيابة عن الضمة **في الفعل المضارع اذا اتصل به ضمير تثنية**
سوا كان حاضرا او غايبا فالاول نحو انتما تقومان والثاني **نحو والنجم**
والشجر يسجدان فيقومان ويسجدان كل منهما فعل مضارع مرفوع
لتجرده عن الناصب والجازم وعلامة رفعه ثبوت النون لانه قد
اتصل به ضمير تثنية وهو الالف وهو مع فاعله في محل رفع عن خبر
المبتدا **او** اتصل به **ضمير جمع** حاضرا كان او غايبا فالاول **نحو** اتبنون
بكل ريع اية تعبثون وتتخذون مصانع لعلكم تخلدون فتبنون
فعل مضارع خال من الناصب والجازم فهو مرفوع وعلامة رفعه
ثبوت النون لانه قد اتصل به ضمير جمع وهو الواو وكذا ما بعده من
الافعال والثاني نحو **الذين يومنون بالغيب** فيومنون فعل مضارع
مرفوع لتجرده وعلامة رفعه ثبوت النون لانه اتصل به ضمير جمع وهو
الواو وهو مع فاعله جملة فعلية لا محل لها من الاعراب لانها صلة الموصول
وهو الذين والموصول في محل جر صفة لما قبله او بدل منه وبالغيب
متعلق بيومنون **او** اتصل به **ضمير المونثة المخاطبة نحو** قالوا **اتعجبين**
من امر الله فتعجبين فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم
وعلامة رفعه ثبوت النون لاتصاله بضمير المونثة المخاطبة وهو
اليا ومن امر الله متعلق به ولما انهى الكلام على علامات القسم الاول
من اقسام الاعراب وهو الرفع اصالة ونيابة اخذ يتكلم على علامات

القسم الثاني من اقسام الاعراب وهو النصب اصالة ونيابة فقال
وللنصب وهو ما يحدثه عامل سواء كان فعلا او اسما او حرفا خمس علامات
احدها الفتحة وهي الاصل لما مر ولهذا لا يقوم غيرها مقامها الا عند
تعذرها ومن ثم قدمها والاربعة الباقية هي الالف والكسرة والياء
وحذف النون وهي فروع عن الفتحة لان كل علامة منها نائبة عن
الفتحة اما الالف فلانها تنشا عنها فقامت مقامها والياء اخت الالف
فقامت مقام الفتحة كاختها والكسرة اصل الياء فاقيمت مقام الفتحة
حملا على فرعها وحذف النون اقيم مقام الفتحة لانه لما كان ثبوتها
علامة للرفع لم يبق الا ان يكون حذفها علامة للنصب واما مواضعها
فاشار اليها مبتديا بالاصل بقوله فاما الفتحة فتكون علامة للنصب
في ثلاثة مواضع لا زائد عليها الاول ان تكون علامة للنصب
في الاسم المفرد المتقدم ذكره منصرفا كان او غير منصرف فالاول
نحو واتقوا الله فاتقوا فعل وفاعل والاسم الكريم منصوب على
التعظيم وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في اخره ومثله والله يسمع
تحاوركما ان الله سميع بصير والثاني نحو ووهبنا له اسحاق
ويعقوب ووهبنا فعل وفاعل وله جار ومجرور متعلق به واسحق
منصوب لانه مفعول به وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في اخره ولم ينون
لانه غير منصرف للعلمية والعجمة وكذلك يعقوب منصوب لانه
معطوف على اسحاق وتكون الفتحة علامة للنصب فيه ظاهرة كما
مر ومقدرة كما في نحو واذ واعدنا موسى فوعدنا فعل وفاعل
وموسى منصوب لانه مفعول به وعلامة نصبه فتحة مقدرة في الالف منع
من



من ظهورها التعذر بتحريك الالف ومثله واذ اتينا موسى الكتاب والموضع الثاني
ان تكون الفتحة ~~فتحته~~ علامة للنصب في جمع التكسير المتقدم ذكره منصرفا
كان او غير منصرف فالاول نحو وترى الجبال ترى فعل وفاعل والجبال منصوب
على انه مفعول وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في اخره وهو جمع تكسير منصرف
والثاني نحو وعدكم الله مغانم كثيرة وعد فعل ماض والضمير المتصل
به منصوب المحل على انه مفعول اول والاسم الكريم فاعل ومغانم مفعول
ثان وهو منصوب وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في اخره وهو جمع تكسير
لمغنم غير منصرف للجمعية المكررة ولا فرق في نصبه بالفتحة بين ان يكون
الاعراب ظاهرا فيه كما مر او مقدرا كما في نحو وانكحوا الايامى انكحوا
فعل وفاعل والايامى منصوب بانكحوا على انه مفعول وعلامة نصبه
فتحة مقدرة في الالف منع من ظهورها التعذر لانه منصوب وهو
جمع تكسير لايم وهي من ليس لها زوج بكرا كانت او ثيبا والموضع الثالث
ان تكون الفتحة علامة للنصب في الفعل المضارع سواء كان صحيح
الاخر ام معتله اذا دخل عليه ناصب من نواصب الفعل ولم يتصل
مع ذلك باخره شيء يوجب بناءه او ينقل اعرابه كما تقدم في علامات
الرفع ويكون نصبه بفتحة ظاهرة او مقدرة فالاول نحو لن ينال الله
لحومها ولا دماؤها لن حرف نفي ونصب وينال فعل مضارع منصوب
بلن وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في اخره والاسم الكريم منصوب
على التعظيم ولحومها فاعل مؤخر ولا دماؤها معطوف عليه والثاني
في الفعل المضارع المعتل بالالف نحو لن تراني فترى فعل مضارع
منصوب بلن وعلامة نصبه فتحة مقدرة في الالف منع من ظهورها

التعذر ولم يمثل له المولف رحمه الله تعالى ولما فرغ من مواضع الفتحة اشار
الى مواضع ما ناب عنها بقوله واما الالف فتكون علامة للنصب نيابة عن
الفتحة في الاسما الستة المتقدمة في علامات الرفع نحو ما كان محمد ابا احد
من رجالكم فما حرف نفي وكان فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب
الخبر ومحمد اسمها وابا احد منصوب بالالف خبرها لانه من الاسما الستة
ومن رجالكم متعلق بمحذوف صفة لاحد ونحو ونحفظ اخانا نحفظ فعل
وفاعل واخانا منصوب بالالف على انه مفعول لانه من الاسما الستة ومثله
نحو ارجعوا الى ابيكم فقولوا يا ابانا وتقول رايت حماكِ بكسر الكاف وفاك
رايت فعل وفاعل وحماك منصوب بالالف على انه مفعول وكذا فاك
لانه معطوف عليه وقال تعالى ان كان ذا مال كان فعل ماض ناقص
واسمها مستتر فيها وذا مال خبرها منصوب بالالف لانه من الاسما
الستة واما الكسرة فتكون علامة للنصب نيابة عن الفتحة في جمع
المونث السالم والمراد به ما جمع بالف وتا مزيدتين سوا كان جمعا
لمونث ام لمذكر سالما كان ام ذا تغيير ولو عبر به لكان اولى وفي ما حمل
عليه فالاول نحو خلق الله السموات خلق فعل ماض والاسم الكريم
فاعل والسموات منصوب بالكسرة على انه مفعول به او مطلق
حمل النصب على الجر قياسا على اصله وهو جمع المذكر السالم ولئلا يلزم
للفرع زيادة مزية على اصله ومثله نحو ان الحسنات يذهبن السيات
والثاني نحو وان كن اولات حمل فاولات خبر كن وهو منصوب
بالكسرة واسمها النون المدغم فيها نون كن واصله كونَّ بضم الواو
بعد النقل الى باب فعل بضم العين لاسناده الى ضمير رفع فاستثقلت
الضمة

الضمة على الواو فنقلت منها الى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها ثم حذفت
الواو لالتقا الساكنين واما اليا فتكون علامة للنصب نيابة عن الفتحة
في موضعين لا ثالث لهما الاول في المثنى المتقدم ذكره في علامات الرفع
وفي ما حمل عليه مثال المثنى نحو ربنا واجعلنا مسلمين لك اجعلنا
فعل وفاعل ومفعول اول ومسلمين مفعول ثان وهو منصوب وعلامة
نصبه اليا المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها حملا للنصب على الجر لاشتراكهما
في كون كل منهما فضلة مستغني عنه ومثال ما حمل عليه نحو اذ ارسلنا اليهم
اثنين ارسلنا فعل وفاعل واليهم متعلق به واثنين مفعول به وهو منصوب
وعلامة نصبه اليا حملا له على المثنى لما مر ونحو ربنا امتنا اثنتين ربنا
منادى مضاف حذف منه حرف الندا وامتنا فعل وفاعل ومفعول
واثنتين منصوب نعت لمصدر محذوف وعلامة نصبه اليا حملا له
على المثنى لما مر والموضع الثاني في الجمع المذكر السالم المتقدم ذكره ايضا
ثم وفي ما حمل عليه مثال الاول نحو فننجي المومنين ننجي فعل وفاعل والمو
منين
جمع مومن منصوب على انه مفعول به وعلامة نصبه اليا المكسور ما
قبلها المفتوح ما بعدها حملا للنصب على الجر كالمثنى لما مر ومثله نحو ان
المتقين في جنات ونهر ومثال الثاني نحو وواعدنا موسى ثلاثين
ليلة واعدنا فعل وفاعل وموسى مفعول اول وثلاثين مفعول ثان على
حذف مضاف اي انقضا ثلاثين وعلامة نصبه اليا حملا له على الجمع
اذ لا مفرد له وليلة تمييز واما حذف النون فيكون علامة للنصب نيابة
عن الفتحة في الافعال المضارعة التي رفعها بثبات النون اذا دخل
عليها ناصب ويعبر عنها بالامثلة الخمسة كما سياتي نحو الا ان تكونا ملكين

اوتكونا من الخالدين فان حرف مصدر ونصب وتكونا فعل مضارع
منصوب بان وعلامة نصبه حذف النون لانه من الامثلة الخمسة
والضمير المتصل به في محل رفع علي انه الاسم وملكين هو الخبر ومثله نحو
فلا جناح عليهما ان يصالحا ونحو **وان تصوموا خير لكم** فان حرف مصدر
ونصب وتصوموا فعل مضارع منصوب بان وعلامة نصبه حذف
النون لما مر وان والفعل في تاويل مصدر علي انه مبتدا وخيره خبر
لكم ومثله نحو ولن تستطيعوا ان تعدلوا بين النسا ونحو الم احسب الناس
ان يتركوا ونحو **لن تقومي** فلن حرف نفي ونصب وتقومي فعل مضارع
منصوب بلن وعلامة نصبه حذف النون لما مر وفي الحديث تريدين
ان ترجعي الي رفاعه ولما فرغ من علامات القسم الثاني من اقسام الاعراب
وهو النصب اخذ يتكلم علي علامات اقسام الخفض الذي هو القسم الثالث
من اقسام الاعراب اصالة ونيابة فقال **وللخفض** المتقدم بيانه في علامات
الاسم **ثلاث علامات** اصالة ونيابة لا زايد عليها احدها **الكسرة**
وهي الاصل في بابها لما مر ولهذا قدمها **و** العلامتان الباقيتان هما
اليا والفتحة وهما فرعان لانهما **نايبتان عن الكسرة** اما اليا فلانها
تنشا عنها فقامت مقامها واما الفتحة فلان الكسرة نابت عنها فيما
جمع بالف وتا فتقارضتا ولكل منها مواضع تخصها وبدا بالاصل فقال
فاما الكسرة فتكون علامة للخفض اصالة **في ثلاثة مواضع** لا زايد عليها
اولان يكون علامة للخفض **في الاسم المفرد** المتقدم بيانه **المنصرف** وهو
دخله التنوين علي ما مر سوا كان الخفض بالحرف **نحو** الذين يومنون بالغيب
او بالمضاف نحو هديا بالغ الكعبة او بالتبعية علي رايه نحو وتوكل علي
العزيز



العزيز الرحيم وقد اجتمعت الثلاثة في **بسم الله الرحمن الرحيم** فالاسم مجرور
بالبا والله مجرور بالمضاف والرحمن الرحيم مجروران بالتبعية وعلامة خفض
الجميع كسرة ظاهرة في الاخر ولا فرق في خفضه بالكسرة بين ان يكون الاعراب
فيه ظاهرا كما مر او مقدرا نحو **اوليك علي هدي** فاوليك اسم اشارة
في محل رفع علي الابتدا وهدي مجرور بعلي وعلامة خفضه كسرة مقدرة
في الالف لم تظهر تعذرا وهو في محل رفع خبر المبتدا ومثله نحو عندها
جنة الماوي ونحو وهو بالافق الاعلي **و** الموضع الثاني ان تكون الكسرة
علامة للخفض **في جمع التكسير** المتقدم بيانه **المنصرف** مذكرا كان
او مونثا **نحو للرجال نصيب** مما اكتسبوا فنصيب مبتدا موخر وللرجال
خبر مقدم وهو جمع تكسير منصرف مخفوض بالحرف وعلامة خفضه
كسرة ظاهرة في اخره وقيد المولف المفرد والجمع بكونهما منصرفين
لاخراج غير المنصرف منهما لان خفضه بالفتحة كما سياتي **و** الموضع الثالث
ان تكون الكسرة علامة للخفض **في جمع المونث السالم** المتقدم بيانه
ولا يكون الا منصرفا وفي **ما حمل عليه** مثال الاول **نحو** والمحصنات من المومنات
ونحو **قل للمومنات** قل فعل امر وفاعل والمومنات جمع مومنة مجرور
بالحرف وعلامة جره كسرة ظاهرة في اخره **و** مثال الثاني نحو **مررت**
باولات الاحمال مررت فعل وفاعل وباولات الاحمال جار ومجرور
ومضاف اليه وعلامة خفض اولات كسرة ظاهرة في اخره حملا له علي
الجمع اذ لا واحد له من لفظه **واما اليا فتكون علامة للخفض** نيابة
عن الكسرة **في ثلاثة مواضع** لا رابع لها الاول ان تكون علامة للخفض
في الاسما الستة التي تقدم ذكرها سوا كانت مخفوضة بالحرف ام

بغيره نحو ارجعوا الى ابيكم ونحو يخل لكم وجه ابيكم فارجعوا فعل وفاعل
وابيكم مجرور في الاول بالحرف وفي الثاني بالمضاف وعلامة جره اليا لانه
من الاسما الستة ونحو كما امنتكم على اخيه ونحو واخذ براس اخيه فاخيه
مجرور في الاول بالحرف وفي الثاني بالمضاف وعلامة خفضه اليا لما مر
وهو في الاول متعلق بالفعل الواقع صلة لما المصدرية وتقول مررت
بحميك بكسر الكاف وفيك وهنيك مررت فعل وفاعل وحميك مجرور
بالبا وعلامة جره اليا لما مر وكذا ما بعده لانه معطوف عليه وقال
تعالى عند ذي العرش مكين فذي مجرور بالمضاف وهو عند وقال
والى ذي القربى فذي صفة لما قبله وعلامة جره اليا لما مر
والقربى مضاف اليه في الثاني والعرش في الاول والموضع الثاني
ان تكون علامة للخفض في المثنى المتقدم بيانه سوا كان مخفوضا
بالحرف ام بغيره وفي ما حمل عليه مثال الاول نحو قد كان لكم اية في
فئتين ففئتين مجرور بالحرف وعلامة جره اليا لانه مثنى ونحو حتى
اذا بلغ مجمع البحرين فالبحرين مجرور بالمضاف الذي هو مفعول
بلغ وعلامة خفضه اليا لانه مثنى ومثال الثاني نحو مررت باثنين
رجلين واثنتين امراتين فاثنين مجرور بالبا وعلامة جره اليا حملا
له على المثنى واثنتين عطف عليه والموضع الثالث ان يكون علامة
للخفض في جمع المذكر السالم المتقدم بيانه اسما كان او صفة مخفوضا
بالحرف او بغيره وفي ما حمل عليه فمثال الاول نحو قل للمومنين وسلام
على المرسلين فالمومنين والمرسلين مجروران بالحرف الاول باللام والثاني
بعلى وعلامة جر كل منهما اليا لانه جمع مذكر سالم لانه لم يتغير فيه بنا
مفرده

مفرده ومنه نحو وما كنت متخذ المضلين عضدا ونحو الان ياتيهم سنة الاولين
فالمضلين جمع مضل والاولين جمع اول وهما مجروران بالمضاف وعلامة
الجر في كل منهما اليا ومثال الثاني نحو فاطعام ستين مسكينا فستين مخفوض
باضافة المبتدا اليه وعلامة خفضه اليا حملا له على الجمع اذ لا مفرد له ومسكينا
تمييز وخبر المبتدا محذوف ومنه نحو سلام على نوح في العالمين والحمد لله
رب العالمين فالعالمين مجرور في الاول بالحرف وفي الثاني بالمضاف وعلامة
جره اليا حملا له على الجمع لما مر واما الفتحة فتكون علامة للخفض نيابة
عن الكسرة في الاسم الذي لا ينصرف سوا كان مخفوضا بحرف او بغيره
حملا للخفض على النصب مفردا كان ذلك الاسم الذي لا ينصرف نحو واوحينا
الى ابراهيم واسماعيل اوحينا فعل وفاعل والى ابراهيم جار ومجرور
واسماعيل معطوف عليه وكل منهما اسم مفرد مجرور وعلامة جره فتحة
ظاهرة في اخره لانه اسم لا ينصرف للعلمية والعجمة ونحو فحيوا باحسن
منها فحيوا فعل وفاعل واحسن مجرور بالبا وعلامة جره الفتحة لانه
اسم مفرد غير منصرف للصفة ووزن الفعل نحو مقام ابراهيم فابراهيم
مجرور بالمضاف وعلامة جره الفتحة وكذا نحو رب موسى وهارون او جمع
تكسير نحو يعملون له ما يشا من محاريب وتماثيل فمحاريب جمع
تكسير مجرور بالفتحة للجمعية المكررة وما بعده معطوف عليه وهذا
الحكم مستمر فيما لا ينصرف الا اذا اضيف الى ما بعده فانه حينئذ
يجر بالكسرة على الاصل نحو في احسن تقويم فاحسن اسم غير منصرف
مجرور بالكسرة لاضافته الى ما بعده وكذا اذا تلا ال كما اشار اليه بقوله
او دخلت عليه ال معرفة او موصولة او زايدة نحو وانتم عاكفون

في المساجد فانتم مبتدا وعاكفون خبره والمساجد غير منصرف مجرور
بالكسرة لدخول ال عليه وانما جر بالكسرة علي الاصل لخروج التنوين من حيز
الوجود بسبب الاضافة وال فلم يتصور سقوطه حتي يصح سقوطها بعده
واستثنا المولف رحمه الله لهاتين المادتين من جر ما لا ينصرف بالفتحة
يفهم انه باق علي منع صرفه لكنه يجر بالكسرة وفي المسالة ثلاثة اقوال
اقربها انه ان زالت منه احدي علتيه بال او بالاضافة فمنصرف والا
فممنوع الصرف فعلي ما اليه المذكورتين ممنوع الصرف كما ذكرنا وفي نحو مررت
باحمدكم مصروف لزوال العلمية المانعة مع وزن الفعل من الصرف
ولما فرغ من علامات القسم الثالث من اقسام الاعراب وهو الخفض
شرع يتكلم علي علامات الجزم الذي هو القسم الرابع علي الصحيح من
اقسام الاعراب اصالة ونيابة فقال **وللجزم** وهو حذف الحركة او الحرف
للجازم **علامتان** اصالة ونيابة لا ثالث لهما احدهما **السكون** وهو
حذف الحركة **وهو الاصل** في بابه ولهذا قدمه **و** الثانية **الحذف** وهو
سقوط حرف العلة او نون الرفع للجازم **وهو** فرع عن السكون لانه
نايب عنه لما تقدم من ان الاصل في الاعراب ان يكون بالحركة او بالسكون
ومتي كان بالحرف او بالحذف كان علي خلاف ذلك ثم اخذ يتكلم علي
موضع كل منهما مبتديا بالاصل فقال **فاما السكون علامة للجزم**
اصالة لفظا او تقديرا **في الفعل** المضارع **الصحيح الاخر** وهو ما ليس
اخره حرف علة **الذي لم يتصل باخره شي** مما مر نحو **لم يلد ولم يولد ولم
يكن له كفوا احد** فهذه الافعال الثلاثة مجزومة بلم وعلامة جزمها سكون
اخرها وحذفت الواو من الاول لوقوعها بين يا مفتوحة وكسرة ومن
الثالث



الثالث لالتقا الساكنين واحد اسم يكن وكفوا خبره وله متعلق بكفوا وقيد
الفعل بكونه صحيح الاخر لاخراج المعتل وحكمه سياتي وبكونه لم يتصل
باخره شي لانه لو اتصل به شي مما مر في علامات الرفع لم يكن حكمه كذلك **واما
الحذف فيكون علامة للجزم** نيابة عن السكون في موضعين لا ثالث لهما الاول
في الفعل المضارع المعتل الاخر باضافة المعتل الي الاخر اضافة لفظية
اي الذي اعتل اخره والمعتل اسم فاعل من اعتل اي مرض **وهو** اصطلاحا
ما اخره حرف علة بخلافه في اصطلاح ارباب التصريف فانه عندهم ما احد
اصوله حرف علة **وحرف العلة** من التعبير بجمع الكثرة عن جمع القلة مجازا
الالف والواو واليا سميت احرف علة لان من شانها ان ينقلب بعضها
الي بعض وحقيقة العلة تغير الشي عن حاله ويسمي ايضا احرف المد
واللين لما فيها من اللين مع الامتداد فان لم يكن ما قبلها من جنسها
سميت احرف لين لا مد هذا في الواو واليا واما الالف فحرف مد ابدا **نحو
لم يخش الا الله** لم حرف نفي وجزم ويخش فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة
جزمه حذف اخره وهو الالف والفتحة قبلها تدل عليها والا حرف استثنا
والاسم الكريم منصوب علي المفعولية ونحو **ومن يدع مع الله** فيدع فعل مضارع
مجزوم باسم الشرط وعلامة جزمه حذف اخره وهو الواو والضمة قبلها
تدل عليها والظرف متعلق به **و**نحو **من يهد الله** فيهد فعل مضارع مجزوم
باسم الشرط وعلامة جزمه حذف اخره وهو اليا والكسرة قبلها تدل عليها
واما نحو انه من يتقي ويصبر باثبات اليا في قراة قنبل فاليا فيه تولدت
عن اشباع حركة القاف الباقية بعد حذف ياية للجازم او انه عومل المعتل
معاملة الصحيح في جزمه بحذف الحركة وهي لغة طايفة من العرب

حيث تراعى الحركة المقدرة فتحذف هنا للجازم كما تحذف الملفوظة كما في قول
الشاعر الم ياتيك والانبا تنمي وقوله لم تهجوا ولم تدع **و** الموضع الثاني **في الافعال**
الخمسة التي رفعها بثبات النون اذا دخل عليها الجازم **نحو ان تتوبا** ان حرف
شرط وجزم وتتوبا فعل مضارع مجزوم بان وعلامة جزمه حذف النون لانه
من الافعال الخمسة ونحو **وان تصبروا وتتقوا** اعرابه كالذي قبله ونحو **ولا**
تخزني ولا تخزني لاحرف نهي وجزم وتخزني فعل مضارع مجزوم بلا الناهية
وعلامة جزمه حذف النون لما مر وما بعده كذلك ولما ان فرغ المولف
رحمه الله من ذكر علامات الاعراب على التفصيل السابق باتم بيانات
اخذ في ذكرها على الاجمال تمرينا للطالب وترسيخا لذلك في ذهنه ولان
بمعرفة ذلك ينفتح له النظر في النحو ولهذا قيل ان هذا الباب اُسّ العربية
فقال **فصل جميع ما تقدم** ذكره **من المعربات** جمع معرب وهو كما يعلم مما
مر الاسم المتمكن والفعل المضارع بشرطه **قسمان** بالاستقرا لا زايد عليها
قسم يعرب بالحركات الثلاث الضمة والفتحة والكسرة او بالسكون
وقدمه لان الاعراب بالحركات وبالسكون اصل للاعراب بالحروف وبالحذف
وقسم يعرب بالحروف الاربعة الواو والالف واليا والنون او بالحذف
واصل ما كان اعرابه بالحرف ان يكون رفعه بالواو ونصبه بالالف
وجره باليا لتجانس كل حرف حركة ذلك الاعراب وكذا اصل الاعراب
مطلقا ان يكون ملفوظا ثم كان مقدرا لعلة **فاما الذي يعرب**
بالحركات اجمالا **اربعة انواع** نوع منها خاص بالفعل وسياتي والبقية
خاصة بالاسما وهي **الاسم المفرد وجمع التكسير وجمع المونث السالم**
فالاولان يعرب كل منهما بالحركات الثلاث ان كان منصرفا والا فبحركتين
واما

واما الثالث فيعرب بحركتين لا غير **و** نوع الافعال هو **الفعل المضارع الذي**
لم يتصل باخره شي مما تقدم فيعرب بحركتين وبالسكون ان كان صحيح
الاخر وقد اشار الى ما ذكرناه بقوله **وكلها** اي مجموع الاربعة لا جميعها
لتخلف بعض الاحكام في بعضها **ترفع بالضمة** نحو يضرب زيد ورجال
ومسلمات **وتنصب بالفتحة** نحو لن اضرب زيدا ورجالا **وتخفض بالكسرة**
نحو مررت بزيد ورجال ومومنات **وتجزم بالسكون** نحو لم يضرب هذا هو الاصل
كما يعلم مما مر وقد تبع المولف الاصل فيما عبر به فاوهم دخول الخفض
في الفعل والجزم في الاسم لكن هذا الوهم يندفع بما قرره اولا من ان الجر
مختص بالاسما والجزم بالافعال ولما كان كلامه كالاصل يوهم ان جمع المونث
السالم وما لا ينصرف يعرب كل منهما باستيفا الحركات الثلاث والفعل المضارع
يجزم بالسكون مطلقا اشار الى دفع ذلك التوهم بقوله **وخرج عن ذلك** اي عما
اعرب في حالة النصب بالفتحة وفي حالة الجر بالكسرة وفي حالة الجزم
بالسكون **ثلاثة اشيا** احدها **الاسم الذي لا ينصرف مفردا كان**
او جمع تكسير فانه يخفض بالفتحة لا بالكسرة وكان القياس ان يخفض
بها ما لم يضف او تدخل عليه ال فانه حينئذ يجر بالكسرة كما علم مما
تقدم وثانيها **جمع المونث السالم فانه ينصب بالكسرة** لا بالفتحة وان كان
القياس يقتضي ذلك **و** ثالثها **الفعل المضارع المعتل الاخر فانه**
يجزم بحذف اخره لا بالسكون وكان حقه ان يجزم به **وقد تقدمت**
امثلة ذلك فلا حاجة الى اعادتها وهذه الثلاثة الاشيا من ابواب
النيابة وهي سبعة ابواب سياتي ذكرها صريحا في كلامه وقد اشار اليها
تنبيها بقوله **والذي يعرب بالحروف** هذا هو القسم الثاني **اربعة انواع** ايضا

نوع منها خاص بالفعل كما سياتي والبقية خاصة بالاسما وهي **المثني** هو
اولي من التثنية كالزيدان والمسلمان **وما حمل عليه** كاثنان واثنتان
وجمع المذكر السالم كالزيدون والمسلمون **وما حمل عليه** كاولوا وعشرون
والاسما الستة التي تقدم ذكرها وهذا اللفظ علم عليها بالغلبة كلفظ
العشرة بالنسبة الي الصحابة رضي الله عنهم **والامثلة الخمسة** هو اولي من الافعال
الخمسة لما يعلم مما سياتي ثم هذا القسم علي ضربين ضرب ناب فيه جميع
احرف العلة عن جميع الحركات وهو المثني والمجموع علي حده ولما فرغ
من تعداد هذا القسم اخذ في بيان حكمه فقال **فاما المثني فيرفع بالالف**
نيابة عن الضمة كجا الزيدان **وينصب ويجر باليا المفتوح ما قبلها المكسور**
ما بعدها نيابة عن الفتحة والكسرة كرايت الزيدين ومررت بالزيدين
وفيه لغة اخري وهي لزوم الالف في الاحوال الثلاثة وعليها حسن ما يخرج
عليه قراءة ان هذان لساحران **والملحق به** في اعرابه بالالف واليا خمسة الفاظ
ثلاثة بلا شرط وهي **اثنان** للمذكرين **واثنتان وثنتان** في لغة تميم للمونثتين
مطلقا عن تقييدها بما سياتي لان وضعها وضع المثني وان لم
تكن مثنيان حقيقة اذ لم يثبت لها مفرد ولفظان بشرط **وهما كلا** للمذكرين
وكلتا للمونثتين **بشرط اضافتهما الي الضمير نحو جاني كلاهما وكلتاهما**
ورايت كليهما وكلتيهما ومررت بكليهما وكلتيهما
فكلا وكلتا في المثال الاول فاعل وعلامة رفعهما الالف وفي الثاني مفعول
وعلامة نصبهما اليا وفي الثالث مجرور وعلامة جرهما اليا ايضا **فان**
اضيفا الي الظاهر كانا بالالف في الاحوال الثلاثة
الرفع والنصب والجر **وكان اعرابهما** فيها **بحركات مقدرة في تلك الالف**

كاعراب

كاعراب المقصور **نحو جاني كلا الرجلين وكلتا المراتين** جا فعل ماض
والنون نون الوقاية واليا المتصلة به في محل نصب علي المفعولية وكلا
وكلتا فاعل وعلامة رفعهما ضمة مقدرة في الالف منع من ظهورها التعذر
وما بعدهما مضاف اليهما **ورايت كلا الرجلين وكلتا المراتين ومررت**
بكلا الرجلين وكلتا المراتين كلا وكلتا في المثال الاول فاعل وفي الثاني
مفعول وفي الثالث مجرور وعلامة الاعراب مقدرة في الاعراب لم تظهر
للتعذر وانما اعربا بالحروف نظرا الي المعني فانما خصا بالاعراب بالحروف
مع المضمر لانه فرع المظهر فلما اضيفا الي الفرع روعي جانب المعني الذي
هو فرع اللفظ واعربا بالحروف لانه فرع الاعراب بالحركات التي هي الاصل
ولما اضيف الي الظاهر الذي هو الاصل روعي جانب اللفظ الذي هو الاصل
فاعربا بالحركات التي هي الاصل سلوكا لمسلك التناسب **واما جمع المذكر**
السالم فيرفع بالواو نيابة عن الضمة كجا الزيدون المسلمون **وينصب ويجر**
باليا المكسور ما قبلها المفتوح نيابة عن الفتحة والكسرة كرايت الزيدين
المسلمين ومررت بالزيدين المسلمين وانما فتحوا ما قبل يا المثني
وكسروا ما قبل يا الجمع لان المثني اكثر دورانا من الجمع فخص بالفتحة لخفتها
بخلاف الجمع وشرط ان يكون مفرده اما علما لمذكر عاقل خاليا من تا التانيث
ومن التركيب واما صفة لمذكر عاقل خالية من التا قابلة لها او دالة علي
التفضيل ولم يتعرض المصنف لذلك ولا الشروط التي يشاركه فيها المثني
وقد ذكرت جميع ذلك في شرح القطر وانما اعربا بالحروف لانهما فرع الواحد
والاعراب بالحروف فرع الاعراب بالحركات فجعل الفرع للفرع والاصل للاصل
واما اختصاصهما بهذا الاعراب المعين فليطلب من المطولات **والملحق به**

في اعرابه بالواو والياء اربعة انواع احدها اسما جموع لا واحد لها من لفظها
منها اولوا بمعنى اصحاب لا واحد له من لفظه وعالمون لا واحد له من لفظه
على ما في التوضيح تبعا لابن مالك لانه خاص بمن يعقل والعالم عام فيه
وفي غيره والجمع لا يكون اخص من مفرده وعشرون اسم جمع ايضا لا جمع
عشره والا لجاز اطلاقه على ثلاثين لوجوب اطلاق الجميع على ثلاثة فما
الواحد وليس كذلك ولانه يدل على عدد معين وليس ذلك شان الجمع
ومثله ما بعده من العقود من ثلاثين الى تسعين بادخال الغاية كثلاثين
فانه اسم جمع لا جمع ثلاثة والا لجاز اطلاقه على تسعة وليس كذلك وقس
على ذلك بقية العقود والثاني جموع تكسير منها ارضون بفتح الراء جمع
ارض بسكونها وهي مؤنثة لا تعقل وسنون بكسر السين جمع سنة بفتحها
وهي مؤنثة لا تعقل ايضا واصلها سنو او سنه بدليل جمعها على سنوات
او سنهات وبابه اي سنين وهو كل ما كان جمعا لثلاثي حذفت لامه
وعوض عنها هاء التانيث ولم يكسر كعضة وعضين وعزة وعزين فلا
يجمع هذا الجمع نحو تمرة لعدم الحذف ونحو زنة عدة لان المحذوف الفاء ونحو
يد ودم لعدم التعويض وشذ ابون واخون ونحو اسم وبنت واخت
لان العوض غير الهاء ونحو شاه وشفه لانهما كسرا على شياه وشفاه والثالث
جموع تصحيح لم تستوف الشروط منها اهلون ووابلون الاول جمع اهل والثاني
جمع وابل وكل منهما ليس علما ولا صفة والرابع ما سمي به من هذا الجمع
كزيدون علما او مما الحق به نحو عليون هو في الاصل جمع علي بكسر
العين واللام المشددة والياء فنقل وسمي به اعلى الجنة قال الزمخشري
هو ديوان الخير الذي دون فيه كل ما عملته الملائكة وصلحاء الثقلين

ويجوز



ويجوز في هذا النوع ثلاث لغات لزوم الياء والاعراب بالحركات على النون منونة
ولزوم الواو والاعراب كذلك ولزوم الواو وفتح النون مطلقا وعلى هذه
اللغة يكون الاعراب مقدرا على النون ونظير هذه اللغة من يلزم المثنى الالف
مطلقا ويكسر النون ثم اخذ يذكر بعض امثلة ما حمل عليه حسب ما اتفق
له نحو ولا ياتل اولوا الفضل منكم والسعة ان يؤتوا اولي القربى فاولوا
فاعل ياتل المجزوم بلا الناهية وعلامة رفعه الواو والفضل مضاف اليه
واولي منصوب بيؤتوا على انه مفعول وعلامة نصبه الياء والقربى
مضاف اليه ونحو ان في ذلك لذكرى لاولي الالباب ان حرف توكيد ونصب
وفي ذلك خبر مقدم ولذكرى اسمها مؤخر واولي مجرور باللام وعلامة
جره الياء والالباب مضاف اليه ونحو الحمد لله رب العالمين فالعالمين
مجرور باضافة رب الواقع صفة لله وعلامة جره الياء والحمد لله مبتدا
وخبر ونحو ولبثوا في كهفهم ثلاث مائة سنين فسنين بدل من ثلاث
مائة وعلامة نصبها الياء ان نونت مائة ومضاف اليها ان لم تنون مائة
وعلامة خفضها الياء ونحو الذين جعلوا القران عضين فعضين
مفعول ثان لجعلوا الواقع صلة للموصول وعلامة جره الياء والموصول
في محل جر على انه صفة لما قبله ونحو شغلتنا اموالنا واهلونا فاهلونا
مرفوع بالعطف على الفاعل وعلامة رفعه الواو ونحو من اوسط
ما تطعمون اهليكم فاهليكم مفعول تطعمون الواقع صلة لما
الموصولة وعلامة نصبه الياء والظرف نعت لمفعول محذوف ونحو
والمؤمنون الى اهليهم ابدا ونحو ان كتاب الابرار لفي عليين فالمجرور
بالحرف في كل منهما علامة جره الياء واللام في الثاني لام الابتداء وهو في

محل رفع خبر ان ونحو وما ادراك ما عليون فعليون مرفوع على انه خبر ما
الاستفهامية الواقعة مبتدا وعلامة رفعه الواو والجملة مفعول ثان لادراك
وادراك وما بعده في محل رفع على انه خبر ما الاولى فانها في محل رفع ايضا
على الابتدا وهي استفهامية ايضا واما الاسما الستة فترفع بالواو نيابة
عن الضمة وتنصب بالالف نيابة عن الفتحة وتجر باليا نيابة عن الكسرة
وانما تعرب بذلك بشرط اجتماع امور اربعة احدها ان تكون مضافة
لما بعدها فان افردت عن الاضافة اعربت بالحركات الظاهرة لانتفا الشرط
نحو وله اخ مبتدا وخبر ونحو ان له ابا فابا اسم ان موخر وعلامة نصبه
الفتحة وله خبرها مقدما ونحو وبنات الاخ فالاخ مجرور بالاضافة
وعلامة جره الكسرة وهذا الشرط معتبر فيما عدا ذو واما ذو فانه ملازم
للاضافة الى اسم جنس ظاهر فلا حاجة لاشتراط ذلك فيه وثانيها ان
تكون اضافتها لغير يا المتكلم بان تضاف الى ظاهر او ضمير مخاطب
او غايب او متكلم غير اليا فان اضيفت لليا المذكورة اعربت على الاصح
بحركات مقدرة في الاحوال الثلاثة على ما قبل اليا كغيرها مما يضاف
الى اليا نحو ان هذا اخي فاخي مرفوع على انه خبر ان وعلامة رفعه ضمة
مقدرة على ما قبل اليا منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة
وثالثها ان تكون مكبرة فان صغرت اعربت بالحركات الظاهرة في
الاحوال الثلاثة كغيرها من المصغرات نحو هذا ابيك واخيك وحميك
وهنيك وذوي مال وكذا تقول في تصغير فوه فويك ترد الهاء
ولان التصغير يرد الاشيا الى اصولها فهذا اسم اشارة في محل رفع على
انه مبتدا وابيك خبره وما بعده معطوف عليه ورابعها ان تكون
مفردة

مفردة فان ثنيت او جمعت اعربت اعراب المثنى بالالف رفعا وباليا جرا
ونصبا واعراب ذلك المجموع الذي جمعت به فان كان جمع تكسير اعربت
بالحركات على الاصل كآبا واخوة او جمع تصحيح اعربت بالواو رفعا وباليا
جرا ونصبا كابون واخون ولا يجمع هذا الجمع الا الاب والاخ والحم
وقد ذكرت وجه اعرابها بالحروف في شرح القطر فراجعه ان شيت ويشترط
فيها ايضا ان لا تكون منسوبة فلو نسبتها نحو ابوي واخوي اعربت
بالحركات على يا النسبة ولم يتعرض له المولف لان شرط الاضافة مغن عنه
والانصح في الهن اذا استعمل مضافا النقص اي حذف اخره وجعل ما قبله
اخرا بان يجري الاعراب بالحركات الظاهرة على النون كغد ونحوه مما
حذف اخره وجعل الاعراب على ما قبله نحو هذا هنك ورايت هنك
ومررت بهنك واعرابه ظاهر وفي كلامه اشارة الى ان اعراب الهن
بالحروف لغة قليلة ولقلتها وعدم ظهورها لم يطلع عليها الفرا ولا الزجاجي
فانكراها ولهذا لم يعده صاحب الاجرومية ولا غيره في هذه الاسما
وجعلوها خمسة وكثير من النحاة يذكرونه مع هذه الاسما ولم ينبهوا
على قلة اعرابه بالحروف فيوهم ذلك هضما والله لمن قال ابن مالك ومن
لم ينبه على قلته فليس بمصيب وان خلى من الفضل باوفر نصيب
ويجوز النقص ايضا في الاب والاخ والحم لكن القصر فيهن اولى منه واما
الامثلة الخمسة سميت بذلك لانها ليست افعالا باعيانها وانما هي امثلة
يكنى بها عن كل فعل كان بمنزلتها وسميت خمسة باندراج المخاطبتين تحت
المخاطبين وهي كل فعل مضارع اتصل به ضمير تثنية مسند اليه سوا
كان الضمير لغايبين نحو الزيدان يفعلان باليا المثناة تحته ام لمخا

او غايبين وذلك نحو انتما **تفعلان** والهندان تفعلان بالمثناة فوقا **و** اتصل
به **ضمير جمع** مسند اليه سوا كان لغايبين **نحو** الزيدون **يفعلون** بالمثناة
تحت او لمخاطبين **و**ذلك نحو انتم **تفعلون** بالمثناة فوق **او** اتصل به **ضمير**
المونثة المخاطبة مسند اليه **نحو** انت **تفعلين** بالمثناة فوق لا غير
واشار الي حكم هذه الامثلة بقوله **فانها ترفع بثبوت النون** نيابة عن الضمة
وتنصب وتجزم بحذف النون الاولي نحذفها نيابة عن الفتحة
واما نحو الان يعفون فالواو اصل والنون ضمير النسوة ونحو اتحاجوني
في الله في قراة من يخفف فالمحذوف منه نون الوقاية وانما حذفت النون
للناصب والجازم لانها علامة للرفع كالضمة في الواحد فكما تحذف
الحركة كذا تحذف النون وحذفها للجزم هنا اصل كاليا في الجر في المثني
والمجموع وحمل عليه النصب كما حمل علي الجر في ذينك لان الجزم في الافعال
بمنزلة الجر في الاسما واغتفر الفصل هنا بين علامة الاعراب ومحله بالفاعل
لانه لما كان لازما للفعل ظاهرا او مضمرا صار كاحد حروف الفعل فلم يعد
فصله فصلا **تنبيه** هو لغة الايقاظ للشي واصطلاحا الاعلام
بتفصيل ما علم اجمالا مما قبله **علم مما تقدم** في الباب السابق **ان**
علامات الاعراب اربع عشرة للرفع اربع علامات وللنصب خمس علامات
وللخفض ثلاث وللجزم اثنتان فهذه اربع عشرة منها **اربع اصول** وهي
الضمة للرفع فالاصل في كل مرفوع من اسم او فعل ان يكون رفعه بالضمة
والفتحة للنصب فالاصل في كل منصوب ان يكون نصبه بالفتحة **والكسرة**
للجر فالاصل في كل اسم ان يكون جره بالكسرة **والسكون للجزم** فالاصل
في كل مضارع ان يكون جزمه بالسكون **و**منها **عشر فروع نايبة عن هذه الاصول**

الاربعة

الاربعة وتنقسم الي اربعة اقسام **ثلاث** منها **تنوب عن الضمة** وهي الواو والالف
والنون **واربع** منها تنوب **عن الفتحة** وهي الالف والكسرة واليا وحذف
النون **واثنان** منها ينوبان **عن الكسرة** وهما اليا والفتحة **وواحدة** منها
تنوب **عن السكون** وهي الحذف وكونها عشرة هو بحسب مواضع
نيابتها واما بحسب ذواتها فهي سبع الواو والالف واليا والنون والفتحة
والكسرة وحذف الحرف **و**علم ايضا مما تقدم **ان النيابة** عن تلك الاصول
واقعة في سبعة ابواب تسمي ابواب النيابة لان الاعراب الواقع
فيها نايب عن الاصل الباب **الاول باب ما لا ينصرف** ناب فيه حركة
عن حركة الباب **الثاني باب جمع المونث السالم** الاولي ان يقال ما جمع
بالف وتا كما مر ناب فيه ايضا حركة عن حركة الباب **الثالث الفعل**
المعتل الاخر ناب فيه حذف حرف عن سكون وتقييده الفعل
المضارع لبيان الواقع لا للاحتراز اذ لا يعرب من الافعال سواه الباب
الرابع باب **المثني** ناب فيه حرف عن حركة الباب **الخامس** باب
جمع المذكر السالم ناب فيه ايضا حرف عن حركة الباب **السابع**
باب **الامثلة الخمسة** ناب فيه ايضا حرف عن حركة الباب **السادس** باب
الاسما الستة ناب فيه حرف عن حركة وحذفه عن حركة او سكون
فصل فيما اعرابه تقديري والاعراب التقديري جار في
الاسما والافعال وهو في كل منهما قسمان لان المقدر في ذلك المعرب
اما جميع حركاته او بعضها فالاقسام اربعة الاول من الاسما وهو ما
يقدر فيه حركات اعرابه كلها ثم بان هنا اشار اليهما بقوله **تقدر**
الحركات الثلاث وهي الضمة والفتحة والكسرة **في الاسم المضاف الي يا المتكلم**

وليس مثنى ولا مجموعا جمع مذكر سالما كما يومي الي ذلك قوله **نحو غلامي وابني**
وانما قدرت لان يا المتكلم تستدعي انكسار ما قبلها لاجل المناسبة
فمنع اشتغاله بالكسرة ظهور الحركات اذ المحل الواحد لا يقبل حركتين في
آن واحد وقيل ان المضاف للياء مبني مطلق واختار ابن مالك انه معرب
في الرفع والنصب بحركة مقدرة وفي الجر بحركة ظاهرة **وتقدر** كلها ايضا
في الاسم المعرب الذي اخره الف لازمة لتعذر تحريك
الالف مع بقاء كونها الفا ولا فرق فيه بين ان يكون معرفة **نحو الفتى**
والمصطفى وموسى او نكرة كفتى **وحبلى** لكن محل تقدير الحركات
كلها فيه اذا كان منصرفا اما غيره منه كموسى وحبلى فالمقدر فيه
الضمة والفتحة دون الكسرة لعدم دخولها فيه وقيل بتقديرها فيه
ايضا لانها انما امتنعت فيما لا ينصرف كاحمد للثقل ولا ثقل مع التعذر
ولعل المولف جرى على ذلك فانه مثل بموسى وحبلى **ويسمى** الثاني
مقصورا لامتناع مده ولانه قصر اي منع من ظهور الحركات
فيه القسم الثاني من الاسماء وهو ما يقدر فيه بعض حركات اعرابه
هو المشار اليه بقوله **ويتعذر الضمة والكسرة** دون الفتحة **في الاسم المعرب**
الذي اخره ياء لازمة مكسور ما قبلها مقرونا بال **نحو القاضي والداعي**
والمرتقي او لا كقاض وداع ومرتق وانما قدرتا لاستثقالهما
على الياء ومحل ذلك ما لم يكن على صيغة منتهى الجموع فان كان فالمقدر
فيه الضمة والفتحة كجوار كما في المقصور **ويسمى** الاسم المذكور
منقوصا لان لامه تحذف للتنوين كما مثلنا ولانه نقص منه
بعض الحركات **نحو يوم يدع الداعي** فالداعي فاعل يدع وعلامة
رفعه



وعلامة رفعه ضمة مقدرة في الياء منع من ظهورها الاستثقال ونحو **مهطعين**
الى الداعي فالداعي مجرور بالى وعلامة جره كسرة مقدرة في الياء لم تظهر لما
ومهطعين حال من الواو في يخرجون **وتظهر فيه الفتحة** حالة النصب لخفتها
نحو اجيبوا داعي الله فداعي الله مفعول اجيبوا وعلامة نصبه فتحة ظاهرة
في اخره هذا ما يقدر في الاسماء واما ما يقدر في الافعال وهو ايضا شيئان احدهما
احدهما ما يقدر فيه جميع حركاته واليه اشار بقوله **وتقدر الضمة**
والفتحة في الفعل المضارع **المعتل بالالف نحو** زيد **يخشى ولن يخشى**
فيخشى في الاول مرفوع وفي الثاني منصوب بلن وعلامة الاعراب فيه
مقدرة في الالف لم تظهر تعذرا والى الثاني اشار بقوله **وتقدر الضمة فقط**
اي دون الفتحة **في الفعل** المضارع **المعتل** اخره اما **بالواو او بالياء** فالاول
نحو زيد **يدعو** والثاني نحو زيد **يرمي** فكل منهما فعل مضارع لتجرده
عن الناصب والجازم وعلامة رفعه ضمة مقدرة في اخره لم تظهر
استثقالا **وتظهر الفتحة** في اخره اذا دخل عليه ناصب **نحو لن يدعو**
ولن يرمي لخفتها فكل منهما منصوب بلن وعلامة نصبه فتحة ظاهرة
والجزم في الافعال **الثلاثة** المعتلة اذا دخل على كل منهما جازم يكون
بالحذف لاواخرهن **كما تقدم** بيان ذلك لان احرف العلة لضعفها
بسكونها قريبة من الحركات فتسلط عليها العامل تسلطه على الحركات
فحذفها كما تحذف الحركات والقول بان الجازم حذف حرف العلة انما
يتاتى على القول بعدم تقدير الضمة في المعتل حالة الرفع والفتحة
في المعتل بالالف حالة النصب كما بينته في شرح القطر ومحل حذف الحرف
للجازم اذا كانت اصلية فان كانت بدلا من اصل فلا تحذف **فصل**

ما فيه علتان
في مواقع العرف **الاسم الذي لا ينصرف** لشبهه بالفعل هو
فرعيتان مرجع احدهما اللفظ والاخرى المعنى **من علل تسع** صفة للعلتين
كفاطمة وابراهيم **او** فيه علة **واحدة** منها **تقوم** في الاستقلال بالمنع من الصرف
مقام العلتين الاولى مقامهما كحبلى ومساجد **والعلل التسع** على
سبيل الاجمال والتعداد **اي الجمع** فرع الواحد **ووزن الفعل** فرع وزن الاسم
والعدل فرع للمعدول عنه **والتانيث** فرع التذكير **والتعريف** فرع التنكير
والتركيب فرع الافراد **والالف والنون الزائدتان** فرع المزيد عليه **والعجمة**
فرع العربية عندهم **والصفة** فرع الموصوف وهذه التسع **يجمعها** في بيت
واحد على هذا الترتيب **قول الشاعر**
اجمع وزن عادلا انث بمعرفة ۞ ركب وزد عجمة فالوصف قد كملا ۞
اي قد كمل به عددها والالف للاطلاق وينسب هذا البيت للعلامة ابن
النحاس واعلم ان الاسم اذا اجتمع فيه علتان او واحدة تقوم مقامهما
تشابه الفعل لان فيه ايضا فرعيتين بالنسبة الى الاسم احداهما من جهة
الاشتقاق فان الفعل مشتق من المصدر على الاصح وثانيهما من جهة
الافادة اذ الفعل يحتاج في الافادة الى الاسم والاسم يستغني عنه فلما
شابه الفعل بالفرعيتين منع منه شيئان ليسا في الفعل وهما الكسرة والتنوين
ولا يخفى عليك ان تسمية كل واحدة من هذه التسع علة مجاز لا حقيقة
اذ مجموع اثنتين منها هو العلة واذا اردت معرفتها تفصيلا **فالجمع**
شرطه في الاستقلال بمنع الصرف **ان يكون على صيغة منتهى الجموع**
بغيرها **وهي صيغة مفاعل نحو مساجد ودراهم وغنايم** مما اوله
مفتوح وثالثه الف بعدها حرفان اولهما مكسور ولو تقديرا كدواب
او

او صيغة مفاعيل نحو مصابيح ومحاريب ودنانير مما اوله مفتوح وثالثه
الف بعدها ثلاثة احرف وسطها ساكن وما يلي الالف مكسور ايضا وقد فهم
من تمثيله انه لا يشترط في الصيغة ان يكون اولها ميما وهو كذلك لان المعتبر
موافقة مفاعل ومفاعيل في الهيئة والزنة لا في الحروف ولهذا اعتبر صاحب
الارشاد بفعالل وفعاليل دونهما ايذانا بان الزيادة والاصالة في مبحث
جمع التكسير غير معتبرة بل المعتبر الوزن العروضي لا التصريفي وسميت
هذه الصيغة بهذا الاسم لان من جموع التكسير ما يجمع مرتين فهذه الصيغة
بلغت نهاية الجمعية بحيث لا يمكن جمعها جمع تكسير مرة اخرى فالنهي
تكسيرها المغير للصيغة واما جمع السلامة فانها لا يغير الصيغة كما جمع
صواحب على صواحبات وانما اشترطنا فيها ان تكون بغير هاء لانها
لو كانت معها كانت على وزن المفردات فتضعف الجمعية ولهذا
صرف نحو فرازنة وملايكة وصياقلة لان وزنها قد وجد في المفرد بواسطة
الهاء ككراهية بمعنى كراهة وطواعية بمعنى طاعة واذا سمي بهذا الجمع
كحضاجر علما للضبع امتنع صرفه نظرا الى الاصل **وهذه العلة** من
العلل التسع **اي العلة الاولى من العلتين اللتين كل واحد منهما**
تمنع الصرف وحدها ~~اي تستقل بمنع الصرف~~ سهو
اي تستقل بمنع الصرف **وتقوم مقام**
العلتين وانما قام الجمع مقامهما لان كونه جمعا بمنزلة علة وكونه
على صيغة لا نظير لها في الآحاد بمنزلة علة اخرى ولهذا الوحقته
الهاء كما تقدم انصرف لبيئته بالمفرد **واما وزن الفعل فالمراد به**
ان يكون الاسم اما **على وزن خاص** في اللغة العربية **بالفعل** بحيث

فانه علم فرس
لايوجد في الاسم العربي الا منقولا من الفعل **كشمّر بتشديد الميم**
منقول من شمّر يشمّر تشميرا فهو غير منصرف للعلمية ووزن الفعل المختص
وكذا حال **ضرب بالبنا للمفعول وانطلق ونحوه من الافعال الماضية المبدوءة**
بهمزة الوصل فانه **اذا سمي بشي من ذلك** كان غير منصرف للعلمية ووزن الفعل
المختص وانما قيد بالبنا للمفعول لانه بالبنا للفاعل غير مختص بالفعل
او يكون الفعل به اولي اما لكثرته فيه كاثمد واصبع وابلم لقلة
اوزانها في الاسم وكثرتها في امر الثلاثي او **في اوله زيادة** اي زيادة حرف
حرف من حروف نايت **كزيادة الفعل** اي مثل زيادته ويأتي به اولي لدلالتها
فيه على معنى بخلافها في الاسم **وهو** مع تلك الزيادة **مشارك للفعل**
في وزنه وذلك **كاحمد ويزيد وتغلب** بفتح اوله وكسر ثالثه فان كلا غير منصرف
للعلمية ووزن الفعل وفي اوله زيادة كزيادة الفعل ولا بد في الوزن
المذكور ان يكون لازما غير متغير الى مثال هو للاسم فلو سمي بامر
اورد وقيل لم يمنع من الصرف واذا سمي بيفعل اوله همزة وصل قطعت
بخلاف ما اذا سمي باسم اوله همزة وصل فانها تبقى بعد التسمية على ما هي
عليه **واما العدل** هو مصدر مبني للمفعول اي معدولية الاسم
فهو خروج الاسم اي كونه مخرجا **عن صيغته الاصلية** اي عن صيغته
التي كانت اصله ان يكون عليها الى صيغة اخرى في المعنى والمادة
فلا يرد لزوم كون ضارب غير منصرف للعدل والصفة والخروج
اما تحقيقا بان يدل دليل غير منع الصرف على خروجه عن صيغته
الاصلية الى اخرى **كاحاد** بضم الهمزة **وموحد** بفتح اوله وثالثه
وثنا بضم اوله **ومثنى وثلاث** بضم اوله **ومثلث** بفتح اوله وثالثه
وسكون



وسكون ثانيه **ورباع** بضم اوله **ومربع** كمثلث **وهكذا الى العشرة** بادخال الغاية
فانها اي الامثلة المذكورة **معدولة عن الفاظ العدد المكرر** من واحد
الى عشرة حالة كونها **مكررة** فاحاد وموحد معدولان عن واحد
واحد ومثنى ومثنى عن اثنين اثنين وهكذا الى المراد من احاد وا
العدد المكرر فاذا عرفت ذلك **فاصل** قولك **جا القوم احادا جاوا واحدا**
واحدا او كذا الاصل موحد في قولك جا القوم موحدا جاوا واحدا
واحدا **واصل جاوا مثنى جاوا اثنين اثنين وكذا الباقي**
والدليل على ان اصلها كذلك ان معناها مكرر والاصل انه اذا كان
المعنى مكررا يكون اللفظ ايضا مكررا ليوافق الدال المدلول فعلم
ان اصلها لفظ مكرر **واما تقديرا** بان لا يدل دليل غير منع الصرف على
وجود العدل في ذلك الاسم الا انه لما نظر فيه وجد غير منصرف ولم يكن
فيه الا العلمية فقدر فيه العدل حفظا لقاعدتهم **والاعلام التي**
على وزن فعل بضم اوله وفتح ثانيه **كعمر وزفر وزحل فانها**
لما سمعت في كلامهم **ممنوعة من الصرف وليس فيها علة**
ظاهرة غير العلمية وكان من قاعدتهم ان الاسم يمنع الصرف
الا اذا كان فيه علتان **قدروا فيها العدل** لامكانه دون غيره **وانها**
وزاحل معدولة عن عامر وزافر اعلاما لئلا يلزم منع الصرف لعلة واحدة
واما التانيث المانع من الصرف **فهو على ثلاثة اقسام تانيث بالالف**
وتانيث بالتا وتانيث بالمعنى فالتانيث بالالف يمنع الصرف
اي يستقل بمنع صرف ما هي فيه **مطلقا** اي سوا كان نكرة او معرفة
مفردا او جمعا اسما او صفة **وسوا كانت** الالف **مقصورة كحبلى**

ومرضي وذكري او كانت ممدودة كصحراء وحمراء وزكرياء بهمزة بعد
الالف وكذا اشياء عند سيبويه اصلها شيئاء كحمراء كرهوا اجتماع همزتين
بينهما الف فنقلوا اللام وهي الهمزة الاولى الي محل الفاء فقالوا اشياء بزنة
لفعاء وهذه العلة اي العلة الثانية من العلتين اللتين كل واحدة
منهما تمنع الصرف وحدها اي تستقل بمنعه وتقوم مقام العلتين
اي علتين منع الصرف لتكريرها لانها لازمة لما هي فيه لزوما لا تنفك عنه
بحال فلا يقال في حبلى حبل ولا في حمراء حمر فجعل لزومها له بمنزلة تانيث
اخر فيكون التانيث مكررا بخلاف التاء فانها ليست لازمة لما هي فيه
بحسب اصل الوضع فانها وضعت فارقة بين المذكر والمونث فلو عرض
اللزوم لعارض كالعلمية لم يتقو قوة اللزوم الوضعي واما التانيث
اللفظي الحاصل بالتاء فيمنع الصرف اي صرف ما هو فيه بشرط كونه مع
العلمية اي علمية ما هو فيه ليصير التانيث حينئذ لازما لانه بدون
العلمية في معرض الزوال فلا يكون لازما فلا يقوى على منع الصرف
ولهذا اصرف قايمة في نحو مررت بامراة قايمة مع تحقق الوصف
والتانيث بالتاء فيها من غير العلمية سواء كان ما هو فيه علما للمذكر
كطلحة او للمونث كفاطمة وسواء كان زايدا على ثلاثة احرف او لا
محرك الوسط اولا اعجميا اولا منقولا من مذكر الى مونث اولا واما
التانيث المعنوي وهو كون الاسم موضوعا لمونث خاليا من علامة
التانيث فهو كالتانيث بالتاء في اشتراط العلمية فيه ولهذا قال
فيمنع الاسم الصرف مع العلمية الا ان بينهما فرقا فانها في التانيث
بالتاء شرط لوجوب منع الصرف وفي المعنوي شرط لجوازه ولا بد في

وجوبه

وجوبه من شرط اخر لما اشار اليه بقوله لكن بشرط ان يكون الاسم زايدا على
ثلاثة احرف كسعاد لقيام الحرف الرابع مقام التاء او ثلاثيا محرك الوسط
كسقر علم الطبقة من طبقات جهنم لان تحرك الوسط قايم مقام الحرف
الرابع فيثقل الاسم فيمنع من الصرف بخلاف ساكن الوسط فان سكونه يوجب
الخفة ومنع الصرف لاجل الثقل فخفته تقاوم احد السببين فيجعل منصرفا
او ثلاثيا ساكن الوسط اعجميا كجور بضم الجيم اسم بلد بفارس لثقل العجمة
في لسان العرب مع ان اسباب منع الصرف اذا زادت على اثنين لم تقاومها
سكون الوسط حتى يجوز الصرف او ثلاثيا ساكن الوسط غير اعجمي لكن
منقولا من المذكر الى المونث علما اذا سميت امراة بزيد فانه بنقله
الى المونث حصل له ثقل عادل خفة اللفظ فمنع من الصرف فان لم يكن
شيء من ذلك بان كان ثلاثيا ساكن الوسط غير اعجمي ولا مذكر الاصل
كهند ودعد جاز الصرف نظرا الى خفة اللفظ بالسكون وانها قاومت
احد السببين وقيل بوجوبه وجاز تركه نظرا الى وجود السببين
في الجملة وهما العلمية والتانيث وهو الاحسن عند الجمهور والصرف
عند ابي علي وجوز بعضهم الوجهين ايضا في المنقول الى المونث
واذا كان المونث ثنائيا كيد جاز فيه الوجهان ذكره سيبويه وقضية
كلام التسهيل ان المنع ارجح واذا سمي مذكر بمونث فان كان ثلاثيا صرف
على الصحيح او زايدا على الثلاثة منع من الصرف واما التعريف المعتبر في منع
الصرف فالمراد به هنا العلمية لان تعريف المضمرات واسماء الاشارات
والموصولات لا توجد الا في المبهمات ومنع الصرف من احكام المعربات
والتعريف بال والاضافة تجعل غير المنصرف منصرفا او في حكمه فلا يتصور

كونهما سببا لمنع الصرف فلم يبق الا التعريف العلمي **وتمنع العلمية الصرف** اي
صرف ما هي فيه **مع وزن الفعل** كاحمد ويزيد **ومع العدل** كعمر وزفر **ومع
التانيث** بغير الالف بل تتعين معه ليكون لازما **كما تقدم** بيان ذلك **ومع
التركيب المزجي** بل تتعين معه كما سياتي **ومع الالف والنون** كعثمان **ومع
العجمة** بل تتعين معها ايضا **كما سياتي** بيان ذلك وسكت عن الصفة
لان العلمية لا تجامعها لما بينهما من التضاد اذ العلمية تقتضي الخصوص
والوصفية تقتضي العموم وبينهما منافات **واما التركيب** المعتبر في منع
الصرف **فالمراد به التركيب المزجي** وهو جعل اسمين اسما واحدا منزلا ثانيهما
منزلة تا التانيث ولم يختم بويه والي هذا القيد اشار بقوله **المختوم
بغير ويه كبعلبك** علم بلدة مركب من بعل وهو اسم صنم وبك اسم
صاحب البلدة ثم جعل اسما واحدا ومنع من الصرف للعلمية والتركيب
المزجي **وحضرموت** علم لقطر باليمن مركب من حضر وموت ثم جعل
اسما واحدا ومنع من الصرف لما ذكر وخرج بالمزجي الاضافي كعبد الله علما
والاسنادي المسمي به كتابط شرا اما الاول فلانه بعد العلمية في حكم
الاضافة والاضافة تجعل غير المنصرف منصرفا او في حكمه كما مر فلا تصلح
سببا لمنع الصرف واما الثاني فلان الاعلام المشتملة علي الاسناد من قبيل
المبنيات ولهذا يحكي اللفظ علي ما كان عليه قبل العلمية وخرج بالقيد
الاخير ما ختم بويه كسيبويه فانه مبني علي الاشهر ومثله ما ركب من الاعداد
كخمسة عشر والظروف نحو هو ياتينا صباح مسا والاحوال نحو هو جاري
بيت بيت فان ذلك كله من قبيل المبنيات ايضا **ولا يمنع التركيب المذكور
الصرف الا مع العلمية** لانه معها لازم فيقوي علي منع الصرف بخلاف اذا لم
يكن



يكن معها فهو في معرض الزوال فلا يكون معتبرا **فان الالف والنون الزائدتان**
لكونهما من حروف الزوايد **فيمنعان الاسم الصرف** لمشابهتهما الالفي التانيث
في امتناع دخول تا التانيث عليهما وكونهما زايدتان معا ومجيئهما بعد
استيفا الاصول فان كانا في اسم عين صفة فيمنعان **مع العلمية
كعمران** بكسر اوله **وعثمان** لتحقق مشابهتهما لهما حينيذ من حيث
امتناع دخول التا عليه بخلاف اذا لم يكن الاسم علما لم يمتنع دخول
التا عليه نحو سعدان لنبت وسعدانه ومرجان ومرجانه وان كانا
في صفة فيمنعان مع الصفة بشرط ان لا تقبل التا لتحقق المشابهة
بالفي التانيث في امتناع دخول التا **كسكران** وعطشان وسياتي الكلام
علي ذلك **واما العجمة** المانعة من الصرف **فالمراد بها ان تكون الكلمة
من اوضاع العجمية** اي بان تكون من اوضاع غير العرب سوا كانت
من وضع الفرس او الروم او الهند او الافرنج او غير ذلك **كابراهيم
واسماعيل واسحق و**يعقوب بل **جميع اسما الانبيا** صلوات الله
عليهم اجمعين **العجمية** لانها من اوضاع غير العرب وتعرف عجمة الكلمة
بنقل الايمة لها وبخروجها عن وزن الاسما في اللسان العربي او بان يجتمع
فيها من الحروف ما لا يجتمع في كلام العرب كالجيم والصاد كصولجان او
والقاف كمنجنيق **الا الاربعة** منها وهم **محمد وصالح وشعيب وهود
صلي الله عليهم وسلم اجمعين** فانها عربية ولهذا صرفت والحق بها
في الصرف نوح ولوط لخفتهما وشمل عموم المستثني منه ادم فيكون
اعجميا كشا زر علي وزن فاعل كخاتم وبه جزم الزمخشري في الكشاف
وذهب في المفصل الي انه عربي علي وزن افعل ويدل لذلك

تجويزهم تصغيره علي اويدم وجمعه علي اوادم ويشترط فيها اي في العجمة
اي في كونها موثرة في منع الصرف امران احدهما ان يكون الاسم الذي فيه
العجمة علما في اللغة العجمية حتي لا تجري عليه العرب حكما من احكام
لغتهم اذا استعملته لانه لو لم يكن علما لتصرفت فيه بادخال لام التعريف
او الاضافة او التنوين او غيرها فتضعف فيه العجمة فلا تصلح سببا لمنع
الصرف ولذلك صرف لجام ونحوه مما هو اسم جنس اعجمي وتصرفت فيه
العرب بالاضافة والتعريف بال بل لو جعل علما لشخص لكان منصرفا
لعدم علميته في العجمية بخلاف ما نقلته العرب من لغة العجم الي العلمية
سالما من غير تصرف فيه قبل النقل فانه غير منصرف ايضا كقالون فانه
كان في العجم اسم جنس بمعني جيد استعملته العرب بان جعلته علما
لشخص معين من اول الامر فكانه كان علما في العجمية ومن هذا يظهر
ان شرط العجمة في منع الصرف ان تستعمله العرب اولا بالعلمية لا انه
يكون علما في العجمية والامر الثاني ان يكون زايدا علي الثلاث اي علي
ثلاثة احرف لئلا تعارض الخفة احد السببين فلو لم تكن زايدة علي ذلك
لم يمنع الصرف فلذلك صرف نوح ولوط مع ان كلا منهما اسم اعجمي علم في
كلام العجم وانما وجب صرفهما وجاز في نحو هند الصرف وعدمه لان
العجمة سبب ضعيف غير محقق الوجود في الاسم فلم يجز اعتبارها
مع الخفة بخلاف التانيث في هند فانه امر محقق الوجود فيه فجاز
ان يعتبر مع الخفة وكالاعجمي الزايد علي الثلاث الثلاثي المتحرك
الوسط لفظا عند ابن الحاجب كشتر علم حصن في ديار بكر وكلام
اكثر النحاة يا باه لان العجمة سبب ضعيف فلا يوثر في الثلاثي

مطلقا

مطلقا ولان الثلاثي خفيف ووضع كلام العجم علي الطول فكان الثلاثي
ليس منه وعلي ذلك جري المولف واما الصفة المعتبرة في منع الصرف
وهي كون الاسم دالا علي ذات مبهمة باعتبار معني معين هو المقصود
وشرطها في منع الصرف ان تكون ثابتة في اصل الوضع وان لم تكن باقية
او لم تستعمل الا وصفا كمثني وثلاث كما ياتي فتمنع الاسم الصرف مع ثلاثة
اشيا مع العدل كما تقدم في مثني انه معدول عن اثنين اثنين وثلاث
انه معدول عن ثلاثة ثلاثة فالمراد بهما العدد المكرر فهما ممنوعان من
الصرف للعدل والصفة الاصلية لان هذا المكرر لم يستعمل الا وصفا
لازمة له فتكون اصلية فيما يوخذ منه وان لم تكن الوصفية في اسما
العدد اصلية ومع الالف والنون الزايدتين بشرط ان تكون الصفة
علي وزن فعلان بفتح الفا وان لا تكون مونثه اي فعلان علي وزن
فعلانه اي وبشرط ان لا يقبل تا التانيث لتتحقق المشابهة بالفي التانيث
وقيل الشرط الثاني وجود فعلي لا انتفا فعلانه لانه متي كان مونثه فعلي
لا تكون فعلانه فرحمن علي الاول غير منصرف وعلي الثاني منصرف والراجح
الاول لان وجود فعلي ليس شرطا بالذات بل لكونه مستلزما لانتفا
فعلانه الذي هو شرط بالذات ونحو سكران غير منصرف للصفة والزيادة
علي المذهبين فانه مونثه سكري لا سكرانه ونحو ندمان منصرف بلا خلاف
لانتفا الشرط علي المذهبين لان مونثه ندمانه اذا كان ندمان بمعني نديم
من المنادمة واما اذا كان بمعني النادم من الندم فغير منصرف باتفاق
لوجود الشرط لان مونثه حينئذ ندمي لا ندمانه وانما قيد المولف فعلان
بفتح الفا لان مضموم الفا من الصفات كعريان مونثه بدخول التا فيكون

لوصفيته

تجويزهم تصغيره على اويدم وجمعه على اوادم ويشترط فيها اي في العجمة
اي في كونها موثرة في منع الصرف امران احدهما ان يكون الاسم الذي فيه
العجمة علما في اللغة العجمية حتى لا تجري عليه العرب حكما من احكام
لغتهم اذا استعملته لانه لو لم يكن علما لتصرفت فيه بادخال لام التعريف
او الاضافة او التنوين او غيرها فتضعف فيه العجمة فلا تصلح سببا لمنع
الصرف ولذلك صرف لجام ونحوه مما هو اسم جنس اعجمي وتصرفت فيه
العرب بالاضافة والتعريف بال بل لو جعل علما لشخص لكان منصرفا
لعدم علميته في العجمية بخلاف ما نقلته العرب من لغة العجم الى العلمية
سالما من غير تصرف فيه قبل النقل فانه غير منصرف ايضا كقالون فانه
كان في العجم اسم جنس بمعنى جيد استعملته العرب بان جعلته علما
لشخص معين من اول الامر فكانه كان علما في العجمية ومن هنا ظهر
ان شرط العجمة في منع الصرف ان تستعمله العرب اولا بالعلمية لا انه
يكون علما في العجمية والامر الثاني ان يكون زايدا على الثلاث اي على
ثلاثة احرف ليلا تعارض الخفة احد السببين فلو لم تكن زايدة على ذلك
لم يمنع الصرف فلذلك صرف نوح ولوط مع ان كلا منهما اسم اعجمي علم في
كلام العجم وانما وجب صرفهما وجاز في نحو هند الصرف وعدمه لان
العجمة سبب ضعيف غير محقق الوجود في الاسم فلم يجز اعتبارها
مع الخفة بخلاف التانيث في هند فانه امر محقق الوجود فيه فجاز
ان يعتبر مع الخفة وكالاعجمي الزايد على الثلاث الثلاثي المتحرك
الوسط لفظا عند ابن الحاجب كشتر علم حصن في ديار بكر وكلام
اكثر النحاة يا باه لان العجمة سبب ضعيف فلا يوثر في الثلاثي
مطلقا

مطلقا ولان الثلاثي خفيف ووضع كلام العجم على الطول فكان الثلاثي
ليس منه وعلى ذلك جرى المولف واما الصفة المعتبرة في منع الصرف
وهي كون الاسم دالا على ذات مبهمة باعتبار معنى معين هو المقصود
وشرطها في منع الصرف ان تكون ثابتة في اصل الوضع وان لم تكن باقية
او لم تستعمل الا وصفا كمثنى وثلاث كما سياتي فتمنع الاسم الصرف مع ثلاثة
اشيا مع العدل كما تقدم في مثنى انه معدول عن اثنين اثنين وثلاث
انه معدول عن ثلاثة ثلاثة فالمراد بهما العدد المكرر فهما ممنوعان من
الصرف للعدل والصفة الاصلية لان هذا المكرر لم يستعمل الا وصفا فا
لازمة له فتكون اصلية فيما يوخذ منه وان لم تكن الوصفية في اسما
العدد اصلية ومع الالف والنون الزايدتين بشرط ان تكون الصفة
على وزن فعلان بفتح الفاء وان لا تكون مونثه اي فعلان على وزنه
فعلانه اي وبشرط ان لا يقبل تا التانيث لتتحقق المشابهة بالفي التانيث
وقيل الشرط الثاني وجود فعلى لا انتفا فعلانه لانه متى كان مونثه فعلى
لا تكون فعلانه فرحمن على الاول غير منصرف وعلى الثاني منصرف والراجح
الاول لان وجود فعلى ليس شرطا بالذات بل لكونه مستلزما لانتفا
فعلانه الذي هو شرط بالذات ونحو سكران غير منصرف للصفة والزيادة
على المذهبين فان مونثه سكرى لا سكرانه ونحو ندمان منصرف بلا خلاف
لانتفا الشرط على المذهبين لان مونثه ندمانه اذا كان ندمان بمعنى نديم
من المنادمة واما اذا كان بمعنى النادم من الندم فغير منصرف باتفاق
لوجود الشرط لان مونثه حينئذ ندمى لا ندمانه وانما قيد المولف فعلان
بفتح الفا لان مضموم الفا من الصفات كعريان مونثه بدخول التا فيكون

لوصفيته

منصرفا قطعا ومكسور الف لم يوجد في الصفات **ومع وزن الفعل بشرط**
ان تكون الصفة **علي وزن افعل وان لا يكون مونثه بالتا** اي وبشرط
ان لا يقبل تا التانيث اما لانه لا مونث له كاكمى لعظيم الكمرة وادر لمن
به خصيتيه نفخ او له مونث لكنه علي فعلا او فعلي كاحمر وحمرا وافضل
وفضلي وقد تقدم ان شرط الصفة ان تكون ثابتة في اصل الوضع اي
بان تكون من اول الامر دالة علي الوصفية وان لم تكن باقية ولهذا اتسع
من الصرف اسود وارقم وصرف ارنب بمعني ذليل واربع في نحو مررت
بنسوة اربع **نحو احمر** غير منصرف للصفة ووزن الفعل مع وجود الشرطين
فانه مونثه حمرا والصفة علي وزن افعل **ونحو ارمل منصرف** لانتفا الشرط
الثاني **لان مونثه** يقبل التا فيقال **ارملة** وهي من لا زوج لها وكاحمر
احيمر واعيمر فانهما غير منصرفين للصفة ووزن الفعل لانهما علي
وزن بيحرج وبيبطر اذ هو المعتبر لا وزن افعل كما هو مقتضي
عبارة المولف كالالفية **تنبيه** قد افهم كلامه ان العلمية
تجامع موثرة كلا من التانيث والعجمة والتركيب والعدل والوزن
والزيادة وانها شرط في الثلاثة الاول فقط اي شرط في تاثير كل
معها **ويجوز صرف غير المنصرف** اي جعله في حكم المنصرف بادخال
الكسرة والتنوين لا جعله منصرفا حقيقة لما قدمه من ان ما لا ينصرف
ما فيه علتان او واحدة تقوم مقامهما وبادخال الكسرة والتنوين
لا يلزم خلو الاسم عنهما **للتناسب** اي لتحصل المناسبة بينه وبين
المنصرف عند اجتماعهما فان رعاية المناسبة في الكلمات امر مهم
عندهم **كقراءة نافع سلاسلا** بالتنوين لمصاحبة اغلالا وسعيرا **وقوا ريرا**

قوا ريرا



قوا ريرا بتنوينهما اما الثاني فلمصاحبة الاول واما الاول فلانه اخير
اخر الاية فصرف ليوقف عليه بقلب تنوينه الفا كما في اخر ساير الايات
ولضرورة الشعر اي لضرورة وزن الشعر اما بان لا يستقيم الوزن الا
بالتنوين كما في قوله ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة * او يستقيم
لكن يحصل بمنعه زحاف يخرجه عن السلامة كقوله اعد ذكر نعمان
لنا ان ذكره فان نعمان لو فتحت نونه من غير تنوين لاستقام الوزن
لكن يحصل به زحاف واذا علمت ذلك فمراد المولف رحمه الله بالضرورة
القدر المشترك بين ما يكسر الوزن وبين ما يزحف به ولهذا عبر
بيجوز **باب النكرة والمعرفة** اي هذا باب بيان النكرة والمعرفة
من اقسام الاسم ولهذا قال **الاسم** بحسب التنكير والتعريف **ضربان احدهما
النكرة وهي الاصل** لاندراج كل معرفة تحتها من غير عكس ولانها لا تحتاج
في دلالتها الي قرينة بخلاف المعرفة وما يحتاج فرع عما لا يحتاج ولهذا
بدا بها **وهي كل اسم شايع في جنسه** الشامل له ولغيره **لا يختص به
واحد** من افراد جنسه **دون اخر كرجل وفرس وكتاب** فكل منها
نكرة شايع في جنسه الا تري ان رجلا شايع في جنس الرجال الصادق
علي كل ذكر بالغ من بني ادم لا يختص لفظ رجل بواحد من افراد الرجال
دون اخر وكذا حال فرس وكتاب فانهما شايعان الاول في جنس الخيل
والثاني في جنس الكتب لا يختص لفظ واحد منهما بواحد من افراد جنسه
بل هو صادق علي كل فرد من افراد جنسه علي سبيل البدل واعلم انه
لا يشترط في النكرة كثرة الافراد المندرجة تحتها بل العبرة ان يكون وضعها
علي الشيوع الا تري ان شمسا وقمرا نكرتان وان لم يوجد في الخارج منهما

الاشمس واحدة وقمر واحد فهما من الكلي الذي لم يوجد منه الا واحد مع
واحدة امكان غيره واما جمعهما كما في قوله وجوههم كانها اقمار وقوله
فالشموس تقلها الاغصان فباعتبار تجدد الشمس في كل يوم والقمر في كل
شهر فكان افرادهما متعددة وهذا الحد فيه غموض على المبتدي وتقريبا
اي تقريب حد النكرة الى الفهم اي فهم المبتدي ان يقال الاسم النكرة
كلما صلح دخول الالف واللام المؤثرتين التعريف عليه في فصيح الكلام
كرجل وامراة وثوب فان كلا منها صالح كذلك بان يقال الرجل والمراة
والثوب ولما كان هذا الضابط يحتاج الى زيادة قال او كلما وقع موقع
ما يصلح دخول الالف واللام المؤثرتين عليه كذا فانه لا يقبل ال لكنه
تقع موقع ما يقبلها لانه بمعنى صاحب وصاحب يقبل ال لانه من الصنف
التي غلبت عليه الاسمية اما ما لا يقبلها او يقبلها لكن لا تؤثر فيه تعريفا كفضل
وحارث فليس بنكرة ومن علاماتها ايضا دخول رب عليها وكم الخبرية ووقوعها
حالا وتمييزا واسما للا التبرئة ولا يرد على التعريف المذكور الاسما المتوغلة
في الابهام واسما الفاعلين والمفعولين لعدم صدق التعريف عليها مع
انها نكرات لان هذا تعريف بالخاصة ولا يشترط فيه الانعكاس والنوع
الثاني المعرفة وهي ما وضع ليستعمل في واحد بعينه وهي بالنا ستة
انواع منها وتدفي التعريف كالنكرات المضمر ويقال له الضمير ايضا من
اضمرت الشي اذا اخفيته وسترته والطلاقه على البارز توسع وهو
اعرفها عند الجمهور واعرفه اضافة المتكلم ثم المخاطب ثم العلم يلي المضمر في
التعريف وقيل العلم الشخصي اعرفها لانه لا يتناول بوضع واحد الا شخصا
واحدا بخلاف غيره منها فانه يتناول امورا متعددة بوضع واحد ثم
اسم

اسم الاشارة ثم اسم الموصول ثم المعرف بالاداة واما السادس فهو ما اضيف
اليه فالمضاف واحد منها اضافة معنوية كغلام زيد او هذا او الرجل وهو
بحسب التعريف في رتبة ما اضيف اليه فالمضاف الى العلم في رتبة العلم
وهكذا الا الاسم المضاف الى الضمير كغلامي فانه ليس في رتبة الضمير
بل في رتبة العلم اذ لو كان في رتبة الضمير لما صح مررت بزيد اخيك
اذ الصفة لا يكون اعرف من الموصوف بل مثله او دونه قال ابن هشام
وزعم بعضهم ان ما اضيف الى معرفة فهو في رتبة ما تحتها ويدل على
بطلانه قوله كحذروف الوليد المثقب فوصف المضاف الى المعرفة بال
بالمعرف بها والصفة لا تكون اعرف من الموصوف انتهى وانما قيد
بالمضاف الى واحد منها لكون الاضافة معنوية لان الاضافة اللفظية
لا تفيد تعريف المضاف كما سياتي في بابها وسياتي ايضا ان المضاف
اذا كان شديد التوغل في الابهام كغير ومثل لا يتعرف ايضا فيخصص
ايضا عموم كلامه ويستثنى مما ذكر قبل وهو ان المضمر اعرف المعارف
اسم الله تعالى فانه علم للذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد
وهو مع ذلك اعرف المعارف بالاجماع وفي اعراب القران للشهاب
الحلبي ان سيبويه روي في المنام فقيل له ما فعل الله بك فقال ادخلني
الجنة فقيل له بماذا قال بقولي ان اسمه اعرف المعارف فصل في بيان
المضمر وانقسامه المضمر والضمير مدلولهما واحد لانهما اسمان لما وضع
لمتكلم اي لمتلفظ بهذا اللفظ الموضوع كانا او وضع لشخص مخاطب
بذلك اللفظ كانت او وضع لشخص غايب ليس متكلما ولا مخاطبا
كهو تخرج لفظ المتكلم والمخاطب وكذا الاسم الظاهر الذي اريد به متكلم

او مخاطب او غايب كزيد في قول من اسمه زيد مريدا لنفسه زيد قايم وقولك
يا زيد قم وزيد قام يريد شخصا غايبا فان لفظ زيد وان اطلق في الاول
علي المتكلم وفي الثاني علي المخاطب وفي الثالث علي الغايب الا انه ليس
موضوعا لذلك وكذا ايا اياي وكاف اياك وها اياه فليست بضماير
لانها لا تدل علي متكلم ولا مخاطب ولا غايب بل علي تكلم وخطاب وغيبة
فهي احرف والدال علي المتكلم والمخاطب والغايب انما هو ايا لكنه
لما وضع مشتركا بينها وارادوا بيان ما عنوا به احتاج الي قرينة تبين
ذلك وشمل التعريف الضمير المشترك بين المخاطب والغايب كالواو
ولانه اذا وضع لاحدهما صدق عليه الحد بالنظر الي تلك الحيثية
ثم اذا وضع لآخر منهما يكون الحد صادقا عليه ايضا من حيثية
اخري **وينقسم** الضمير **الي مستتر وبارز** تبع في هذا التقسيم ابن هشام
في التوضيح وهو صريح في ان المستتر قسيم للبارز المنقسم الي متصل
ومنفصل كما سياتي وكلام غيره كالصريح في انه قسم من المتصل ولك
ان تقول هذه القسمة ناقصة لانها لا تشمل الضمير المحذوف اللهم الا ان
يقال تفسيره للمستتر بما سياتي شامل له ويفرق بينه وبين المحذوف
ان المستتر اصطلاحا مرفوع وعامله لفظي والمحذوف اعم من ذلك نبه
علي ذلك بعض المتاخرين **فالمستتر ما ليس له صورة في اللفظ** بل
ينوي **وهو اما مستتر** في عامله **وجوبا** وهو الذي لا يمكن ان يحل الظاهر
محله **كالضمير المقدر في فعل امر الواحد المذكر كاضرب وقم** ففي كل منهما
يقدر ضمير مرفوع المحل علي الفاعلية لا يظهر وجوبا واما نحو اذهب
انت وربك فانت توكيد للمستتر بخلاف المرفوع بفعل امر الواحدة والمثني
والمجموع

والمجموع فانه يبرز في الجميع كقومي وقوما وقوموا **و** كالمقدر **في المضارع**
المبدو بتا خطاب الواحد المذكر كتقوم يا زيد **وتضرب** بخلاف مرفوع
المبدو بتا الغايبة كهند تقوم فان استتاره جايز لا واجب وبخلاف مرفوع
المبدو بتا خطاب الواحدة او التثنية او الجمع فانه يبرز في الجميع نحو
تقومين وتقومان وتقومون وتقمن **و** كالمقدر **في المضارع المبدو**
بالهمزة للمتكلم وحده مذكرا كان او مونثا **كاقوم واضرب او** في المضارع
المبدو **بالنون** للمتكلم ومن معه مذكرا كان او مونثا **كنقوم ونضرب**
فهذه اربعة مواضع يستتر فيها الضمير وجوبا ولا يرفع فيها الفعل
الاسم الظاهر **واما مستتر** في عامله **جوازا** وهو الذي يحل الظاهر محله
كالضمير المقدر في فعل الغايب او الغايبة **نحو زيد يقوم** وهند تقوم
ففي كل منهما يقدر ضمير مستتر جوازا لانه يحل محله الظاهر اذ لو قيل
زيد يقوم ابوه او هند تقوم امها لكان الكلام صحيحا وقد يجب ابراز
الضمير اذا جري رافعه علي غير من هو له نحو غلام زيد يضربه هو اذا كانت
الهاء للغلام وظاهر عبارته تقديره جوازا ان يقال قام هو علي الفاعلية
وبه صرح البدر ابن مالك ونقل عن سيبويه ايضا وقد خالف في ذلك
ابن هشام فجزم بوجوب استتار الضمير في نحو زيد قام فانه لا يقال
قام هو علي الفاعلية وكذا قال الرضي بوجوب الاستتار في ذلك وفي
جميع الصفات وما قالاه هو الموافق لقولهم انه متي امكن اتصال
الضمير لا يعدل الي انفصاله **ولا يكون الضمير المستتر الا ضمير**
رفع لانه لا يخلو اما ان يكون **فاعلا او نايب الفاعل** والفاعل لا سيما اذا
كان ضميرا متصلا كالجزء من عامله فجوزوا في الضماير المنفصلة التي

خلاف المنفصل وضعها على الاختصار التخفيف باستتار الفاعل واكتفوا بالفعل
والمجرور فانهما فضلة يتم الكلام بدونهما الضمير المستتر لم تضع العرب
له لفظا يعبر به عنه ولكن لضيق العبارة عبر عنه بلفظ الضمير المرفوع
المنفصل تعليما للمبتدين وليس هو اياه على الحقيقة والبارز ما له صورة
في اللفظ وينقسم الى متصل بعامله وهو الاصل والى منفصل عنه لمانع
يمنع من الاتصال فالمتصل هو الذي لا يفتتح به النطق اي لا يمكن
الابتدا به في اول الكلام من غير تقدم لفظ آخر عليه بحسب وضع العرب
لا بحسب العقل لان الافتتاح به ممكن عقلا ولا يقع بعد لفظ الا في
الاختيار كتا قمت وكاف اكرمك فكل منهما متصل الاول مرفوع المحل
والثاني منصوبه ولا يبتدا به الكلام ولا يقع بعد الا والمنفصل
هو ما كان بخلافه فهو ما يفتتح به النطق اي ما يمكن الابتدا به
من غير ان يتوقف التلفظ به على كلمة اخرى ويقع بعد الا اختيارا
نحو انا تقول اذا ابتدات انا مومن ويستعمل بعد الا نحو ما قام الا انا
او انت او هو وينقسم الضمير المتصل الى مرفوع المحل ومنصوب
المحل ومجرور المحل فالمرفوع المتصل اثنا عشر ضمير اثنان للمتكلم
نحو ضربت بضم التا للمتكلم وحده مذكرا او مونثا وضربنا بسكون
البا ونا ضمير بارز للمتكلم ومن معه او للمعظم نفسه وخمسة للمخاطب
باعتبار احواله نحو ضربت بفتح التا للمذكر المخاطب وضربت بكسرها
للمونثة المخاطبة وضربتما بضمها للمثنى المخاطب مذكرا او مونثا
والميم والالف علامة التثنية وضربتم بضمها لجمع الذكور المخاطبين
والميم علامة لجمع الذكور وضربتن بضمها لجمع الاناث المخاطبات
والنون

والنون المشددة علامة جمع الاناث ومما قررناه علم ان التا في الجميع
هو الضمير ولا يقع الا فاعلا او نائبا عنه وخمسة للغايب باعتبار
احواله ايضا نحو زيد ضرب ففي ضرب ضمير مستتر للمذكر الغايب تقديره
هو والزيدان ضربا فالالف ضمير متصل بارز للمثناه والزيدون ضربوا
فالواو ضمير متصل بارز لجمعه وهند ضربت ففي ضربت ضمير مستتر
للمونثة الغايبة تقديره هي والتا الساكنة المتصلة بالفعل علامة
التانيث والهندان ضربتا فالالف ضمير بارز لمثناها والتا
علامة التانيث وحركت لالتقا الساكنين وفتحت للمناسبة
والهندات ضربن فالنون ضمير بارز متصل لجمعها وظاهر عبارته
ان الضمير في ضرب وضربت متصل مع انه مستتر وهو مخالف لما
قدمه من ان المتصل قسم من البارز الذي هو قسيم المستتر فكيف
يكون قسيم الشيء قسما منه والمنصوب المتصل اثنا عشر ايضا
اثنان للمتكلم نحو اكرمني فاليا ضمير متصل بارز للمتكلم وحده مذكرا
او مونثا واكرمنا بفتح الميم ونا ضمير متصل بارز للمتكلم ومعه غيره
او للمعظم نفسه وخمسة للمخاطب باعتبار احواله نحو اكرمك بفتح
الكاف وهي ضمير متصل بارز للمذكر المخاطب واكرمك بكسرها للمونثة
المخاطبة واكرمكما بضمها للمثنى المخاطب مذكرا او مونثا والميم
والالف علامة التثنية واكرمكم بضمها لجمع الذكور المخاطبين والميم
علامة جمع الذكور واكرمكن بضمها لجمع الاناث المخاطبات والنون
المشددة علامة جمع الاناث وخمسة للغايب باعتبار احواله
ايضا نحو زيد اكرمه فالها ضمير متصل بارز للمذكر الغايب

وهنّ اكرمهما فانها كذلك للمونثة الغايبة والزيدان اكرمهما بضمها للمثني
المذكر الغايب والهندان اكرمهما بضمها للمثني المونث الغايب والميم
والالف علامة التثنية والزيدون اكرمهم بضمها لجمع الذكور الغايبين
والميم علامة جمعهم والهندات اكرمهن بضمها لجمع الاناث الغايبات
والنون المشددة علامة جمعهن وبما قررناه علم ان الكاف والها
في الجميع هما الضميران ولا يقعان الا في موضع نصب او خفض والمجرور
المتصل اثنا عشر ايضا على التفصيل السابق ولفظ كل منها كالمنصوب
اي كلفظ ما محله النصب من الضمير المتصل وتحصل التميز بينهما
بالعامل كما قال الا انه اي الضمير المجرور دخل عليه عامل الجر فيتميز
به ولا فرق في العامل بين ان يكون حرفا نحو مر بي ومر بنا ومر بك
وبك وبكما وبكم وبكن وبه وبهما وبهم وبهن وهذا معني قوله
الخ او اسما نحو غلامي وغلامنا وغلامك وغلامك وغلامكما وغلامكم وغلامكن
وغلامه وغلامها وغلامهما وغلامهم وغلامهن وينقسم الضمير المنفصل
الي قسمين فقط مرفوع المحل ومنصوب المحل ولا يكون منه مجرور لامتناع ٤
الفصل بين الجار والمجرور فالمرفوع اثنا عشر كلمة وهي كالمتصل
ثلاثة اقسام ما هو للمتكلم مذكرا او مونثا وهو اثنان انا في حال انفراده
ونحن في حال اشتراكه مع غيره او تعظيمه نفسه وما هو للمخاطب
وهو خمسة باعتبار احواله انت بفتح التا للمذكر المفرد وانت بكسرها
للمفردة المونثة وانتما بضمها للمثني مطلقا وبعدها ميم متحركة بعدها
الف وانتم بضمها لجمع الذكور وبعدها ميم ساكنة وانتن بضمها
لجمع الاناث وبعدها نون مشددة مفتوحة وما هو للغايب وهو
خمسة

خمسة ايضا باعتبار احواله هو للمفرد المذكر وهي للمفردة المونثة وهما
للمثني مطلقا وهم بالميم لجمع الذكور وهن بالنون المشددة لجمع الاناث
فكل واحد من هذه الضماير المنفصلة اذا وقع في ابتدا الكلام
فهو مرفوع المحل على انه مبتدا مخبر عنه بما يطابقه في المعني ان مفردا
مذكرا فمفرد مذكر وان مفردا مونثا فمفرد مونث وان مثني فمثني وان
جمعا فجمع نحو انا ربكم فانا ضمير منفصل بارز في محل رفع على انه مبتدا
وربكم خبره والكاف في محل جر بالاضافة وتقول انا قايم وانا قايمة
ونحن قايمان ونحن قايمتان ونحن قايمون ان عم التذكير او غلب
فان عم التانيث قيل نحن قايمات وقد يستعمل نحن للمعظم نفسه
نحو نحن الوارثون فنحن ضمير منفصل بارز في محل رفع على انه مبتدا والوارثون
خبره وعلامة رفعه ~~ضمة مقدرة في الالف وناء مضاف~~ منفصل بارز
على انه مبتدا ومولانا خبره وعلامة رفعه ضمة مقدرة في الالف ونا مضاف
اليه ونحو وهو على كل شي قدير فهو ضمير منفصل بارز مرفوع المحل على انه
مبتدا وقدير خبره وعلى كل شي قدير جار ومجرور ومضاف اليه متعلق
بالخبر والمنصوب المنفصل اثنا عشر كلمة وهي ثلاثة اقسام ايضا
ما هو للمتكلم مذكرا او مونثا وهو اثنان للمتكلم اياي في حال انفراده وايانا
في حال اشتراكه مع غيره او تعظيمه نفسه وما هو للمخاطب وهو خمسة
باعتبار احواله اياك بفتح الكاف خطابا للمذكر المفرد واياك بكسرها خطابا
للمفردة المونثة واياكما بضمها خطابا للمثني مطلقا والميم والالف
علامة التثنية واياكم بضمها خطابا لجمع الذكور والميم علامة الجمع واياكن
خطابا لجمع الاناث والنون المشددة علامة جمعهن وما هو للغايب

الواو ونحو انت مولانا فانت ضمير منفصل ٢

وهو خمسة باعتبار احواله ايضا اياه للغايب المذكر واياها للغايبة المؤنثة
واياهما للغايب المثنى مطلقا والميم علامة التثنية واياهم لجمع الذكور
الغايبين والميم علامة الجمع واياهن لجمع الاناث الغايبات والنون
المشددة علامة جمعهن فهذه الضماير المنفصلة اذا وقعت في التركيب
لا تكون الا مفعولا به والحكم في الاعراب لمحلها لما تقدم من ان الضماير
كلها مبنية نحو اياك نعبد فاياك ضمير منفصل بارز في محل نصب على
انه مفعول مقدم والكاف المتصلة به حرف خطاب ونعبد فعل
مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا ونحو اياكم كانوا يعبدون
فاياكم في محل نصب على انه مفعول مقدم ليعبدون وجملة يعبدون
من الفعل والفاعل في محل نصب على انها خبر كان واسمها الضمير
المتصل بها وقد رتب المولف رحمه الله انواع الضمير ترتيبا حسنا فانه
قدم ضمير المتكلم لانه اعرف واتبعه بما يليه وهو ضمير المخاطب واخر
عنهما ضمير الغايب لانه احط منهما رتبة وقدم من كل نوع ما للمفرد
على ما لغيره لان المفرد سابق تنبيه علم مما مر ان الضماير البارزة
ستون ضميرا وذلك لان الضمير البارز اما متصل او منفصل وكل
منهما اما مرفوع او منصوب او مجرور فهذه ستة لكن المجرور لا يكون
الا متصلا كما علم فيصير خمسة ولكل منها اثنا عشر كلمة واذا ضربت
خمسة في اثني عشر كان الحاصل ستين وقد تقدمت امثلتها
ويضم اليها ايا المخاطبة على مذهب سيبويه فيصير المجموع احدا
وستين ضميرا والقسمة العقلية تقتضي تسعين لكن لا يلزم مجي
الاصطلاح على مقتضى العقل واعلم ان الضمير المتصل اصل
للضمير

للضمير المنفصل لان مبنى الضمير على الاختصار والمتصل اخصر من المنفصل
ولهذا متى امكن ان يوتى بالضمير متصلا بعامله فلا يجوز ان يوتى
به منفصلا في الاختيار فلا يقال في قمت قام انا لامكان قمت ولا في
اكرمك اكرم اياك لامكان اكرمك واما قولهم قد ضمنت اياهم الارض
فضرورة فان لم يمكن الاتصال لتقدم الضمير على عامله نحو اياك نعبد او
لوقوعه بعد الا نحو ان لا تعبدوا الا اياه تعين الانفصال الا ان يكون ثاني
ضميرين اولاهما اعرف وغير مرفوع والعامل فيهما ناسخ او لا نحو قولك الدرهم
سلنيه وزيد ظننتكه او يكون الضمير منصوبا بكان او احدى اخواتها
تقدمه ضمير او لا وذلك نحو الصديق كنته وكانه زيد فيجوز في الهاء
من الامثلة المذكورة الفصل ايضا مع امكان اتصالها نحو سلني اياه
وظننتك اياه وكنت اياه وكان اياه زيد وهو ارجح من الاتصال
عند الجمهور اذا كان العامل ناسخا مرجوح اذا كان غيره وعند
جماعة الوصل ارجح مطلقا وكلاهما وارد ومن ورود الوصل قوله تعالى
فسيكفيكهم الله ونحو بلغت صنع امرا برا خالكه وفي الحديث ان يكنه
فلن تسلط عليه ومن ورود الفصل قوله عليه السلام ان الله ملككم
اياهم وقول الشاعر اخي حسبتك اياه وقوله لئن كان اياه لقد حال
بعدنا والفاظ الضماير كلها متصلها ومنفصلها مبنية والحكم
في الاعراب لمحلها وتقدم سبب بنايها وقوله لا يظهر فيها اعراب
مستغنى عنه بل من المعربات ما لا يظهر فيه اعراب ومع ذلك ليس
مبنيا فصل في بيان العلم بفتح العين واللام قيل انه مشتق من
العلم لانه يعلم به مسماه او لان غالب مسمياته اولو العلم وقيل

من العلامة لانه علامة علي مسماه والعلم باعتبار تشخص مسماه وعدمه
نوعان اما علم شخصي وهو ما اي اسم وضع لشي بعينه اي لشي
معين لا يتناول غيره اي غير ذلك الشي باستعماله فيه من حيث الوضع
له فما وضع لشي شامل للمعرفة والنكرة وقوله بعينه مخرج للنكرة وقوله
لا يتناول غيره مخرج لبقية المعارف فانها متناوله لامور متعددة
بوضع واحد كما بينته في شرح القطر ودخل في التعريف العلم المشترك
كزيد مسمى به اثنين فاكثر لانه وان تناول غيره لكن بوضع واحد
بل بوضعين او اوضاع متعددة وكذا ما صار علما بالغلبة كابن
عمر لانه كالموضوع لتعيين مسماه في اختصاصه به فغلبة الاستعمال
بمنزلة الوضع من واضع معين ثم مسمى هذا العلم قد يكون من اولي
العلم من المذكورين كزيد وجعفر ومن الاناث كعايشة وفاطمة
وقد يكون مما يولف من البلدان كطيبة ومكة ومن الابل نحو شدقم
كان للنعمان بن المنذر واليه تنسب الابل الشدقمية ومن القبايل كثقيف
وقرن ومن الخيل كلاحق والبغال كدلدل والحمير كيعفور والبقر والغنم
كهيلة والكلاب كواشق واما علم جنسي وهو ما اي اسم وضع لجنس من
الاجناس اي لحقيقة من الحقايق من حيث هي هي كاسامة فانه
علم وضع للاسد اي لحقيقة اي الاسدية المعقولة التي لا يمكن ان
توجد خارج الذهن بل هي موجودة في النفس وكذا ثعالة للثعلب
اي لحقيقة الذهنية ويكنى بابي الحصين وذوالة بالذال المعجمة
ثم الهمزة للذيب اي لحقيقة الذهنية ايضا ويكنى بابي جعدة
وعلم الجنس عرفي المعني باعتبار ما صدق فانه كاسم الجنس النكرة

سوا



سوا قلنا ان النكرة موضوعة للحقيقة ايضا او لفرد خارجي من افراد الماهية
شايعا فيها لانه شايع في جنسه لا يختص به واحد دون اخر كما ان النكرة
كرجل كذلك فتقول انت لكل اسد رايته هذا اسامة مقبلا فكل اسد
يصدق عليه لفظ اسامة وكل ثعلب يصدق عليه ثعالة وكل ذيب
يصدق عليه ذوالة لوجود الماهية في ضمن افرادها واستعمال
علم الجنس في الفرد المعين من حيث اشتماله علي الماهية حقيقة
وانما سمي علما لجريانه مجرى العلم الشخصي في الاستعمال لانه يمتنع
من دخول ال عليه ومن الاضافة ومن الصرف اذا انضم اليه علة من
العلل التسع كالتانيث في اسامة وثعالة فلما شارك العلم الشخصي
في احكامه الحق به ولا يخفى عليك ان معاملتهم اسامة معاملة المعرفة
واسدا معاملة النكرة تدل علي افتراق مدلوليهما ولهذا قيل التحقيق
ان اسم الجنس النكرة موضوع للحقيقة الذهنية من حيث هي هي
من غير قيد معها اصلا وعلم الجنس موضوع للحقيقة باعتبار حضورها
الذهني الذي هو نوع تشخص لها مع قطع النظر عن افرادها ومثله
اسم الجنس المعرف باللام الا ان علم الجنس يدل علي الماهية الحاضرة
بجوهر لفظه وهو يدل عليها بالاداة وينقسم العلم ايضا من حيث
هو الي اسم خاص وهو هنا في مقابلة ما عطف عليه من كنية ولقب
فالاسم كما مثلنا فيما مر كزيد علم شخصي واسامة علم جنسي والكنية
هي ما اي مركب صدر باب او ام سوا كان المكني به علما شخصيا
كابي بكر وام كلثوم او جنسيا كابي الحصين للثعلب وابي الحارث
للاسد وام عريط للعقرب واللقب ما اشعر برفعة مسماه اي

بمدحه كزين العابدين لقب علي ابن الحسين ابن علي بن ابي طالب رضي
الله عنهم او ضعته بفتح الضاد المعجمة اي ذمه والضعة خلاف الرفعة
في القدر كبطه وقفة وانف الناقة وانما قال كغيره اشعر دون دل لان
الواضع انما وضعه لتعيين الذات معتبرا معنى المدح او الذم لا لهما معًا
وللمعنى المذكور واستفيد من تمثيله ان اللقب يكون مفردا ومركبا واذا
اجتمع الاسم واللقب وجب تاخير اللقب عنه في الافصح نحو قولك
جا زيد زين العابدين لئلا تضيع فايدة الاسم لو ذكر قبله لان في اللقب
العلمية مع شي من معنى النعت فلو اتي به اولا لاغنى عن الاسم فلم يجتمعا
ويكون اللقب اذا اخر تابعا للاسم في اعرابه بدلا او عطف بيان سوا
اكانا مركبين كعبد الله عفيف الدين ام مختلفين كزيد انف الناقة وعبد
الرحمن بطه الا اذا كانا مفردين فيجب عند جمهور البصريين اضافة
الاسم للقب ما لم يمنع منها مانع نحو قولك جا سعيد كرز باضافة سعيد
الي كرز وكان القياس امتناعها لان مسمى الاول والثاني واحد الا انهم
اذا اضافوا يوولون الاول بالمسمى والثاني بالاسم وجوز ابن هشام
وغيره من المحققين الاتباع ايضا في المفردين ومن اوجب الاضافة
فيهما اخذا من اقتصار سيبويه علي ذكرها فقد رد عليه بان سيبويه
انما اقتصر علي ذكرها لكونها خلاف الاصل فيتوهم امتناعها فاراد ان ينص
علي جوازها ولا يلزم من اقتصاره علي ذكرها عدم جواز غيره الذي هو
الاصل وكما يجوز الاتباع فيما ذكر يجوز القطع فيه بالرفع خبر المبتدا
محذوف او بالنصب مفعولا لفعل محذوف واذا كانا غير مفردين امتنع
اضافة الاول الي الثاني لتعذرها ولا ترتيب بين الكنية والاسم اذا
اجتمعا

اجتمعا نحو قال ابو بكر سعيد ولا بين الكنية واللقب كذلك نحو قال ابو بكر
عتيق فانت بالخيار في تقديم احدهما علي صاحبه ويليه الاخر معربا باعرابه
وان كانت عبارة الالفية توهم وجوب تاخير اللقب عن الكنية واذا اجتمعت
الثلاثة وقدمت الكنية علي الاسم ثم جي باللقب نحو قال ابو بكر سعيد
عتيق فيظهر وجوب تاخير اللقب عن الكنية كما يوخذ من كلامهم
وينقسم العلم ايضا الي مفرد عن التركيب والي مركب فالمفرد كزيد
وهند والمركب ثلاثة اقسام لانه اما مركب اضافي وهو الغالب
في الاعلام المركبة وضابطه كل اسمين نزل ثانيهما منزلة التنوين مما
قبله كعبد الله وعبد الرحمن وجميع الكنى فانها مضافة كابي قحافة
وام كلثوم وحكمه ان يعرب الجزء الاول بحسب العوامل ويجر الثاني
بالاضافة وانما اعرب باعرابين وان كان كلمة نظرا الي اصله واما مركب
مزجي وضابطه كل اسمين نزل ثانيهما منزلة تا التانيث مما قبلها
كبعلبك وحضرموت وحكمه ان يعرب اعراب ما لا ينصرف ما لم
يكن الثاني كلمة ويه فان كان كنفطويه وسيبويه بني علي الكسر علي
افصح اللغتين وان كان اخر الاول يا ساكنة بقيت علي سكونها كمعدي
كرب واما المتضمن معنى الحرف من المركب كخمسة عشر اذا سمي به فيبقى
علي ما كان عليه او يعرب اعراب ما لا ينصرف واما مركب اسنادي
وضابطه كل كلمتين اسندت احداهما الي الاخرى كبرق نحره بفتح الرا
وشاب قرناها وحكمه الحكاية علي ما كان عليه قبل التسمية ويدل
لذلك قوله نبئت اخوالي بني يزيد بالرفع في يزيد فصل في بيان اسما
الاشارة وتسمى المبهمات لعمومها وصلاحيتها للاشارة بها الي كل جنس

والي اشخاص كل نوع نحو هذا حيوان وهذا جماد وهذا فرس وهذا رجل
اسم الاشارة ما وضع لمشار اليه اي لمسمي مع الاشارة اليه كقولك هذا
مشيرا الي زيد مثلا فيدل لفظه ذا علي ذات زيد وعلي الاشارة لتلك
الذات واعلم ان الاقسام الوضعية لاسما الاشارة بحسب من اليه له
خمسة وان تعددت الفاظ بعضها والقياس ان تكون ستة ثلاثة للمفرد
المذكر ومثناه وجمعه وثلاثة للمونث كذلك لكنهم لم يفرقوا في الجمع بين
المذكر والمونث وان فرقوا بينهما في التثنية علي عكس حال الضماير وقد
اشار الي الاقسام المذكورة بقوله وهو ذا يشار به للمفرد المذكر من
اي جنس كان وذي وذه باسكان الها وبالاختلاس وذي وته باسكان
الها وبالاختلاس وتا يشار بكل منها للمفردة المونثة قيل والاصل
في لغات المفردة المونثة تا لانه لم يثن منها الا هي وقيل ذي لكونها
بازا المذكر وذان للمثني المذكر جي به في حالة الرفع علي صورة المثني
المرفوع وذين جي به له في حالة النصب والجر علي صورة المثني
المنصوب والمجرور وتان للمثني المونث جي به في حالة الرفع كذلك
وتين في حالة النصب والجر كذلك وليس اختلاف اخرهما بسبب اختلاف
العوامل كما توهمه بعضهم فزعم انهما معربان اعراب المثني بل هما مبنيان
لوجود علة البنا فيهما ووقوعهما علي صورة المعرب اتفاقي فليست
اليا فيهما منقلبة عن الالف بل كل منهما اصل وللجمع مذكرا كان او مونثا
عاقلا او غيره اولا حالة كونه بالمد اي بهمزة مكسورة في اخره عند
الحجازيين وبالقصر اي بلا همزة في اخره عند التميميين نحو جا اولا القوم
واولا بنا تي واذا كان مقصورا يكتب باليا وتجوز دخول ها التنبيه
بالف

بالف غير مهموزة علي اوايل اسما الاشارة لتنبيه المخاطب علي ما يلقي اليه
وازالة لغفلته نحو هذا وهذه وهذان وهاذين وهاتان وهاتين
وهولا والقصد من تعداد هذه الامثلة انه يستوي فيما ذلك المفرد المذكر
والمونث والمثني والجمع وهذه الالفاظ المتقدمة في المشار اليه اذا كان
قريبا واذا كان المشار اليه بعيدا الحقت اخر اسم الاشارة وجوبا كاف
حرفيه لتدل علي بعد المشار اليه وهذه الكاف تتصرف تصرف الكاف
الاسمية غالبا بحسب المخاطب لتدل علي حال من تخاطبه من افراد وتثنية
وجمع وتذكير وتانيث فتفتح للمخاطب نحو ذاك فيعلم ان الاشارة والخطاب
الي مفرد مذكر وتكسر للمخاطبة نحو ذاك فيعلم ان الاشارة الي مفرد مذكر
والخطاب لمونثة وتتصل بها علامة التثنية والجمعين نحو ذاكما فيعلم
ان الاشارة الي مفرد مذكر والخطاب لمثني واذا قيل ذاكم تصير الاشارة
بحالها والخطاب لجمع المذكور او قيل وذاكن تكون الاشارة بحالها ايضا
والخطاب لجمع الاناث واذا قيل ذانك تكون الاشارة الي المثني المذكر
والخطاب لمفرد مذكر او قيل تاك بفتح الكاف تكون الاشارة الي مفرد
مونث والخطاب بحاله وانما كانت هذه الكاف حرفا لانها لو كانت
اسما لكان لها محل من الاعراب واللازم منتف لانتفا العامل ويجوز
لك مع الحاق الكاف ان تزيد قبلها لاما زيادة في البعد اذا كان المشار
اليه مفردا ولم تدخل عليه ها التنبيه كما اشار الي ذلك بقوله نحو ذلك
بفتح الكاف وذلك بكسرها وذالكما وذالكم وذالكن ولا تدخل اللام في اسم
الاشارة اذا كان علي صورة المثني فلا يقال ذانلكما ولا تانلكما ولا
اذا كان في صورة الجمع في لغة من مده فلا يقال اولالك واما من قصره

لا محل لها من الاعراب ومعناها الخطاب ومثلها
الكاف اللاحقة للضمير المنفصل المنصوب
في قولهم اياك واياكم واياكن واخواتها ونحو ارايتك
هذه الذي كرمت علي فالتا فاعل والكاف حرف خطاب واسم الاشارة في محل نصب
علي انه مفعول اول لارايت والمفعول الثاني الذي
محذوف والتقدير ارايتك هذا الذي كرمته علي لم كرمته علي وانا خير منه

ويدل علي رتبة البعد ان الزيادة
تلك الثانية في اسم الاشارة كونه كما في
به واحدا او اثنين او جمعا غير انثي

فمنهم من لا ياتي باللام ايضا ومنهم من ياتي بها وانما تدخل فيهما حالة البعد
نحو ذانكما وتانكما واوليك وكما لا تدخل اللام في المثني والجمع كذلك
لا تدخل علي اسم الاشارة المفرد اذا تقدمته ها التنبيه وانما تدخل
فيه حالة البعد الكاف نحو هذا فيقال في حالة البعد هذاك وظاهر
كلامه يقتضي ان ليس للاشارة الا مرتبتان قربي وبعدي وهي طريقة
ابن مالك ومن تبعه لكن الجمهور علي انه له ثلاث مراتب قربي وهي
المجردة من الكاف واللام نحو ذا وذان واولا بالمد والقصر وبعدي وهي
المقرونة بهما في غير المثني وبالكاف والنون المشددة فيه نحو ذلك وذانك
بتشديد النون واوليك مع القصر ووسطي وهي التي بالكاف وحدها
لان زيادة الحرف تشعر بزيادة المسافة نحو ذاك وذانك بتخفيف
النون واوليك وما تقدم من اسما الاشارة يشار به الي المكان وغيره
وقد اشار الي ما يشار به الي المكان فقط بقوله ويشار الي المكان
القريب بلفظين بهنا بضم الها وتخفيف النون مجردة عن ها التنبيه
او ها هنا مقرونة بها نحو انا ها هنا قاعدون ويشار الي المكان
البعيد بالفاظ بهناك بالكاف وحدها من غير ها التنبيه او هاهناك
بالكاف مع الها او هاهنالك بالكاف واللام او هَنّا بفتح الها وتشديد
النون او هِنّا بكسرها وتشديد النون او ثَمّ بفتح الثا المثلثة وتشديد
الميم ولا تلحقها كاف ولا لام نحو واذا رايتم وهي ملازمة للظرفية او شبهها
واذا علمنا بمذهب الجمهور ان المراتب ثلاث فيشار الي المكان القريب
بهنا والي المتوسط بهناك والي البعيد بهنالك واخواته فصل
في بيان الاسم الموصول وصلته الاسم الموصول هو ما افتقر في بيان
مسماه



مسماه الي صلة وعايد مشتملة عليه تلك الصلة غالبا بخلاف الموصول
الحرفي فانه وان افتقر الي صلة لا يحتاج الي عايد وهو ضربان نص في
معناه لا يتجاوز الي غيره ومشترك بين معان مختلفة بلفظ واحد وكل
منهما يصدق عليه التعريف لافتقاره الي صلة وعايد فالنص ثمانية
الفاظ وهي الذي للمفرد المذكر العاقل وغيره ولو قال للعالم لكان اولي
والتي للمفردة المونثة العاقلة وغيرها واللذان للمثني المذكر واللتان
للمثني المونث وضعا في حالة الرفع علي صورة المثني المرفوع واللذ بن
واللتين بالياء المفتوح ما قبلها وضعا في حالة النصب والجر علي
صورة المثني المنصوب والمجرور والكلام فيهما كالكلام في ذان وتان
وقد تقدم ويجوز فيهما اثبات النون مخففة ومشددة وحذفها
والاصل التخفيف والثبوت والالي مقصورا ويكتب بغير واو وقد يمد
واللذين باليا يستعمل مطلقا اي رفعا وجرا ونصبا وكل منهما جمع
المذكر العاقل وقد يستعمل الاولي لغيره وقد يقال اللذون بالواو في
حالة الرفع واللذين باليا في حالتي النصب والجر كقوله نحن اللذون
صبحوا الصباحا وهي لغة عقيل او هذيل وعلي هذه اللغة يكون معربا
ويكتب بلامين بخلافه في لغة من التزم اليا مطلقا واللاي واللاتي ويقال
اللواتي ايضا وكل منهما لجمع المونث وقد تحذف ياوها اجترا بالكسرة
فيقال اللا واللات واللوات مثال استعمال الذي للعالم المنزه عن الذكورة
والانوثة نحو الحمد لله الذي صدقنا وعده والتي للمفردة المونثة نحو
قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها واللذان رفعا نحو واللذان
ياتيانها منكم واللذين نصبا نحو ربنا ارنا اللذين اضلانا واللتين

جرا نحو والذين جاوا من بعدهم واللايي واللاتي رفعا نحو واللاي
يئسن من المحيض ونحو واللاتي ياتين الفاحشة واما الموصول
المشترك بين المفرد المذكر والمونث وفروعهما فهو ستة الفاظ هي
من وما واي وال وذو وذا فهذه الالفاظ الستة اي كل منها يطلق
علي كل من المفرد والمثني والمجموع المذكر من ذلك كله والمونث
فكل لفظ منها ياتي لمعان ستة ولكل منها كلام يخصه وتستعمل من
في اصل الوضع للعاقل الاولي للعالم وما في اصل وضعها لغير العاقل
الاحسن لغيره تقول في من اذا استعملتها بمعني الجميع يعجبني من
جاك اي الذي جاك ومن جاتك اي التي جاتك ومن جاءاك
اي اللذان جاءاك ومن جاتاك اي اللتان جاتاك ومن جاوك
اي الذين جاوك ومن جينك اي اللاتي جينك وتقول في ما
بمعني الجميع جوابا لمن قال لك اشتريت حمارا او اتانا او حمارين
او اتانين او حمرا بضم الحا والميم او اتنا بضم الهمزة والتا المثناة
فوق يعجبني ما اشتريته اي الذي اشتريته وما اشتريتها
اي التي اشتريتها وما اشتريتهما اي اللذان او اللتان اشتريتهما
وما اشتريتهم اي الذين اشتريتهم وفيه استعمال ما لغير العاقل
وما اشتريتهن اي اللاتي اشتريتهن وقد يعكس ذلك الاصل
في من وما فتستعمل من علي خلاف الاصل لغير العاقل اذا نزل منزلته
كقوله اسرب القطا هل من يعير جناحه او اقترن به في عموم فصل
بمن بفتح الميم نحو فمنهم من يمشي علي بطنه ومنهم من يمشي علي اربع
لاقترانها بالعاقل في عموم كل دابة وتستعمل ما علي خلاف الاصل للعاقل

نحو





نحو ما منعك ان تسجد لما خلقت بيدي وقد يستعمل له مع غيره نحو سبح
لله ما في السموات وما في الارض فانه يشمل العاقل وغيره والظاهر ان هذا
من استعمال اللفظ في الحقيقة والمجاز والالفاظ الاربعة الباقية من الستة
تستعمل للعاقل وغيره بطريق الاشتراك كما هو ظاهر كلامهم تقول في
اي بمعني الجميع يعجبني اي قام اي الذي قام واي قامت اي التي
قامت واي قاما اي اللذان قاما واي قامتا اي اللتان قامتا
واي قاموا اي الذين قاموا واي قمن اي اللاتي قمن سوا
كان القايم عاقلا او حيوانا لا يعقل نعم اي قاموا خاص بالعاقل
لاختصاص الواو بجمع المذكر العاقل واما ال فانما تكون اسما موصولا
بمعني الجميع اذا دخلت علي اسم الفاعل او اسم المفعول مرادا به الحدوث
فالاول كالضارب والثاني نحو المضروب واختصت بذلك عن
ساير الموصولات لانها تشبه ال التي للتعريف صورة وهي لا تدخل الا علي
المفرد فكرهوا دخول ما هو كذلك علي الجملة التي تكون صلة للموصول
فسبكوا منها حكما مفردا ليدخل عليه ويلزم ان تكون تلك الجملة فعلية ليمكن
سبك المفرد منها وهو اسم الفاعل والمفعول وهو في المعني جملة فعلية
خبرية فان الضارب معناه اي الذي ضرب والمضروب معناه اي
الذي ضرب بضم الضاد وكسر الرا ونحوه اي ما ذكر من الضارب والمضروب
فنحو الضارب ان المصدقين والمصدقات مما صلته اسم فاعل ونحو المضروب
قوله تعالي والسقف المرفوع والبحر الم مما صلته اسم مفعول واقتصاره
علي ما ذكر ظاهر في ان ال الداخلة علي الصفة المشبهة كالحسن وحسبه
ليست موصولة بل حرف تعريف وهو ما صححه في المغني واما ذو التي

خاصة بلغة طي قبيلة من العرب **تقول** تطلق علي المفرد المذكر وفرعه وفيها بمعني الجميع **جاني ذو قام** اي الذي قام **وذو قامت** اي التي قامت **وذو قاما** اي اللذان قاما **وذو قامتا** اي اللتان قامتا **وذو قاموا** اي الذين قاموا **وذو قمن** اي اللاتي قمن سوا كان القايم عاقلا او غيره قال شاعرهم وبيري ذو حفرت وذو طويت ه اي بيري التي حفرتها والتي طويتها والمشهور عنهم افرادها وتذكيرها وبناوها وقد تعرب اعراب ذو بمعني صاحب وخصه بعضهم بحالة الجر وقوفا مع السماع وقد تونث وتثني وتجمع وكذلك ان تقول ما وجه اعرابها مع قيام شبه الحرف من غير معارض **واماذا** فالاصل فيها ان تكون للاشارة وقد تجرد عن معني الاشارة وتستعمل موصولا بمعني الجميع واذا عرفت ذلك **فشرط كونها موصولا** امران **ان يتقدم عليها ما الاستفهامية** باتفاق من البصريين **نحو** يسالونك **ماذا ينفقون** اي ما الذي ينفقون **او من الاستفهامية** علي الاصح عندهم **نحو من ذا جاك** اي من الذي جاك لان كلا منهما للاستفهام فان لم يتقدمها استفهام بما او من لم تكن موصولة بل اسم اشارة كقوله امنت وهذا تحملين طليق ه والقول بان ذا في البيت موصولة يرده دخول ها التنبيه عليها والالغا علي وجهين حكمي وحقيقي فالحكمي **بان يقدر تركيبها مع ما فيصير المجموع اسم استفهام** **نحو ماذا صنعت اذا قدرت ماذا** اسما واحدا مركبا بمعني اي شي فيكون في محل نصب مفعولا لصنعت متقدما عليه والتقدير اي شي صنعت فان قدرت ما مبتدا وذا خبره فهي موصولة لانها لم تلغ ويظهر اثر التقديرين في البدل من اسم الاستفهام وفي جواب السايل فعلي الاول وهو كون ماذا في محل نصب تاتي

وان لا تكون ذا ملغاة

تاتي بالبدل منصوبا فتقول ماذا صنعت اخيرا ام شرا فذا ملغاة لانك ابدلت من اسم الاستفهام بالنصب فيعلم انه مفعول متقدم بصنعت وعلي الثاني تاتي بالبدل مرفوعا فذا غير ملغاة لانك ابدلت من اسم الاستفهام بالرفع فعلم انه مرفوع بالابتدا وذا خبره وقس علي ذلك ه جواب السايل والالغا الحقيقي ان تقدر ذا زايدة بين ما ومدخولها ه كانك قلت ما صنعت ولكن هذا مذهب كوفي والبصري يمنعه لانه لم يثبت عنده زيادة الاسما وسكت المولف رحمه الله عن الغاء ذا مع من فيحتمل الحاقه بما وذا وهو ظاهر عبارة الالفية ويحتمل خلافه ولما فرغ من تعداد الاسما الموصولة وشرح معانيها اخذ في بيان ما يلزمها في الاستعمال فقال **وتفتقر الموصولات** الاسمية **كلها** نصها ومشتركها **الي صلة** معهودة للمخاطب في اعتقاد المتكلم **متاخرة عنها** وجوبا لان الموصول ه ناقص لا يتم معناه الا بصلته في معرفة ومبنية له ومنزلة منه منزلة جزئه المتاخر فلا يجوز تقدمها ولا شي منها عليه وكما لا يتقدم معمولها عليه واما نحو وكانوا فيه من الزاهدين فالظرف متعلق بمحذوف دل عليه صلة ال والتقدير وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين **والي عايد** وهو ضمير يعود من الصلة الي الموصول ليحصل الربط بينهما والا لكانت الصلة اجنبية لانها مستقلة بنفسها لولا الرابط الذي فيها **والصلة** اما **جملة** اسمية او فعلية **او شبهها** في حصول الفايدة وشرط الجملة ان تكون خبرية اي محتملة للتصديق والتكذيب في نفسها من غير نظر الي قايلها لانه يجب ان يكون مضمون الجملة حكما معلوم الوقوع للمخاطب قبل الخطاب والجملة الانشايية لا يعرف مضمونها الا بعد ايراد صيغتها

لا تتقدم الصلة لاصو وكذلك الفصل بين الصلة والموصول ممنوع ه

فالجملة ما اي قول تركب من فعل وفاعل او مما نزل منزلته فالاول نحو جا الذي
قام ابوه وقوله تعالي الحمد لله الذي صدقنا وعده والثاني نحو جا الذي
ضرب ابوه او من مبتدا وخبر او ما نزل منزلته ذلك فالاول نحو جا الذي ابوه
قايم وقوله تعالي عم يتسالون عن النبا العظيم الذي هم فيه مختلفون والثاني نحو
جا الذي ما قايم ابواه وشبه الجملة فيما تقدم ثلاثة انواع احدها الظرف
المكاني وشرط وقوعه صلة ان يكون تاما بان يفهم بمجرد ذكره ما يتعلق
هو به نحو جا الذي عندك وقوله تعالي ما عندكم ينفد وما عند الله باق
بخلاف الناقص نحو جا الذي مكانا فلا يتم معناه الا بذكر متعلق خاص
جايز الذكر كجا الذي سكن مكانا والثاني الجار والمجرور وهو كالظرف فيما
ذكر نحو جا الذي في الدار وقوله تعالي وله من في السموات والارض ومن عنده بخلاف جا الذي بك او عنك
فلا يوصل به لنقصانه ويتعلق الظرف والجار والمجرور اذا وقعا صلة
بفعل محذوف وجوبا وبذلك اشبها الجملة تقديره استقر لا بوصف
كمستقر لانه مفرد والصلة لا تكون الا جملة والثالث الصفة الصريحة اي الخالصة
للوصفية بان لم تغلب عليها الاسمية لان فيها معني الفعل ولذلك عملت عمله
وصح عطف الفعل عليها وعطفها عليه والمراد بها اسم الفاعل واسم المفعول
دون اسم التفضيل كالافضل ودون الصفة المشبهة كالحسن وجهه
وتختص الصفة الصريحة بالالف واللام كما تقدم ذلك ولو قال وتختص
الالف واللام بها لكان اولي لان المراد ان ال امتازت من بين ساير الموصولات
بان صلتها الصفة الصريحة التي هي اسم الفاعل واسم المفعول واما الداخلة
علي الصفات التي غلبت عليها الاسمية كالابطح والاجرع وصاحب وعلي
اسم التفضيل او الصفة المشبهة فهي حرف تعريف وقيل الداخلة علي الصفة
المشبهة

المشبهة موصولة واختاره ابن مالك واستشكله بانها تدل علي الثبوت فلا
تؤول بالفعل ولهذا كانت الداخلة علي اسم التفضيل غير موصولة واجيب
بان الصفة المشبهة تعمل في الظاهر عمل الفعل باطراد بخلاف اسم التفضيل
والعايد للموصول ضمير غايب مطابق للموصول في الافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتانيث تشتمل عليه الصلة كما تقدم في الامثلة
المذكورة نعم ان كان الموصول من وما جاز في العايد مراعاة المعني
نحو ومنهم من يستمعون اليك ومراعاة اللفظ نحو ومنهم من يستمع
اليك وهو الاكثر في كلامهم ما لم يحصل في مطابقته لبس او قبح فتتعين مراعاة
المعني وقد يكون العايد ضمير متكلم كقول علي كرم الله وجهه انا الذي
سمتني امي حيدره او ضمير مخاطب كقول الفرزدق وانت الذي تلوي
الجنود رؤوسها اليك ه والايتام انت تطعمها فجعل العايد ضمير اليك حملا
علي المعني وربما خلف الضمير العايد اسم ظاهر كقوله ايا رب ليلي انت
في كل موطن وانت الذي في رحمة الله اطمع ه اي في رحمته والاصل
في العايد ان يكون مذكورا وقد يحذف مرفوعا ومنصوبا ومجرورا اذا
دل عليه دليل وشرط جواز حذف العايد المرفوع ان يكون مبتدا
مخبرا عنه بمفرد نحو لننزعن من كل شيعة ايهم اشد فايهم اسم موصول
مبني علي الضم في محل نصب مفعول لننزعن واشد خبر لمبتدا محذوف
والتقدير اي الذي هو اشد فلا يحذف في نحو جا اللذان قاما او ضربا
بالبنا للمفعول لانه غير مبتدا ولا في نحو جا الذي هو يقوم او هو في الدار
لان الخبر غير مفرد وشرط حذف العايد المنصوب ان يكون متصلا
وناصبه فعل تام او وصف غير صلة ال فالفعل نحو وفيها ما تشتهي

لان العرب كما يحذفون الموصول
يحذفونه تارة ويحذفون بعضه اخرى
كذلك يحذفون الصلة تارة
يحذفونها تارة ويحذفون بعضها اه

ونحو يعلم ما تسرون وما تعلنون فالعايد ضمير متصل في محل نصب على انه مفعولا والتقدير يعلم سركم وعلانيتكم والوصف نحو قوله ما الله موليك فضل فاحمدنه به اي الذي الله موليك فضل وشرط حذف العايد المجرور بالحرف ان يجر بمثل ما جر به الموصول لفظا ومعنى ويتحد معنى العامل نحو مررت بالذي مررت اي به ونحو ويشرب مما تشربون فالعايد محذوف مجرور بمثل ما جر به ما الموصولة وهو من التبعيضيه والتقدير اي الذي تشربون منه فلو كان العايد مجرورا بحرف لم يجر به الموصول كما في نحو جا الذي مررت به لم يجز حذف العايد وكذا لو كان العايد مجرورا بحرف جر به الموصول لفظا لا معنى لم يجز الحذف كما في نحو زهدت في الذي رغبت فيه وكذا لو اختلف معنى العامل فصل واما المعرف بالاداة اي اداة التعريف فهو المعرف بالالف واللام كالرجل والغلام والتعريف بهما هو مذهب الخليل والهمزة عنده اصلية وهي همزة قطع حذفت في الوصل لكثرة الاستعمال وعن سيبويه ما يوافقه لكن يخالفه في اصالة الهمزة فعنده انها زايدة معتد بها في الوضع وعنده ايضا ان التعريف باللام وحدها والهمزة همزة وصل جلبت للتمكن من الابتدا بالساكن وفتحت لكثرة استعمالها مع اللام وهي اي الاداة قسمان عهدية وجنسية وكل منهما ثلاثة اقسام كما يرشد اليه قوله والعهدية اما ان للعهد الذكري بان يتقدم لمصحوبها ذكر نحو فيها مصباح المصباح في زجاجة الزجاجة ونحو كما ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول او للعهد الذهني بان عهد مصحوبها ذهنا نحو اذ هما في الغار

ثقب

ثقب في جبل ثور وكان ذلك معلوما عندهم ونحو جا الرجل والغلام اذا كان بينك وبين مخاطبك عهد في رجل وغلام معينين او العهد الحضوري بان يكون مصحوبها حاضرا نحو جاني هذا الرجل ونحو اليوم اكملت لكم دينكم اي اليوم الحاضر وهو يوم عرفة والجنسية اما ان تكون لتعريف الماهية من حيث هي بان لم تخلفها كل لا حقيقة ولا مجازا نحو وجعلنا من الما كل شي حي لا من كل شي اسمه ما واما لاستغراق الافراد اي افراد الجنس بان تخلفها كل حقيقة نحو وخلق الانسان اي كل واحد من جنسه ضعيفا وهذه يجوز الاستثنا من مصحوبها نحو والعصر ان الانسان لفي خسر الاية او للاستغراق خصايص الافراد اي صفات افراد الجنس مبالغة بان تخلفها كل مجازا نحو انت الرجل علما اي انت كل رجل علما بمعنى انك اجتمع فيك ما افترق في غيرك من الرجال من جهة كمالك في العلم ولا اعتداد بعلم غيرك لقصوره عن رتبة الكمال وفي الحديث كل الصيد في جوف الفرا وقد ترد ال زايدة لازمة فلا تفيد تعريفا كالتي في علم قارنت وضعه كاللات والعزى وزايدة غير لازمة اما للضرورة كقوله وطبت النفس يا قيس عن عمرو او للمح الاصل المنقول عنه كالتي في الحارث والحسن والعباس وتبدل لام ال المعرفة ميما في لغة حمير قبيلة من العرب وقد نطق النبي صلى الله عليه وسلم بها فقال ليس من امبر امصيام في امسفر ونقلت ايضا هذه اللغة عن نفر من طي قال شاعرهم ذاك خليلي وذو يواصلني يرمي ورايي بامسهم وامسلمه فصل واما المضاف الى واحد من المعارف الخمسة المتقدمة اضافة معنوية ولم يكن متوغلا في الابهام ولا واقعا

موقع نكرة بقرينة ماسياتي في الاضافة ونحو غلامي مثال للمضاف الي
ضمير المتكلم وغلامك للمضاف الي ضمير المخاطب وغلامه للمضاف الي
ضمير الغايب وغلام زيد للمضاف الي العلم وغلام هذا للمضاف الي
اسم الاشاره وغلام الذي قام ابوه للمضاف الي الموصول وغلام الرجل
للمضاف الي المعرف بال وقد تقدم في رتبتهما اضيف اليه الا المضاف
الي الضمير ففي رتبة العلم باب بيان المرفوعات من الاسما
خاصة المرفوعات جمع مرفوع لا مرفوعة لانه صفة لمذكر لا يعقل
وهو الاسم والمرفوع ما اشتمل علي علم الفاعلية وهو الضمة او الواو
او الالف المرفوعات من الاسما عشرة بالاستقرا وبدا بها
لانها العمدة ثم بالمنصوبات لانها في الاصل فضلة وان وقع النصب
في بعض العمد تشبيها له بالفضلات ثم بالمجرورات لانها منصوبة
فيي دون المنصوبات لفظا وبينها علي سبيل الاجمال والتعداد الفاعل
كجا زيد والثاني المفعول الذي لم يسم فاعله كضرب زيد بضم
الضاد وكسر الرا والثالث والرابع المبتدا او خبره نحو الله ربنا
وهو ولينا والخامس اسم كان و اسم اخواتها نحو وكان ربك
قديرا والسادس اسم افعال المقاربة نحو كاد زيد يقوم والسابع اسم
ما حمل علي ليس من الحروف المشبهة بليس نحو ما زيد قايما والثامن
خبر ان وخبر اخواتها نحو ان الله غفور رحيم والتاسع خبر ما
حمل علي ان من لا التي لنفي الجنس علي سبيل الاستغراق نحو لا رجل
افضل من زيد والعاشر التابع للمرفوع وهو اربعة اشيا احدها
النعت نحو جا زيد العاقل وثانيها العطف نحو جا زيد وعمرو

د

وثالثها التاكيد نحو جا زيد نفسه ورابعها البدل نحو جا زيد اخوك وقدم الفاعل
لانه اصل المرفوعات ثم نايبه لانه يخلفه عند حذفه ثم المبتدا وخبره لان
المبتدا فاعل في المعني لكونه مسندا اليه والخبر مسند ثم اسم كان واخواتها
وما الحق بها لانه مبتدا في الاصل ثم خبر ان واخواتها وما حمل عليها لانه
خبر في الاصل ثم التابع لتاخره عن المتبوع ولها ابواب يذكر فيها احكامها
ويستمر كل بابا بابا علي هذا الترتيب الباب الاول باب الفاعل
لغة من اوجد الفعل سوا تقدم في الذكر علي فعله او تاخر واصطلاحا هو
الاسم الصريح او المؤول به المرفوع لفظا او تقديرا او محلا المذكور قبله
وجوبا فعل او ما في تاويل الفعل اسند اليه علي جهة قيامه به او وقوعه
منه والمراد بما في تاويله اسم الفاعل والصفة المشبهة به والمصدر ونحو
ذلك مما يعمل عمل الفعل وقد تبع المولف الاصل في جعل الرفع قيدا في
التعريف مع انه حكم من احكام الفاعل وهو علي قسمين لانه اما فاعل
ظاهر وهو ما عدا المضمر وفاعل مضمر وقدم تقسيم المضمر بالظاهر
تارة يكون رافعه ماضيا وتارة مضارعا فالاول رفعه اما بالضمة
نحو قال الله او بالالف نحو قال رجلان او بالواو نحو وجا المعذرون
والثاني رفعه ايضا اما بالضمة نحو يوم يقوم الناس او بالالف نحو يقوم
الزيدان او بالواو سوا كان جمع مذكر سالما نحو يومئذ يفرح المومنون
ام من الاسما الستة نحو لينفق ذو سعة ومن الاول نحو قال ابوهم
ومثال المؤول بالاسم الصريح نحو الم يان للذين امنوا ان تخشع قلوبهم فان
تخشع وان كان في الصورة الظاهرة حرفا وفعلا لكنه في تاويل خشوع
وسياتي ما في تاويل الفعل والفاعل المضمر قسمان متصل ومنفصل

فالمتصل اثنا عشر كلمة اثنان للمتكلم نحو قولك ضربت بضم التا فالتا ضمير
متصل بارز للمتكلم ومعه غيره او للمعظم نفسه في محل رفع على انه فاعل وخمسة
للمخاطب وهي ضربتَ وضربتِ وضربتما وضربتم وضربتن وخمسة للغايب
وهي ضرب وضربت وضربا وضربتا وضربوا وضربن وبهذا معنى قوله
الخ كما تقدم جميع ذلك في فصل المضمر فلا حاجة الى اعادته واما المضمر
المنفصل فهو كالمتصل ولم يمثل له نحو ما قام الا انا او انت او هو فالضمير
فيما ذكر في محل رفع على الفاعلية والمسند الذي في تاويل الفعل نحو اقائم الزيدان
فقائم في تاويل يقوم والزيدان فاعل به وقوله تعالى مختلف الوانه فمختلف
في تاويل يختلف والوانه فاعل به وصح اعماله لاعتماده على موصوف محذوف
تقديره صنف مختلف الوانه وللفاعل احكام كثيرة منها انه لا يجوز حذفه
وحده الا فيما استثني لانه عمدة ومنزل من فعله منزلة جزيه ولا يجوز حذف
العمدة وقد اجازه بعضهم محتجا بخبر لا يزني الزاني حين يزني وهو مومن
ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مومن اذ لا يصح ان يجعل فاعل يشرب
ضميرا يعود على الزاني لانه خلاف المعنى المراد فتعين ان يكون فاعله محذوفا
وهو الشارب واجيب بان فاعله ضمير يعود على الشارب المفهوم منه لان
يشرب يستلزم شاربا وحسّن ذلك تقدم نظيره في لا يزني الزاني واذا تقرر
ان الفاعل لا يحذف فان ظهر في اللفظ بان تلفظ به ظاهرا كان نحو قام زيد او مضمرا
نحو الزيدون قاموا والزيدان قاما فذاك واضح والا بان لم يظهر في اللفظ فهو ضمير
مستتر في فعله لان الفعل لا يخلو عن الفاعل نحو زيد قام ففي قام ضمير مستتر
مرفوع على الفاعلية راجع الى زيد المذكور قبله وكذا نحو كلا اذا بلغت التراقي
ففي بلغت ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية راجع الى الروح الدال عليها سياق

الكلام

الكلام ومنها انه لا يجوز تقديمه على الفعل او ما في تاويله لانه كالجزء منه فلم يجز
تقدمه عليه كما لا يجوز تقدم عجز الكلمة على صدرها وانما اقدم على الفعل لانه
الاصل فان وجد في اللفظ ما ظاهره انه فاعل تقدم على الفعل وجب تقدير الفاعل
ضميرا مستترا في الفعل ويكون المسند اليه المقدم اما مبتدا نحو زيد قام
ففي قام ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية عايد على زيد وزيد مبتدا والجملة بعده
خبر واما فاعلا بفعل محذوف وجوبا نحو وان احد من المشركين استجارك
فاحد فاعل الفعل محذوف يفسره المذكور والتقدير وان استجارك احد استجارك
وانما وجب حذفه لان المذكور عوض عنه وهم لا يجمعون بين العوض والمعوض
عنه وانما لم يجعل احد مبتدا او استجارك خبره من غير حذف لان اداة
الشرط لا تدخل على المبتدا لانها موضوعة لتعليق فعل بفعل فهي مختصة
بالجملة الفعلية على الاصح ومنها ان فعله او ما في تاويله يوحد اي لا تلحقه
علامة تثنية ولا جمع على الافصح مع تثنيته اي الفاعل الظاهر وجمعه
كما يوحد اتفاقا مع افراده فتقول فيما اذا اسندته الى فاعل ظاهر مثنى
او مجموع قام الزيدان وقام الزيدون وقام نسا بتوحيد الفعل كما تقول
اذا اسندته الى المفرد قام زيد بتوحيده وانما كان الافصح ترك علامة
تثنية الفاعل وجمعه عكس علامة تانيثه لورود القران به قال الله تعالى
قال رجلان وجاء المعذرون وقال الظالمون وقال نسوة فالفعل في هذه
الامثلة مجرد من علامة التثنية والجمع ولان تثنيته وجمعه يعلمان من
لفظه دايما بخلاف تانيثه قد لا يعلم من لفظه بان يكون مقدر التانيث
مع ان في الالحاق هنا زيادة ثقل بخلافه ثم ومن العرب من يلحق الفعل
علامة التثنية وهي الالف وعلامة الجمع وهي الواو والنون اذا كان

الفاعل الظاهر مثني او جمعا كما يلحق الفعل علامة التانيث اذا كان
الفاعل مونثا فتقول قام الزيدان وقاموا الزيدون وقمن
الهندات فاللواحق بالفعل احرف دالة علي مجرد التثنية والجمع
ومن ذلك قول الشاعر يلومونني في اشترا النخيل اهلي فكلهم الوم وقوله
نتج الربيع محاسنا القحنها غر السحاب وتسمي هذه اللغة لغة اكلوني
البراغيث وانما سميت بذلك لان هذا اللفظ سمع من بعضهم اي العرب
وهذا المثال فيه شذوذان احدهما الحاق الفعل العلامه والثاني استعمال
الواو لما لا يعقل ومنه اي ومن الحاق الفعل العلامه الحديث يتعاقبون
فيكم ملايكة بالليل وملايكة بالنهار فملايكة فاعل يتعاقبون وقد
الحق الفعل علامة الجمع مع انه مسند الي الظاهر وكان القياس يتعاقب
قال ابن هشام وقد حمل قوم علي هذه اللغة ايات من التنزيل العظيم
منها قوله تعالي واسروا النجوي الذين ظلموا والاجود تخريجها علي غير
ذلك واحسن الوجوه فيها اعراب الذين ظلموا مبتدا وما قبله
خبر انتهي واما قوله عليه الصلاة والسلام او مخرجي هم فيظهر انه
من باب المبتدا والخبر لا مما نحن فيه لما ذكروه من ان الوصف اذا طابق
ما بعده في غير الافراد تعين جعله خبرا مقدما وما بعده مبتدا موخرا
والصحيح ان هذه اللغة لا تمتنع مع المفردين والمفردات المتعاطفات
كقوله وقد اسلماه مبعد وحميم وان الالف والواو والنون في ذلك
المسموع احرف دالة علي التثنية والجمع المذكر والمونث كما ان التاء في نحو قامت
دالة علي التانيث وان الفاعل هو ما بعدها من المثني والمجموع وما
في معناهما كما علم ذلك فيما مر وقيل ان هذه اللواحق ضماير وان الفاعل
والمرفوع

٢٦

والمرفوع بعدها اما مبتدا موخرا او بدل منها ورد ذلك بان ايمة اللغة والنحو
نقلوا ان اتصال هذه الاحرف بهذه الافعال لغة قوم معينين من العرب
ولو حمل لازداد شذوذه وتقدم الخبر او الابدال من الضمير سايغ عند الجميع
وان ادي الي الاضمار قبل الذكر ومنها اي ومن احكام الفاعل انه يجب
تانيث الفعل بتا ساكنة لاحقة له في اخر الماضي وبتا المضارعة في اول المضارع
اذا كان الفاعل مونثا حقيقيا متصلا بفعله ولم يكن فعله نعم وبيس لتدل
علي تانيث الفاعل نحو قامت هند او الهندان مثال للماضي وتقوم هند
او الهندان مثال للمضارع وكذا يجب تانيثه اذا اسند الي ضمير متصل
عايد الي مونث ولو مجازيا كالشمس طلعت ويجوز ترك التا من الفعل
ان كان الفاعل الظاهر مجازي التانيث تصل بفعله ام لا نحو طلع او تطلع
الشمس وقوله تعالي وما كان صلاتهم عند البيت الا مكا وقوله قد
جاءكم بينة وكذا اذا كان حقيقي التانيث منفصلا عنه بغير الا نحو حضر
القاضي امراة او متصلا به في باب نعم وبيس والتانيث ارجح والحقيقي
ماله فرج والمجازي بخلافه وحكم الفاعل المثني للمذكر والمونث
والمجموع جمع تصحيح كذلك اذا اسند اليهما الفعل حكم الفاعل المفرد
المذكر والمونث اذا اسند اليه الفعل فتقول قام الزيدان وقام الزيدون
بتذكير الفعل فقط كما تقول قام زيد بتذكيره فقط وتقول قامت المسلمتان
وقامت المسلمات بتانيث الفعل وجوبا كما يجب ذلك في نحو قامت
مسلمة واما قوله تمني ابنتاي ان يعيش ابوهما فضرورة ان قدر ماضيا
واذا اجتمع متعاطفان مذكر ومونث فالحكم للسابق منهما كما يوخذ
من كلامهم لان الثاني تابع للاول في الحكم وبما قلنا صرح الصفاقسي في

في اعرابه فتقول قام زيد وهند بترك التا وقامت هند وزيد بالتا نعم
ان كان المونث السابق مجازيا فالاحسن ترك التا نحو وجمع الشمس
والقمر واما جمع التكسير مطلقا اذا اسند اليه الفعل فحكمه حكم
الفاعل المفرد المجازي التانيث في جواز تانيث الفعل وتذكيره اذا اسند
اليه تقول قام الرجال بالتذكير وقامت الرجال بالتانيث وقام الهنود
بالتذكير وقامت الهنود بالتانيث بتانيث الفعل على التاويل بالجماعة
وتذكيره على التاويل بالجمع لان تانيث الجموع مجازي يجوز اخلا فعله
من العلامة وانما لم يعتبر التانيث في جمع المذكر السالم والتذكير
في جمع المونث السالم لاجل سلامة نظم واحده او قضية هذه العلة
جواز التانيث في نحو جا البنون والتذكير في نحو جات البنات لتغير
نظم الواحد فيهما وبه صرح بعضهم بل نقل الشاطبي الاتفاق على ذلك
ومما يجوز فيه ترك التا من فعله وثبوتها فيه اسم الجمع كالنسا واسم
الجنس كالشجر نحو قام او قامت النسا ومنها ان الاصل فيه اي في الفاعل
ان يلي فعله بان يتصل به من غير حاجز بينهما لانه كالجزء منه لشدة
احتياج الفعل اليه بدليل اسكان اخره في نحو ضربت دفعا لتوالي
اربع متحركات فيما هو بمنزلة كلمة واحدة ثم يذكر المفعول او غيره
من معمولات الفعل لكونه فضلة نحو وورث سليمان داود
ولهذا الاصل جاز ضرب غلامه زيد وامتنع ضرب غلامه زيدا وقد
يجب ذلك الاصل كان انتفى الاعراب اللفظي فيهما والقرينة نحو ضرب
موسى عيسى او كانا ضميرين كضربتك وقد يترك ذلك الاصل
بان يتاخر الفاعل ويتقدم المفعول عليه على خلاف الاصل تقدما جوازا

اي

اي جايزا توسعا في الكلام نحو ولقد جا ال فرعون النذر فال فرعون
مفعول مقدم والنذر فاعل موخر و تقدما وجوبا اي واجبا لعارض اقتضى
ذلك كان كان المفعول ضميرا متصلا بفعله والفاعل اسما ظاهرا نحو
شغلتنا اموالنا اذ لو تقدم الفاعل والحالة هذه لزم انفصال الضمير
الواقع مفعولا مع امكان اتصاله او اتصلت بالفاعل ضمير المفعول
نحو واذ ابتلى ابراهيم ربه اذ لو اخر المفعول لزم عود الضمير
على متاخر لفظا ورتبة وهو لا يجوز وقد يتقدم المفعول على الفعل
والفاعل معا تقدما جوازا نحو فريقا كذبوا وفريقا يقتلون و تقدما
وجوبا كان يكون المفعول متضمنا لما له صدر الكلام نحو ايا ما تدعوا
فاي ايات الله تنكرون وانما وجب لان اسم الشرط والاستفهام
لكل منهما له صدر الكلام قال الرضي تقديم المفعول على الفعل ليس
مختصا بالمفعول به بل المفعولات الخمس فيه سوا الا المفعول معه
فلا يجوز تقديمه وذلك لمراعات اصل الواو اذ هي في الاصل للعطف
لو جعلهما ائتلف الكلام باب المفعول الذي لم يسم اي ما لم يذكر فاعله
واقيم هو مقامه ولهذا جعله تلوه في الترتيب بل هو عند بعضهم من
قبيل الفاعل واشار الى تعريفه بقوله وهو الاسم الصريح او المول
به المرفوع لفظا او تقديرا او محلا الذي لم يذكر معه فاعله
لغرض من الاغراض واقيم هو اي ذلك المفعول مقامه اي الفاعل
في اسناد الفعل اليه فلبس ذلك الفاعل واعطي احكامه كما قال فصار
مرفوعا بعد ان كان منصوبا وصار عمدة بعد ان كان فضلة
يتم الكلام بدونه ومتصلا بالفعل بعد ان كان منفصلا عنه فلا يجوز

حذفه لكونه عمدة ولا تقديمه على الفعل لقيامه مقام فاعله وقد
كان قبل ذلك جائز الحذف والتقديم وتجب تانيث الفعل له ان كان مونثا
حقيقيا نحو ضربت هند والاصل ضرب زيد هندا فحذف الفاعل
واقيم المفعول مقامه في الاسناد اليه فصار مرفوعا وانث الفعل له كما
يونث اذا كان الفاعل مونثا فالتبس بالفاعل صورة فاحتيج الى
تمييز احدهما عن الاخر فغير عامله عن صيغته الاصلية كما سياتي فزال
اللبس وكذا حال نحو اذا زلزلت الارض لكن التانيث في هذا جائز
لا واجب وتجب ان لا يلحق الفعل المبني للمفعول علامة تثنية
او جمع ان كان المفعول الذي لم يسم فاعله مثنى او مجموعا او ما في
معناهما كما يجب ذلك في الفاعل نحو ضرب الزيدان وضرب الزيدون
وضرب نسوة ولا يقال ضربا الزيدان ولا ضربوا الزيدون ولا ضربن
نسوة ومن العرب من يلحقه ذلك كقوله الفيتا عيناك عند القفا
اولى فاولى لك ذا واقيه و كما يسمى المفعول الذي لم يسم فاعله
يسمى ايضا النايب عن الفاعل وهذه العبارة لابن مالك قال ابو حيان
ولم ارها لغيره قال المولف كغيره هي احسن لانها اوضح في بيان
المراد واخصر من الاولى والمعرب ينبغي له ان يختار الاحسن
والاخصر قال ابن هشام هي اولى لان نايب الفاعل يكون مفعولا
وغيره ولان للمنصوب في نحو اعطي زيد دينارا يصدق عليه انه
مفعول ما لم يسم فاعله وليس مرادا ونوزع فيما قاله بان الاولى صارت
علما بالغلبة في عرفهم على ما يقوم مقام الفاعل من مفعول او غيره
بحيث لو اطلق فهم منه ذلك ولا يخرج عنه شيء ولا يدخل فيه غيره
و



ويسمى فعله الفعل المبني للمفعول للاشعار بان اسناده اليه على
جهة وقوعه عليه ويسمى ايضا الفعل المجهول والفعل المبني للمجهول
للجهل بفاعله والفعل الذي لم يسم فاعله وقد اشار الى ما لا تاتي
الانابة بدونه بقوله فان كان الفعل ماضيا الذي يبنى له ماضيا
مجردا كان او مزيدا فيه ضم اوله وكسر ما قبل اخره لفظا او تقديرا
عند ارادة اسناده اليه وان كان مضارعا ضم ايضا اوله الذي
هو حرف المضارعة حملا له على الماضي وفتح ما قبل اخره لفظا
او تقديرا ليعتدل الضم بالفتح في المضارع الذي هو اثقل من الماضي
فان كان مفتوحا في الاصل بقي عليه وكذا اذا كان اوله مضموما
في الاصل نحو ضرب زيد مثال للماضي المبني للمفعول ويضرب
زيد مثال للمضارع المبني للمفعول فان كان الماضي مبدوا
بتاء زائدة معتادة سواء كانت للمطاوعة او لا ضم اوله وكذا ثانيه
تبعا للاول نحو تعلم العلم وتضورب في الدار بضم اولهما
وثانيهما وقلب الالف في الثاني واوا لوقوعها بعد ضمة وانما ضم ثانيه
لانه لو بقي على فتحه لالتبس به مضارع علم وضارب المبني للفاعل
وان كان الماضي مبدوا بهمزة وصل ضم اوله وكذا ثالثه
تبعا لاوله في الضم نحو انطلق به واستخرج المال بضم اولهما
وثالثهما لانه لو بقي ثالثه على فتحه لالتبس في الدرج بالامر في مثل
انطلق واستخرج واما اختير وانقيد بكسر ثالثهما مع انهما مبدوان
بهمزة الوصل فاصلهما اختير وانقود بضم التاء والقاف وان كان
الماضي معتل العين واعلم ان لك فيه ثلاث لغات كسر فايه

باخلاص لفظ ضمير عينه يا نحو قيل مما عينه واو واعلاله بالنقل والقلب
لان اصله قُوِل نقلت حركة الواو الى ما قبلها بعد اسكانه ثم قلبت الواو
يا لسكونها وانكسار ما قبلها ونحو بيع مما عينه يا واعلاله بالنقل فقط
لان اصله بُيِع نقلت حركة اليا الى ما قبلها بعد اسكانه وسلمت اليا
لسكونها بعد حركة تجانسها وهذه هي اللغة المشهورة ولك ايضا اشمام
الكسرة الضمة ومعنى الاشمام هنا هو خلط الكسرة اى شوب كسرة
فا الفعل بشي من صوت الضمة من غير تغيير اليا ولهذا قيل ينبغى
ان يسمى روما مع ان القراء عبروا به وهذه اللغة تلى الاولى فى الفصاحة
وبهذا قرا ابن عامر والكسائى فى قيل وغيض واللغة الثالثة هى
عكس الاولى واليها اشار بقوله ولك ضم الفا باخلاص فتصير
عينه واوا ساكنة نحو قُول وبُوع اصلهما قُوِل وبُيِع حذفت حركة
العين فيهما وقلبت اليا واوا فى الثانى لسكونها وانضمام ما قبلها
وهذه اللغات الثلاث انما تجوز عند امن اللبس فان حصل
لبس بين فعل الفاعل وفعل المفعول باحدها اجتنب ما حصل به
اللبس كخاف فانه اذا اسند الى تا الضمير يقال خِفت بكسر الفا
فاذا بنى للمفعول فان كسرت حصل اللبس فيجب ضمه فيقال خُفت
هذا مذهب ابن مالك واما غيره فجوز ما حصل به اللبس لم يوجبه
ولم يجعله ممنوعا لحصول الالباس فى نحو مختار وتضار ولم يتعرض المولف
لفعل الامر لان صيغته لا تبنى للمفعول لفساد المعنى وشرط الفعل
الذى يبنى له ان يكون متصرفا تاما فالجامد لا يبنى له باتفاق وكذا الفعل
الناقص عند البصريين واما الفعل اللازم فبناوه للمفعول قليل والنايب
عن

عن الفاعل على قسمين ظاهر ومضمر كما ان الفاعل كذلك فالظاهر
يرفعه الماضى والمضارع وعلى كل منهما فرفعه اما بالضمة نحو واذا قرئ القران
ونحو ضرب مثل ونحو قضى الامر او بالالف نحو اكرم الرجلان او با
لواو
نحو قتل الخراصون ونحو يعرف المجرمون والنايب المضمر المتصل
اثنا عشر كلمة نحو ضربت بضم الفا والضاد وسكون البا فالتا ضمير
متصل بارز للمتكلم وحده فى محل رفع على انه نايب الفاعل واصل المثال
المثال ضربنى زيد فحذف الفاعل واقيم المفعول وهو اليا مقامه فتعذر
النطق به على هيئة الاتصال فعدل الى ما يرادفه وهو تا المتكلم
وغيرت صيغة الفعل لما مر فصار المثال كما ترى وقس عليه غيره ونحو ضربنا
بضم الضاد وسكون البا فنا ضمير متصل بارز للمتكلم ومعه غيره فى
محل رفع على انه نايب الفاعل فهذه ثلاثة امثلة ذكرها صريحا لاشتمالها
على اعرف الضماير وهى باعتبار كونها مفردة اصل لكونها مثناة او مجموعة
والبقية اشار اليها بقوله الى اخر ما تقدم فى فصل المضمر وهى ضربت
بكسر التا وضربتما وضربتم وضربتن وضرب وضربت وضربا وضربتا
وضربوا وضربن لكن يبنى الفعل فى جميع هذه المثل للمفعول بان
يضم اوله ويكسر ما قبل اخره لانه ماض وينوب عن الفاعل بعد حذفه
واحد من اربعة الاول منها المفعول به كما تقدم امثلته من
الظاهر والمضمر وهو النايب عن الفاعل بالاصالة ولهذا قدمه نعم لا يجوز
نيابة المفعول الثانى فى باب ظن ولا الثالث من باب اعلم ولا الثانى من
باب اعطى ان اوقع فى لبس الثانى الظرف المختص المتصرف مكانيا
كان او زمانيا فالاول نحو جلس امامك والثانى نحو صيم رمضان

الثالث الجار والمجرور بشرط الاختصاص
وان لا يلزم الحرف الجار وجها واحدا في الاستعمال كمذ ورب ولم يكن للتعليل
نحو ولما سقط في ايديهم وظاهر كلامه ان النايب هو مجموع
الجار والمجرور وهو اختيار ابن مالك والتحقيق انه المجرور فقط لانه
المفعول حقيقة والجار انما جي به لايصال معني الفعل الي الاسم الرابع
المصدر المختص المتصرف نحو فاذا نفخ في الصور نفخة واحدة ونحو فمن
عفي له من اخيه شي اي عفو ما من جهة اخيه ولا ينوب غير المفعول
به مما ذكر معه مع وجوده بل يتعين هو للنيابة لشدة شبهه بالفاعل
في توقف الفعل عليه فان الضرب مثلا كما انه لا يمكن تعقله بلا
ضارب كذلك لا يمكن تعقله بلا مضروب بخلاف ساير المفاعيل فانها
ليست بهذه الصفة فاذا قلت ضرب زيد يوم الجمعة امام الامير
ضربا شديدا في داره تعين في هذا المثال زيد للنيابة ومع عدمه
فالجميع سوا في جواز وقوعها موقعه من غير ترجيح لاحدها علي
الاخر وينبغي كما قيل ان كل ما كان عناية المتكلم بذكره اشد هو
اولي بالنيابة وقد نقل عن سيبويه مثل هذا وان وجد المفعول
به واشار بقوله غالبا الي ما اجازه الكوفيون من نيابة غير المفعول
به مع وجوده واختاره ابن مالك لورود السماع به كقراة ابي
جعفر ليجزي قوما بما كانوا يكسبون وقول الشاعر اتيح لي من العدا
نذيرا وقيت الشر مستطيرا واجيب بان القراة شاذة والبيت
ضرورة وباحتمال ان النايب في الاية ضمير مستتر في الفعل عايد
الي الغفران المفهوم من قوله تعالي يغفروا اي ليجزي الغفران قوما
بما



يكون بناوه سوا كان صحيح الاخر نحو اضربا واضربوا واضربي ام معتلا
نحو اغزوا واغزي واغزوا فهذه الامثلة الستة مبنية علي حذف
النون كما ان مضارعها يجزم بحذفها ولو اخر هذا الاستثنا لكان اولي
والا المعتل منه وهو ما اخره واو والف او يا ولم يتصل به ما تقدم
فعلي حذف النون حرف العلة يكون بناوه نحو اخش واغز وارم
فاخش مبني علي حذف الالف واغز علي حذف الواو وارم علي
حذف اليا والمعرب من الافعال الفعل المضارع علي خلاف الاصل
فيرفع بحركة او حرف وينصب بحركة او حذف حرف ويجزم بحذف حركة
او حرف لكن بشرط ان لا يتصل به نون الاناث ولا نون التوكيد
المباشرة اي المتصلة به من غير حاجز لفظا ولا تقديرا ثقيلة
كانت او خفيفة نحو يضرب مما هو صحيح الاخر فانه يرفع بضمة
ظاهرة ونحو يخشي مما هو معتل الاخر فانه يرفع بضمة مقدرة
فان اتصلت به نون الاناث بني معها علي الاصح علي السكون
وذلك نحو والوالدات يرضعن فالوالدات مبتدا ويرضعن فعل
مضارع مبني علي السكون لاتصاله بالنون وهي في محل رفع علي الفاعلية
والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع علي انه خبر المبتدا وبني الفعل
معها لانه انما اعرب لشبهه بالاسم فلما اتصلت به النون التي لا تتصل
الا بالفعل رجح جانب الفعلية فرد الي ما هو اصل الفعل وهو البنا
وبني علي السكون لانه الاصل في البنا وحملا له علي الماضي المتصل
بها وان اتصلت به نون التوكيد المباشرة له لفظا وتقديرا بني
معها علي الاصح علي الفتح ثقيلة كانت نحو ليسجنن او خفيفة

نحو **وليكونا** التركيبه معها تركيب خمسة عشر ولهذا لو فصل بينهما
فاصل لم يحكم ببنائه لانهم لا يركبون ثلاثة اشيا وبني على الفتح لخفته فان
لم تباشره اعرب نحو لتبلون ولا يصدنك **وانما اعرب المضارع**
على خلاف الاصل **لمشابهته للاسم** في ان كلا منهما يطرا عليه بعد
التركيب معان مختلفة تتعاقب على صيغة واحدة لكن لما كانت
المعاني المتداولة على التركيب الاسم لا يميزها الا الاعراب وعلى المضارع
يمكن تمييزها بغيره ايضا كاظهار الناصب او الجازم جعل الاعراب
اصلا في الاسم فرعا في المضارع **واما الحروف فمبنية كلها** احادية كانت
او ثنائية او ثلاثية او رباعية او خماسية ولا تزيد على ذلك اذ
ليس فيها مقتض للاعراب فانها لا تتصرف ولا يتعاقب عليها من المعاني
التركيبية ما يحتاج معه الى الاعراب ثم منها ما هو مبني على السكون
كهل وبل وعلى الفتح كلعل وليت وعلى الكسر كلام الجر وبائه وعلى
الضم كمنذ في لغة من جر بها **باب معرفة علامات** اقسام
الاعراب اصالة ونيابة العلامات باي الحركات الثلاث والسكون
وما ناب عنها كما سياتي ذلك وقدم علامات الرفع لعدم استغنا الكلام
عنه فقال **للرفع** وهو ما يحدثه عامله سوا كان عامله لفظيا او معنويا
وهذا هو القسم الاول من اقسام الاعراب **اربع علامات** احداها
الضمة وهي الاصل ومن ثم لا يقوم غيرها مقامها الا عند تعذرها
وانما كانت اصلا لغيرها لان الاعراب بالحركات اصل للاعراب بالحروف
ولهذا قدمها والثلاثة الاخر **الواو والالف والنون وهي** فرع لان كلا
علامة منها **نائبة عن الضمة** اما الواو فلكونها متولدة منها عند الاشباع
اقليد



الا اذا اضيفت وكان صدر صلتها ضميرا محذوفا ثم ان المبني ينقسم الى اربعة
اقسام كما يستفاد من قوله **فمنه ما يبنى على السكون نحو كم** اسمية كانت
او خبرية وقدمه لاصالته **ومنه ما يبنى على الفتح كاين** هو اسم استفهام
يسال به عن المكان **ومنه ما يبنى على الكسر كامس** هو ظرف لليوم الذي
قبل يومك **ومنه ما يبنى على الضم كحيث** ظرف مكان وقد يفتح للخفة
ويكسر على اصل التقا الساكنين ويقال حوث وحاث بتثليث الثا فيهما
ايضا فهذه تسع لغات **والاصل في الاسم المبني** بل وفي غيره ايضا **ان**
يبنى على السكون لخفته واستصحابا للاصل الذي هو عدم الحركة
فلا يعدل عنه الى الحركة الا لسبب يقتضي العدول وحينئذ فاذا جاء شي
مما الاصل فيه البنا مبنيا فلا يسال عن سبب بنايه لمجيه على اصله ثم ان
جا مبنيا على السكون فلا يسال ايضا عن سبب بنايه عليه لذلك
او حركة سيل عنه سوالان لم عدل الى الحركة ولم كانت الحركة كذا وان جا
شي مما الاصل فيه الاعراب مبنيا على السكون سيل عنه سوال
واحد لم بني او على حركة سيل عنه ثلاثة اسيلة لم بني ولم عدل الى الحركة
ولم كانت الحركة كذا **والفعل** ايضا **ضربان** ضرب **مبني وهو الاصل**
لان البنا اصل في الافعال لانها لا تعتورها معان مختلفة تفتقر في
تمييزها الى الاعراب لاختلاف صيغها باختلاف معانيها وان حصل
لبس في بعض المواضع بقبولها بصيغة واحدة معاني مختلفة
كما في نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن فيمكن ازالته باظهار الناصب
او الجازم **و**ضرب **معرب** لشبهه بالاسم **وهو النوع** الحري بانه على خلاف
اصله وسياتي **والمبني** من الافعال **نوعان احدهما** الفعل **الماضي**

وقدمه للاتفاق على بنايه **وبناوه على الفتح** ثلاثيا كان او رباعيا مجردا
كان او مزيدا فيه كضرب ودحرج واستخرج وضربك وضربا واما
نحو رمى وعفى فسكون اخرهما عارض والفتحة مقدرة عليه والاصل
رمي وعفو قلبت اليا والواو الفين لتحركهما وانفتاح ماقبلهما
وكان القياس ان يبنى على السكون لانه الاصل في البنا ولكنه لما شابه
اسم الفاعل بوقوعه موقعه كزيد ضرب وضارب بني على الحركة وكانت
فتحة طلبا للخفة **الا اذا اتصل به واو الجماعة فيضم** اخره **نحو ضربوا**
للمناسبة لاضم بنا كما هو ظاهر عبارته ولعا نحو اشتروا ودعوا
فالاصل اشتريوا بيا مضمومة ودعووا بواو بين اولاهما مضمومة
ثم تحركت اليا والواو وانفتح ماقبلهما فقلبتا الفين ثم حذفت
الالف لالتقا الساكنين **او اتصل به ضمير رفع متحرك فيسكن** اخره
تسكين بنا **نحو ضربت** مثلث التا **وضربنا** باسكان البا والنسوة
ضربن وجزم في التوضيح بان السكون فيه عارض كالذي قبله وبني
على السكون لانه الاصل في البنا ولاستثقال توالي اربع متحركات
فيما هو كالكلمة الواحدة لان ضمير الفاعل بمنزلة جزء الفعل وخرج
بضمير الرفع ضمير النصب كضربك وبالتحرك ضمير الرفع الساكن
ففي هاتين الحالتين يبني على الفتح الذي هو الاصل فيه كما اذا جرد
كما اشرنا الى ذلك فيما مر **و**النوع **الثاني فعل الامر** مبني على الاصح
وبناوه على السكون اذا كان صحيح الاخر **نحو اضرب** او اتصل به
ضمير النسوة نحو اخشين **واضربن** يا هندات **الا اذا اتصل به ضمير**
تثنية او ضمير جمع او ضمير المونثة المخاطبة فعلى حذف النون
يكون



فما اقيم الا المفعول به غايته انه المفعول الثاني وهو جايز **واذا كان الفعل**
المبني للمفعول **متعديا لاثنين** اصلهما المبتدا والخبر تعين نيابة الاول على
الاصح ونصب الثاني نحو ظن زيد قايما ولا يجوز ظن زيدا قايم او ليس اصلهما
ذلك **جعل احدهما نايبا عن الفاعل** والاولى نيابة الاول **وينصب الثاني**
اي الاخر وجوبا لفظا ان لم يكن جارا ومجرورا **نحو اعطي زيد درهما** واعطي
زيد ادرهم وان يكنه فهو منصوب المحل وعلة ذلك ان الفاعل لا يكون
الا واحدا فكذلك نايبه وقد تقدم ان الثاني من باب اعطى يمتنع اقامته
ان اوقع في لبس **باب المبتدا والخبر** وهما النوع الثالث والرابع
من المرفوعات **المبتدا هو الاسم** الصريح او المؤول به **المرفوع** لفظا او تقديرا
او محلا **العاري** اي المجرد **عن** شيء من **العوامل اللفظية** الناسخة للابتدا
وغيرها حقيقة او حكما فخرجت الاسما التي لم تركب لانها وان تجردت عن
العوامل اللفظية غير مرفوعة اذ لا اسناد فيها والمرفوع بناسخ او غيره
لعدم تجرده ودخل نحو بحسبك في نحو بحسبك درهم لان الحرف الزايد في
حكم العدم وشمل التعريف نوعي المبتدا اعني ماله خبر نحو زيد قايم وماله
مرفوع اغنى عن الخبر نحو اقايم زيد لصدق التعريف على كل منهما واحترز
باللفظية عن العامل المعنوي وهو الابتدا الذي هو تجرد الاسم للاسناد
فان الصحيح انه العامل في المبتدا ومراد المولف كغيره بالعاري الاسم
الذي لم يوجد فيه عامل لفظي فاندفع ما قيل ان المبتدا لم يكن له عامل
لفظي حتى يقال انه عار عنه لو تجرد من عامل لفظي وفي كلام المولف هنا
وفيما قبله استعمال الحكم قيدا في التعريف **وهو قسمان** بالاستقرا **ظاهر**
ومضمر منفصل وتقدم مراد البيان لكل منهما **فالمضمر** اثنا عشر ضميرا

منفصلا اثنان للمتكلم وخمسة للمخاطب وخمسة للغايب وهي **انا** للمتكلم وحده مذكرا او مونثا **واخواته التي تقدمت في فصل المضمر** وهي نحن لمثناه وجمعه وانت للمذكر المخاطب وانت للمونثة المخاطبة وانتما للمثني المخاطب مطلقا وانتم لجمع المذكر المخاطب وانتن لجمع المونث المخاطب وهو للمذكر الغايب وهي للمونثة الغايبة وهما للمثني الغايب مطلقا وهم لجمع المذكر الغايب وهن لجمع المونث الغايب **والمبتدا الظاهر قسمان** لا ثالث لهما **مبتدا** مسند اليه **له خبر** مذكورا او محذوف وهو الاكثر في كلامهم **ومبتدا** مسند لا خبر له بل **له المرفوع** فاعلا كان او نايبه **سد مسد الخبر** اي استغني به عن ذكر الخبر لا بمعنى ان الخبر حذف فسد هذا مسده وشرط هذا المرفوع ان يكون اسما ظاهرا او ضميرا منفصلا **فالاول** الذي له خبر **نحو** الله ربنا ومحمد نبي **الله ربنا ومحمد رسول الله** ومنه نحو وان تصوموا خير لكم **والثاني** الذي لا خبر له **هو** الوصف الواقع المكتفي به ومنه **اسم الفاعل واسم المفعول اذا تقدم عليهما نفي** بحرف او فعل او اسم **او استفهام** بحرف او اسم مثال اسم الفاعل المصحوب بالاستفهام **نحو اقايم زيد** اراغب انت **و**بالنفي نحو **ما قايم الزيدان** او انتما **و**مثال اسم المفعول المصحوب بالاستفهام نحو **هل مضروب العمران** او انتما **و**بالنفي نحو **ما مضروب العمران** او انتم وانما استغني هذا الوصف عن الخبر لانه في معنى الفعل بدليل انه لا يصغر ولا يوصف والفعل لا يخبر عنه فكذا ما في معناه ولو كان مرفوع الوصف غير مكتفي به نحو اقايم ابواه زيد او كان الوصف رافعا لضمير غير منفصل نحو اقايمون الزيدون او لم يتقدمه استفهام او نفي لم يكن مبتدا والمانع من تعريف المبتدا او تنويعه اخذ بنا كما هو
كا

كالشرط له فقال **ولا يكون المبتدا** الذي هو مسند اليه **نكرة** لان الغرض من الاخبار الافادة وهي منتفية اذا كان المبتدا نكرة **الا اذا تخصصت** تلك النكرة بوجه من وجوه التخصيص فتقرب من المعرفة ويحصل التخصيص في الغالب **مسوغ** للابتدا **والمسوغات له كثيرة** انهاها بعضهم الى نيف وثلاثين **منها ان يتقدم على النكرة نفي او استفهام** فيجوز الابتدا بها فالنفي **نحو ما رجل قايم** لان النكرة اذا وقعت في حيز النفي افادت عموم الافراد وشمولها فتعينت وتخصصت بذلك الشمول اذ لا تعدد في جميع الافراد بل المجموع امر واحد وكذا كل نكرة في الاثبات قصد بها العموم نحو تمرة خير من جرادة **و**الاستفهام نحو **هل رجل جالس وقوله** تعالى **االه مع الله ومنها ان تكون** النكرة **موصوفة** بصفة يحصل لها التخصيص مذكورة كانت **نحو ولعبد مومن خير** فان العبد يتناول المومن والكافر فلما وصف بالمومن تخصص وقرب من المعرفة فجعل مبتدا وخير خبره او محذوفة نحو السمن منوان بدرهم فالسمن مبتدا ومنوان مبتدا ثان وتخصص بصفة محذوفة اي السمن منوان منه بدرهم ومنه على التقدير شر اهر ذا ناب اي عظيم في معنى وصفها تصغيرها نحو رجيل عندك لانه بمعنى رجل حقير عندك **ومنها ان تكون مضافة** الى نكرة او معرفة والمضاف لا يتعرف بالاضافة **نحو خمس صلوات كتبهن الله** ومثلك لا يبخل وغيرك لا يجود فخمس مبتدا وهو نكرة لتخصيصه بالاضافة وجملة كتبهن الله خبره **ومنها ان يكون الخبر ظرفا** مختصا بما يصلح الاخبار عنه **او جارا ومجرورا** كذلك حال كونهما **متقدمين على النكرة نحو عندك رجل وفي الدار امراة** فرجل مبتدا وكذا المراة وما قبلهما هو الخبر وانما ساغ الابتدا

را

بما التخصيصها بتقدم الخبر المذكور لانه اذا قيل في الدار علم ان ما يذكر
بعده موصوف بصحة الخبر استقراره في الدار فهو في قوة التخصيص
بالصفة فلو كان الخبر غير ظرف او ظرفا عريا عن الاختصاص المذكور
نحو عند رجل مال او غير مقدم لم يصح الابتدا بالنكرة واشتراطه هنا كغيره
في الخبر التقدم يقتضي انه لا بد منه خلافا في التنويع وجزم في المغني بان
التقدم انما هو لدفع الباس الخبر بالصفة ومن الاخبار بالظرف المقدم
نحو قوله تعالى ولدينا مزيد وبالجار والمجرور المقدم نحو وعلى ابصارهم
غشاوة وذهب بعضهم الى ان مدار صحة وقوع المبتدا نكرة على
حصول الفايدة لا على المسوغات التي ذكرت اذ لا تخلو من تكلف
وضعف وهو ظاهر عبارة الالفية فاذا حصلت الفايدة فاخبر عن
اي نكرة شيت فعليه يصح رجل على الباب وكوكب انقض الساعة اذا
كان المخاطب لا يعرف ذلك وقد يكون المبتدا مصدرا مؤولا من ان
والفعل وان كان غير اسم في الصورة الظاهرة نحو وان تصوموا خير
لكم فان تصوموا مبتدا لانه تاويله اي صومكم وخير لكم خبره والخبر
هو الجزء الذي تتم به الفايدة مفردا كان او جملة او ظرفا او جارا
او مجرورا مع المبتدا غير الوصف المستغني عن الخبر فخرج بذكر المبتدا
مرفوع الفعل من الفاعل او نايبه لانه ليس متما للفايدة مع مبتدا بل
مع فعل وهذا التعريف ذكره ابن هشام في توضيحه وهو غير جامع لعدم
شموله لنحو قايم من نحو زيد ابوه قايم اذ لا يصدق عليه انه جزء تمت
به الفايدة مع مبتداه الذي هو ابوه لاشتماله على ضمير الغايب مرفوع
الوصف المذكور لانه وان تمت به الفايدة مع مبتدا لكن هذا المبتدا هو
الوصف

هو الوصف المذكور وقد مر ان هذا الوصف لا خبر له وبالقيد الذي زدته وبه
صار الحد مانعا وهو قسمان كالمبتدا مفرد وهو هنا في مقابلة الجملة وشبهها
اذ المفرد له اطلاقات اربعة كما بينت ذلك في الحد ودو شرحها وغير مفرد
من الجملة وشبهها فالمفرد تجب مطابقته للمبتدا حيث ما امكن افرادا او تثنية
وجمعا تذكيرا وتانيثا نحو زيد قايم وهند قايمة والزيدان قايمان والهندان
قايمتان والزيدون قايمون والهندات قايمات وزيد اخوك وهند اختك
واذا اجتمع مذكر ومونث غلب المذكر على المونث فيقال هند وزيد قايمان
ولا يقال قايمتان ثم المفرد ان كان جامدا فلا يحتمل ضمير المبتدا الا ان
اول بمشتق نحو زيد اسد بمعنى شجاع وان كان مشتقا تحمل ضميره ما لم يرفع
الظاهر نحو زيد قايم ابوه او قايم انت اليه ويجب ابراز الضمير اذا اجرى
الوصف على غير من هو له عند خوف اللبس نحو زيد عمرو ضاربه هو وغير
المفرد ثلاثة اشيا اما جملة ذات رابط يربطها بالمبتدا اما لم تكن عينه والا
كانت اجنبية عنه اسمية ان صدرت باسم نحو زيد جاريته ذاهبة
فزيد مبتدا اول وجاريته مبتدا ثان وذاهبة خبر المبتدا الثاني والثاني
وخبره جملة اسمية في محل رفع على انها خبر الاول والرابط بين المبتدا الاول
وخبره الهاء من جاريته وهذا المثال اجتمع فيه جملتان صغرى وكبرى
ومثله نحو قوله تعالى ولباس التقوى ذلك خير اذا قدر ذلك مبتدا ثانيا
فلباس مبتدا والتقوى مضاف اليه وذلك مبتدا ثاني وخير خبره والجملة
الاسمية خبر المبتدا الاول والرابط اسم الاشارة ونحو قل هو الله احد اذا
قدر هو ضمير الشان فهو مبتدا والله مبتدا ثان واحد خبره والجملة خبر
المبتدا الاول ولا رابط فيها اكتفا بالربط المعنوي اذ مفهومها هو المراد

بالمبتدا او مثل ذلك قولهم هجيرى ابي بكر لا اله الا الله واما جملة فعلية ان صدرت
بفعل نحو زيد قام ابوه فقام ابوه جملة فعلية خبر المبتدا الذي هو زيد
والرابط بينهما الهاء من ابوه والمثال مركب من صغرى وكبرى ايضا ومثله
نحو قوله تعالى وربك يخلق ما يشا فربك مبتدا وجملة يخلق ما يشا خبره
والرابط الضمير المستتر في يخلق وكذا جملة يقبض ويبسط ويتوفى الانفس
من قوله تعالى والله يقبض ويبسط ومن قوله الله يتوفى الانفس ولم
يذكر الجملة الشرطية لرجوعها اليهما وقد افهم كلامه انه لا يشترط في الجملة
ان تكون خبرية كما في الصلة والصفة فيصح وقوع الخبر جملة طلبية
نحو زيد اضربه او لا تضربه خلافا لمن منع ذلك نظرا الى ان الخبر ما احتمل
الصدق والكذب قال ابن هشام وغيره وهو وهم باشارة اشتباه الخبر
مقابل الانشا فالخبر قسيم المبتدا لاتفاقهم على ان هذا اصله الافراد واحتمال
الصدق والكذب من صفات الكلام وعلى ذلك اين زيد وكيف عمرو ومما لا يحتمل
الصدق والكذب واما شبه جملة في حصول الفايدة وهو الظرف الزماني
والمكاني والجار والمجرور التامان فالظرف المكاني التام يقع خبرا عن
الذات نحو زيد عندك وعن اسم المعنى نحو العلم عندك والزماني التام
يقع خبرا عن المعنى نحو السفر غدا ويمتنع وقوعه خبرا عن الذات فلا يقال
زيد اليوم كما سياتي ومن الاخبار بالظرف قوله تعالى والركب اسفل منكم
واما الجار والمجرور التام فهو نحو زيد في الدار وقوله الحمد لله فلو كان
الظرف او الجار والمجرور غير تامين لم يقعا خبرا فلا يجوز زيد امس ولا زيد
بك لعدم حصول الفايدة ويتعلق الظرف والجار والمجرور اذا وقعا
خبرا بمحذوف وجوبا واختلف في ذلك المحذوف فمنهم من قدره فعلا
نظرا

نظرا الى ان المقدر عامل في لفظ الظرف ومحل الجار والمجرور والاصل في العمل
للفعل ومنهم من قدره اسما نظرا الى ان المقدر هو الخبر في الحقيقة والاصل
في الخبر الافراد ورجحه ابن مالك وتبعه المولف ولهذا قال تقديره كاين
او مستقر قال بعض المتاخرين وهذا هو الحق اذ المفهوم من زيد عندك
انه مستقر لا استقر وهو علامة الحقيقة فان اريد المجاز وهو استقراره
في الماضي قدر استقر لا مستقر وقد قال السعد التفتازاني [illegible]
ان المفهوم من نحو زيد في الدار انه ثابت فيها او مستقر لا ثبت او استقر
انتهى واذا قدر كاين فهو من كان التامة والظرف بالنسبة اليه لغو
والا لزم التسلسل ويسمى هذا الظرف ظرفا مستقرا بفتح القاف
لاستقرار الضمير فيه بعد حذف عامله وقيل لتعلقه بالاستقرار
ولا يجوز تقدير المتعلق المحذوف كونا خاصا كقايم وجالس الا لدليل
وحينيذ يكون الحذف جايزا لا واجبا فاشتراط النحويين الكون المطلق
انما هو لوجوب الحذف لا لجوازه كما في المغني ولا يخبر بظرف الزمان عن
الذات فلا يقال زيد اليوم ولا عمرو غدا لعدم الفايدة فان كانت الذات
عامة واسم الزمان خاصا نحو نحن في شهر رمضان او في زمان طيب جاز
لحصولها بتخصيص الزمان وكك ان تقول اذا كان المصحح لوقوع اسم
الزمان خبرا عن الذات هو التخصيص فلا فرق بين ان يكون المبتدا
عاما او خاصا كما في نحو زيد في يوم طيب او يوم ثبات وانما يخبر به اي
بظرف الزمان عن المعاني اذا كان الحدث غير مستمر نحو الصوم اليوم
والسفر غدا والا فلا لعدم حصول الفايدة نحو طلوع الشمس يوم الجمعة
واما قولهم الليلة الهلال بنصب الليلة واليوم خمر ونحو ذلك مما ظاهره

اذا اخبر عنه بظرف الزمان عن الذات فهو مؤول بتقدير مضاف الى اسم
الذات اي روية الهلال وشرب الخمر ليكون معنى وقيل لا حاجة الى تقدير
في مثال المتن لشبه الهلال باسم المعنى من جهة انه يحدث في وقت
دون اخر وان رفع لفظ الليلة كان التقدير الليلة ليلة الهلال ولا يصح
ان ينصب لئلا يكون الزمان واقعا في الزمان والاصل ان يخبر عن المبتدا
الواحد بخبر واحد كما مر ويجوز تعدد الخبر المستقل بدون عطف
على الاصح مع كون المبتدا واحدا لان الخبر حكم ولا يمتنع ان يحكم
على الواحد باحكام متعددة نحو زيد كاتب شاعر وقوله تعالى
وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد فعال لما يريد فهو مبتدا والبواقي
اخباره والمانع للتعدد يقدر مبتدا لكل خبر وهو خلاف الظاهر
ولك ان تقول ان العامل في الخبر هو المبتدا على الصحيح فعلى هذا يلزم
على القول بالتعدد عمل العامل الواحد رفعين بطريق الاستقلال
واللازم باطل واما لا استقل بالخبرية نحو هذا حلو حامض فيجوز
بالاتفاق لانه وان تعدد صورة فهو في الحقيقة خبر واحد لان المعنى
هذا مز ولهذا يمتنع فيه العطف وان يتوسط المبتدا بينهما والاصل
في الخبر ان يكون موخرا عن المبتدا الا انه انما يوتى به لبيان حال
المبتدا والدال على حال الذات متاخر عنها طبعا لكنه قد يتقدم
بل يجب لغرض كما اشار الى ذلك بقوله وقد يتقدم الخبر على المبتدا
تقدما جوازا اي جائزا نحو في الدار زيد فزيد مبتدا وفي الدار خبره
قدم عليه لغرض التخصيص وتقدما وجوبا اي واجبا نحو اين زيد
فزيد مبتدا واين خبر مقدم وجوبا لان الخبر المفرد اذا تضمن ماله
صدر

صدر الكلام كالاستفهام وجب تقديمه بخلاف ما اذا كان الخبر المتضمن لما
ذكر جملة فلا يجب تقديمه نحو زيد من ابوه لان تاخيره لا يخرج من الاستفهامية
عما تستحقه من الصدر لان الصدارة انما تعتبر في الكلام الذي فيه ما له الصدر
الكلام لا في كل كلام ونحو انما عندك زيد تقدم فيه الخبر وجوبا لغرض ان يكون
المبتدا محصورا ونحو قوله تعالى ام على قلوب اقفالها فاقفالها مبتدا موخر
وعلى قلوب خبر مقدم وجوبا لان لا يلزم عود الضمير على متاخر لفظا
ورتبة ونحو في الدار رجل انما وجب تقديمه لانه هو المصحح لوقوع النكرة
مبتدا كما هو قضية كلامهم او لوقوع الالتباس الخبر بالصفة على ما في المغني
فان الخبر لو اخر لاحتمل ان يكون صفة للمبتدا لكونه نكرة محضة فيبقى
المخاطب منتظرا للخبر وقد يحذف كل من المبتدا او الخبر حذفا جوازا
على خلاف الاصل اذ الاصل فيهما الثبوت لكن جوزوا حذف احدهما
عند وجود قرينة تدل على ذلك المحذوف فممن حذف المبتدا نحو من
عمل صالحا فلنفسه ومن اسا فعليها اي فعمله واساته ومن حذف الخبر
نحو اكلها دايم وظلها اي كذلك دايم وقد اجتمع حذف كل منهما وبقا الاخر
فيما مثل به المولف وهو نحو سلام قوم منكرون فسلام مبتدا النكرة لكنه
تخصص بالمتكلم فكانه قال سلامي اي سلام من قبلي وخبره محذوف والتقدير
اي سلام عليكم وقوم خبر مبتدا محذوف اي انتم قوم منكرون
وقد يجب حذف كل منهما فيجب حذف المبتدا في اربع مسايل ذكرتها
في شرح القطر وحذف الخبر في اربع مسايل ايضا حيث وجد مع القرينة
الدالة على حذفه لفظ يسد مسده الاولى ان يضف الى مبتدا او اقع بعد
لولا الامتناعية الدالة على امتناع الشي لوجود غيره وانما يجب حذفه

اذا كان كونا عاما نحو لولا انتم لكنا مومنين فانتم مبتدا وخبره محذوف واشار
الي تقديره بقوله اي لولا انتم موجودون وانما حذف لوجود القرينة الدالة
علي حذفه وهي كلمة لولا لدلالتها علي الوجود ووجب حذفه لقيام
الجواب مقامه فان كان الخبر خاصا فان دلت قرينة علي حذفه جاز
نحو لولا انصار زيد ما سلم اي لولا انصار زيد حموه فحذف لدلالة المبتدا علي
النصرة تدل علي ان المحذوف شيء يدل علي الحماية وان فقدت القرينة
تعين ذكره نحو لولا زيد سالمنا ما سلم والظاهر ان الاية التي مثل بها المولى
مما الخبر فيه كون خاص وان تقديره لولا انتم صددتمونا بدليل انحن
صددناكم نبه علي ذلك ابن هشام وغيره و الثانية ان يكون الخبر واقعا
بعد القسم الصريح بان يكون المقسم به نصا في اليمين قبل ذكر المقسم
عليه نحو لعمرك لافعلن وايمن الله لافعلن فعمرك مبتدا وهو صريح في القسم
وخبره محذوف اي لعمرك قسمي وانما حذف لدلالة لعمرك عليه ووجب
لقيام جواب القسم مقامه فان فقدت صراحة القسم لم يجب حذف
الخبر نحو عهد الله لافعلن و الثالثة ان يكون الخبر واقعا بعد واو هي نص
في المعية اي صريحة في المصاحبة نحو كل صانع وما صنع فكل صانع
مبتدا وما صنع معطوف عليه والخبر محذوف تقديره بعد المعطوف اي
مقترنان وانما حذف لدلالة واو المعية علي المقارنة ووجب لقيام المعطوف
مقامه واستشكل بانه من تتمة المبتدا فكيف يسد عن الخبر وينوب عنه
وليس لك ان تقول ان التقدير كل رجل مقترن بصنعته وصنعته
مقترنة به ويكون الكلام علي هذا جملتين لانه لا يجديك نفعا في وجوب
حذف خبر المعطوف وهو وصنعته لعدم سد شيء مسده قال الرضي والظاهر
ان



ان حذف الخبر في مثله غالب لا واجب و الرابعة ان يكون واقعا قبل الحال التي
لا تصلح ان تكون خبرا عن المبتدا المذكور قبلها وضابطها ان يكون المبتدا
مصدرا عاملا في مفسر صاحب الحال او مضافا الي المصدر المذكور او الي
ما يوول به نحو ضربي زيدا قايما فضربي مبتدا وهو مصدر مضاف
الي فاعله وزيدا مفعوله وقايما حال من ضمير المفعول المستتر في كان المحذوفة
التي والخبر وما تعلق به وتقديره ذلك اي حاصل اذا كان قايما او اذ كان قايما
فحذف الخبر وهو حاصل لدلالة ظرفه الذي هو اذا كان او اذ كان عليه وحذف
الظرف لدلالة الحال عليه لان الحال تشابه ظرف الزمان الا تري ان معني
جاءني زيد راكبا جاءني زيد زمان ركوبه فالحال دالة علي هذا الخبر بواسطته
ووجب لسد الحال مسده وكان تامة بمعني ثبت ولا يتعين التقدير
المذكور في المثال لجواز كون الحال فيه من ضمير الفاعل ويكون التقدير اذ
كنت او اذا كنت فتكون كان حينيذ الي قايم الضمير كما اشار الي ذلك
الرضي وغيره فلو صلحت الحال للاخبار بها عن المبتدا لم يجب حذف الخبر
نحو ضربي زيدا شديد ابل يتعين رفع الحال او الاتيان بخبر باب
العوامل الداخلة علي المبتدا والخبر وهي علي ضربين افعال وحروف
وتسمي هذه العوامل النواسخ من غير قيد وتسمي ايضا نواسخ الابتدا
لانها تدخل علي المبتدا فترفع عنه حكمه اي عمل الابتدا فيه اخذا من النسخ
وهو لغة الرفع وتسمي هي عاملة فيه لانها عوامل لفظية واللفظي اقوي
من المعنوي وكما تنسخ حكم المبتدا تنسخ حكم الخبر وهي باعتبار العمل
ثلاثة انواع بالاستقرا الاول ما يرفع المبتدا ارفعا غير الاول
وينصب الخبر وهذا صنفان صنف من الافعال وهو كان واخواتها

الاولي الاحرف و من
وصنف من الحروف وهو الحروف المشبهة بليس
الاول افعال المقاربة والنوع الثاني ماينصب المبتدا او يرفع الخبر
نصا وهذه
غير الرفع الاول وهو ان واخواتها ولا التي لنفي الجنس
احرف باتفاق والثالث ماينصب المبتدا والخبر جميعا وهو ظن واخواتها
وهذه افعال باتفاق فصل في النوع الاول وبدا به لبقا المبتدا
الذي هو العمدة علي قبل اعرابه فاما كان واخواتها وهي ثلاثة
عشر فعلا فانها ترفع المبتدا مالم يلزم التصدير والابتدائية تشبيها
بالفاعل اي بفاعل الفعل المتعدي ويسمي اسمها حقيقة وفاعلا
مجازا وتنصب الخبر مالم يكن جملة طلبية تشبيها بالمفعول في
توقف الفعل عليه ويسمي خبرها حقيقة ومفعولا مجازا ودخولها
علي المبتدا او الخبر علي خلاف القياس لان الاصل في الافعال ان تنسب
معانيها الي المفردات لا الي الجمل وان ذلك للحروف الا انهم توسعوا في
الكلام فاجروها مجري الحروف فادخلوها علي المبتدا او الخبر علي نسبة
مكانيها الي مضمونها ومن ثم سماها الزجاجي حروفا وهذه الافعال
بالنظر الي عملها هذا العمل المخصوص علي ثلاثة اقسام احدها ما
يعمل هذا العمل من رفع الاسم الاول ونصب الخبر من غير اعتبار شرط فيه
مما ياتي وهو ثمانية افعال هي كان الدالة علي ثبوت الخبر للاسم في
الزمن الماضي وامسي الدالة علي ثبوته له مسا واصبح الدالة علي ثبوته
له صباحا واضحي الدالة علي ثبوته له ضحي وظل الدالة علي ثبوت له
نهارا وبات الدالة علي ثبوت له ليلا وصار الدالة علي انتقال الاسم من صفة
الي صفة او من حقيقة الي حقيقة وليس الدالة علي نفي الخبر عن الاسم
حالا

حالا عند التجرد من القرينة فهذه الثمانية تعمل من غير شرط تقدم نفي او شبهه
عليها مثال كان نحو وكان الله غفورا رحيما فكان فعل ماض ناقص والاسم
الكريم اسمها وغفورا رحيما خبرها ومثال امسي نحو امسي زيد فقيها
واصبح نحو فاصبحتم بنعمته اخوانا واضحي نحو اضحي محمد متعبدا وبات
نحو بات زيد معتكفا وصار نحو صار الطين خزفا وليس نحو ليسوا
سوا وظل نحو ظل وجهه مسودا والقسم الثاني مايعمل هذا العمل
بشرط ان يكون تاليا لنفي او شبهه بان يتقدمه نفي او نهي او دعا
وهو اربعة زال ماضي يزال وفتي وبرح وانفك فمثال زال نحو لازال
جنابك محروسا ومثلها ما تصرف منها نحو ولايزالون مختلفين ومثال
فتي نحو ما فتي العبد خاضعا ولا فتي حكمك نافذا وبرح نحو ما برح
صاحبك مبتسما ولا برح ربعك مانوسا ومثلها ما تصرف منها نحو لن
نبرح عليه عاكفين ومثال ما انفك نحو ما انفك زيد مصليا ولا انفك
بيتك عامرا ومن متصرفات زال بعد النهي قول الشاعر
صاح شمر ولا تزل ذاكر الموت فنسيانه ضلال مبين
صاح منادي مرخم صاحب علي غير قياس وشمر بكسر الميم امر ولا حرف نهي واسم
تزل مستتر فيها وجوبا وذاكر الموت خبرها ومثالها بعد الدعا قوله الا يا اسلمي
يا دار مي علي البلا ولازال منهلا بجرعائك القطر فالقطر اسم زال موخر
ومنهلا خبرها مقدم وقيد نازال بكونها ماضي يزال لاخراج زال ماضي يزول
وزال ماضي يزيل فان الاول منهما فعل تام قاصر بمعني ذهب وانتقل والثاني
متعد لواحد بمعني ماز تميز وهذه الاربعة تفيد اتصاف الاسم بالخبر
علي سبيل الاستمرار مذ كان الاسم قابلا للخبر وسبك لا لتها علي هذا الاستمرار

انما بمعني النفي فاذا دخل عليها النفي صار معناها نفي النفي ونفي النفي استمرار
الثبوت وانما قام النهي والدعا مقام النفي لان المطلوب بهما ترك الفعل وتركه
نفي و القسم الثالث ما يعمل هذا العمل بشرط ان يتقدمه ما المصدرية
الظرفية وهو دام خاصة نحو واوصاني بالصلاة والزكوة ما دمت حيا
وتصدق ما دمت قادرا وسميت ما هذه ظرفية لنيابتها عن الظرف
المضاف وهو المدة واصل ما دمت حيا مدة ما دمت حيا فحذف المضاف
وهو المدة وناب المضاف اليه وهو ما وصلتها عنها في الانتصاب علي
الظرفية ولهذا افتقر الكلام الي عامل في الظرف يتم به الجملة وامتنع ان تقال
ابتدا ما دام زيد مقيما فلو فقدت ما نحو دام زيد صحيحا كان المنصوب
بها حالا لا خبرا وكذا اذا وجدت وكانت مصدرية لا ظرفية نحو عجبت
مما دام زيد صحيحا لان المعني عجبت من دوامه صحيحا لا من مدة دوامه
والظرفية يلزمها المصدرية ولا يلزم من وجودهما وجود العمل المذكور
اذ لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط واعلم ان خبر هذه الافعال
كخبر المبتدا يكون مفردا وجملة ذات رابط يربطها بالاسم وظرفا وجارا
ومجرورا متعلقين بمحذوف وجوبا ويجوز تعدده والاصل فيه ان يتاخر
عن الاسم والعامل ويجوز في خبر هذه الافعال كلها ان يتوسط
بينها وبين اسمها علي خلاف الاصل لقوة عملها نظرا الي كونها افعالا
فجاز ان يتصرف في معمولها نحو وكان حقا علينا نصر المومنين
فحقا خبر كان وقد توسط بينها وبين اسمها وهو نصر المومنين و
مثله قول الشاعر سلي ان جهلت الناس عنا وعنهم وليس سواء عالم
وجهول فسوا خبر ليس وقد توسط بينها وبين اسمها وهو عالم وما
عطف

عطف عليه وقد يكون التوسط واجبا نحو وما كان حجتهم الا ان قالوا وم
وممتنعا نحو كان موسي صديقي ويجوز ان يتقدم اخبارهن عليهن
بدليل جواز تقدم معمول الخبر نحو وانفسهم كانوا يظلمون وقوله علي السن خيرا
لا زال يزيد ولا فرق في ذلك بين ما شرط في عمله تقدم نفي او لا وقد يكون
التقدم واجبا نحو كم كان مالك الا خبر ليس عند جمهور البصريين قياسا
علي عسي بجامع الجمود ولا حجة للمجيز في قوله تعالي الا يوم ياتيهم ليس
مصروفا عنهم لجواز ان يكون يوم مبتدا بني لاضافته الي الفعل او
او منصوبا بفعل مقدر والا خبر دام فانه يمتنع تقدمه عليها مع ما باتفاق
لان صلة المصدري لا تتقدم عليه وعلي دام وحدها علي الاصح لئلا يلزم
الفصل بين الموصول الحرفي وصلته كقوله عالما كان زيد مثال لتقدم
الخبر علي الناسخ ومثله قوله اعلموا اني لكم حافظ شاهدا ما كنت او غايبا
واذا نفي الفعل الناسخ بما امتنع تقديم الخبر علي ما دون الناسخ لان لها
صدر الكلام فيمتنع قايما ما كان زيد دون ما قايما كان زيد ويثبت
لتصاريف هذه الافعال الناسخة من المضارع والامر والمصدر
واسم الفاعل ما ثبت للماضي من العمل فيرفع المتصرف منها الاسم وينصب
الخبر مثال المضارع نحو حتي يكونوا مومنين ومثال الامر نحو قل كونوا
حجارة والمصدر نحو اعجبني كون زيد صديقك واسم الفاعل نحو زيد كاين
اخاك وهي بالنسبة الي التصرف وعدمه ثلاثة اقسام قسم لا يتصرف بحال وهو
ليس باتفاق ودام عند اكثر المتاخرين وقسم يتصرف تصرفا ناقصا بمعني
انه لا يستعمل منه امر ولا مصدر وهو زال واخواتها الثلاثة وقسم يتصرف
تصرفا تاما وهو باقي الافعال وتستعمل هذه الافعال تامة اي مستغنية

بمرفوعها عن الخبر فتدل علي ثبوت الشي في نفسه وتكون مع مرفوعها كلاما تاما
بخلاف ما اذا كانت ناقصة وقيل معني تمامها دلالتها علي الحدث والزمان
لانها اذا استعملت ناقصة دلت علي الزمان فقط وهو ضعيف واذا
استعملت تامة كانت بمعني فعل لازم فكان بمعني حصل نحو وان كان
ذو عسرة اي وان حصل وامسي واصبح بمعني دخل في المسا وفي الصباح
نحو فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون اي حين تدخلون
في الصباح وحين تدخلون في المسا هكذا بخط المولف واضحي بمعني
دخل في الضحي وصار بمعني انتقل وظل بمعني دام وبرح بمعني ذهب وانفك
بمعني انفصل ودام بمعني بقي وبات بمعني عرّس الا زال ماضي يزال وفتي
وليس فانها ملازمة للنقص محتاجة الي خبر يتم به الكلام وذكر الفارسي ان
زال تستعمل تامة ايضا وتختص كان عن اخواتها بامور بجواز زيادتها
لفظا ومعني او لفظا فقط بشرط ان تكون بلفظ الماضي للخفة وبشرط
ان تكون في حشو الكلام بان يقع بين شيئين متلازمين ليسا جارا ومجرورا
كالمبتدا وخبره والموصول وصلته نحو زيد كان قايم وكيف نكلم من كان في
المهد صبيا وزيادتها بين ما وفعل التعجب مطردة نحو ما كان احسن زيدا
وقد افهم كلامه انها لا تزاد بلفظ المضارع او غيره ولا في صدر الكلام واخره وان
غيرها من اخواتها لا تزاد وتختص ايضا بجواز حذفها مع اسمها وابقا
خبرها علي حاله منصوبا لكثرة استعمالها وذلك اي جواز الحذف كثير
في كلامهم بعد لو وان الشرطيتين وبعد غيرهما قليل كقوله عليه الصلاة
والسلام التمس ولو خاتما من حديد اي ولو كان الذي تلتمسه خاتما
من حديد فحذفت كان مع اسمها وقولهم اي العرب ولو قال وقوله لكان اولي
لانه



لانه حديث الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر فحذفت
كان مع اسمها ايضا والتقدير ان كان عملهم خيرا فجزاوهم خير وان كان عملهم شرا
فجزاوهم شر وهذا الذي ذكره من نصب الاول ورفع الثاني هو ارجح الاوجه
في مثل هذا التركيب ويجوز رفع الاول ونصب الثاني ورفعهما ونصبهما وقد
تحذف كان مع اسمها بعد غير ان ولو كقوله من لد شولا فالي اتلايها اي من لد
ان كانت شولا وتختص ايضا بجواز حذف نون مضارعها المجزوم بالسكون
وصلا ان لم يلقها ساكن ولا ضمير نصب متصل بها نحو ولم اك بغيا اصله
اكون فحذفت الضمة للجازم والواو لالتقا الساكنين والنون للتخفيف وعلي
هذا اقس نحو فلا تك في ضيق في النحل لا في النمل ونحو وان تك حسنة فلا تحذف
من المرفوع والمنصوب لتعاصيهما علي الحذف لقوتهما بالحركة ولا من المجزوم بحذف
النون او بالسكون حال الوقف ولا من نحو لم يكن الذين كفروا لاتصالها بساكن
فكسرت لاجله فتعاصت علي الحذف ومن اجازه نظر الي عروض الحركة ولا من
نحو ان يكنه فلن تسلط عليه لاتصالها بالضمير والضماير ترد الاشيا الي اصولها
فصل فيما الحق بليس في العمل واما الحروف المشبهة بليس في النفي والجمود
والدخول علي الجمل الاسمية فاربعة ما ولا وان ولات النافيات واكثرها عملا
ما وكان القياس فيها ان لا تعمل لعدم اختصاصها ولما كان عمل كل منها علي خلاف
الاصل اشترط له شروط اما ما النافية فتعمل عمل ليس عند الحجازيين بشرط
اجتماع امور اربعة الاول ان لا يقترن ما بان الزايدة والثاني ان لا يقترن خبرها
بالا والثالث ان لا يتقدم خبرها ولو ظرفا علي اسمها والرابع ان لا يتقدم
معمول خبرها علي اسمها وهذا معلوم مما قبله وانما ذكره توطية لقوله الا اذا
كان ذلك المعمول ظرفا او جارا ومجرورا فانه يجوز اعمالها مع تقدمه لما

سياتي فهذه الاربعة متي وجدت جاز اعمالها في معرفه ونكرة فالمستوفية للشروط
نحو ما زيد ذاهبا وقد ورد القران باعمالها كقوله تعالي ما هذا بشرا ما هن
امهاتهم ولم يقع في القران اعمال ما صريحا في غيرها تين الايتين قاله ابن هشام
فان انتفي الشرط الاول بان اقترنت ما بان الزايدة بطل عملها لضعف
شبهها بليس لايلايها ما الا بلي ليس نحو ما ان زيد قايم وقوله بني غدانة ما ان
انتم ذهب ويروي ذهبا واول علي ان ان نافيه موكدة بما لا زايدة وهذا ايوخذ
منه ان تكرارها لا يبطل عملها وهو اختيار ابن مالك ولم يتعرض له المولف وكذلك
يبطل عملها ان انتفي الشرط الثاني بان اقترن خبرها بالا نحو وما محمد الا
رسول لان عملها انما هو للنفي وقد انتقض بالا وتسمية حينيذ خبرها مجاز
بخلاف ما اذا انتقض بغير الا نحو ما زيد غير قايم وكذا يبطل عملها ان انتفي الشرط
الثالث بان تقدم خبرها علي اسمها نحو ما قايم زيد وقولهم ما مسي من اعتب
او انتفي الرابع بان تقدم معمول الخبر علي اسمها وليس ظرفا او جارا ومجرورا
نحو ما طعامك زيد اكل لضعفها في العمل فلا يتصرف في خبرها ولا معمول
خبرها بالتقديم فان كان معمول الخبر ظرفا نحو ما عندك زيد جالسا
او جارا ومجرورا نحو ما في الدار زيد جالسا لم يبطل عملها لتوسعهم في
الظرف والمجرور ما لم يتوسعوا في غيرهما وقضية هذه العلة جواز اعمال ما
اذا تقدم الخبر وهو ظرف او جار ومجرور وبه صرح بعضهم وهو ظاهر قياسا
علي خبر ان واخواتها وقيل يمتنع ذلك وهو قضية كلام المولف كغيره واما
تقديم المعمول علي الخبر فجايز وبنو تميم لا يعملونها وان استوفت الشروط
المذكورة قال شاعرهم ه ومهفهف الاعطاف قلت له انتسب ه فاجاب
ما قتل المحب حرام ه اي هو تميمي فاستغني بوقوع الاسمين بعدها مرفوعين
عن

عن ان يصرح بنسبه ويقول انا تميمي واما لا النافية للوحدة او للجنس ظاهرا
فتعمل عمل ليس عند الحجازيين فقط اي دون تميم بالشروط المتقدمة في
ما النافية ما عدا الشرط الاول لان لا لا تقترن بان الزايدة وتزيد لا عليها بشرط
اخر وهو ان يكون اسمها وخبرها نكرتين نحو لا رجل افضل منك ولا تعمل
في معرفة فلا يقال لا زيد قايما واما قوله انكرتها بعد اعوام مضين لها ه لا
الدار دارا ولا الجيران جيرانا فنادر واكثر عملها واقع في الشعر ولا يختص به
وهو مخالف لما في القطر واللمحة من اختصاصه وقد يراد بها نفي الجنس نصا
كقوله تعز فلا شي علي الارض باقيا ه ولا وزر مما قضي الله واقيا ه واما ان
النافيه فتعمل عمل ليس في لغة اهل العالية اي دون غيرهم بالشروط
المذكورة في ما النافية ما عدا الشرط الاول ايضا سواء كان اسمها معرفة
او نكرة فالاول نحو ان زيد قايما ومنه قراة سعيد بن جبير رحمه الله تعالي
ان الذين تدعون من دون الله عبادا امثالكم بتخفيف ان وكسرها لالتقا
الساكنين ونصب عبادا بالخبرية والمثلية المنفية في هذه القراة هي المثلية
في العبودية فلا مخالفة في المعني بين القراتين لتواردهما علي محل واحد
فاندفع الاعتراض والثاني سمع من كلامهم ان احد خيرا من احد الا با لعافية
وقد يكون اسمها وخبرها معرفتين سمع من كلامهم ان ذلك نافعك ولا ضا
رك واما لات اصلها لا زيدت عليها التا لتانيث اللفظ والمبالغة في معناه
وحركت لالتقا الساكنين فتعمل عمل ليس باجماع من العرب بشرط ان
يكون اسمها وخبرها لفظ الحين هذا ما نص عليه سيبويه فاخذ
بعضهم بظاهره وتبعه المولف وقيل لا تختص به بل باسم الزمان وان لم
يكن بلفظ الحين كالساعة والاوان وهو ظاهر عبارة التسهيل وجزم

في الشذور وشرحه بانها تعمل في الحين بكثرة وفي الساعة والاوان بقلة و
بشرط ان لا يجمع بين جزئيها في الكلام بان تحذف اسمها ويذكر خبرها او يحذف
خبرها ويذكر اسمها فلا يجتمعان لعدم السماع والغالب في كلامهم حذف
الاسم لان الخبر محط الفائدة نحو فنادوا ولات حين مناص بنصب
حين على انه خبرها واسمها محذوف ومناص من بمعنى فرار والتقدير اي
ليس الحين حين فرار وقيل عكسه كما اومى اليه بقوله وقرى في
الشواذ ولات حين مناص برفع حين على ان الخبر محذوف
والحين اسمها والتقدير اي ليس حين فرار حينا موجودا لهم عند تنادبهم
ونزول العذاب بهم واما قوله لهفي عليك للهفة من خائف ** يبغي جوارك
حين لات مجير ** فارتفاع مجير على الابتدا او على الفاعلية بفعل محذوف
والتقدير حين لات مجير او يحصل له مجير ولات مهملة لعدم دخولها على
الزمان فصل واما افعال المقاربة مصدر قارب وصيغة فاعل
بفتح ثالثه قد تاتي بمعنى اصل الفعل وهو المراد هنا فهي باعتبار معناها
ثلاثة اقسام ما وضع للدلالة على قرب الخبر للمسمى باسمها وهو ثلاثة
كاد وكرب بفتح الراء وكسرها والفتح افصح واوشك وما وضع للدلالة
على رجا الخبر اي رجا المتكلم الخبر اي حصول مضمونه سوا رجيته عن
عن قرب او بعد وهو ثلاثة ايضا عسى وحرى بفتح الحا والرا المهملتين
واخلولق وما وضع للدلالة على الشروع اي على شروع الاسم في الخبر
وهو كثير وقد انهاه بعضهم الى نيف وعشرين فعلا نحو طفق بفتح
الفا وكسرها وعلق وانشا واخذ وجعل فتسميتها بما ذكر مجاز من
تسمية الشي باسم جزئه كتسميتهم الكلام بالكلمة كذا قيل والظاهر ان
هذا

هذا من باب التغليب كالعمرين والقمرين وهذه الافعال تعمل عمل كان واخوا تها
فترفع المبتدا وتنصب الخبر وانما افردت بالذكر مع مساواتها لها في العمل
لاختصاص خبرها باحكام ليست لخبر كان واخواتها كما اشار الى ذلك بقوله
الا ان خبرها يجب ان يكون فعلا مضارعا مؤخرا عنها فلا يجوز تقدمه عليها
لعدم تصرف اكثرها وقضية كلامه جواز توسطه بينها وبين اسمها مطلقا
وهو مذهب المبرد والسيرافي والفارسي ومنعه الشلوبين فيما اقترن فيه
الخبر بان رافعا لضمير اسمها غالبا كما سياتي فعلم ان خبرها لا يكون الا جملة
فعلية مصدرة بمضارع ومجيئه على خلاف ذلك نادر كقوله ابت الى فهم وما
كدت ايبا وقوله لا تكثرن اني عسيت صائما وقولهم فطفق مسحا فالخبر
محذوف اي فطفق يمسح مسحا ويجوز في خبر عسى خاصة ان يرفع الاسم
الظاهر المضاف الى ضمير يعود على اسمها كقول الفرزدق وما ذا عسى الحجاج
يبلغ جهده برفع جهده ويروى بنصبه ايضا على الاصل وعنه احترز المؤلف
بقوله غالبا ويجب اقترانه اي الخبر بان ان كان الفعل حرى واخلولق
نحو حرى زيد ان يقوم واخلولقت السما ان تمطر فلا يجوز حرى زيد
يقوم واخلولقت السما تمطر ويجب تجرده من ان بعد افعال الشروع
لانها للحال وان تخلص الفعل للاستقبال فبينهما تناف نحو طفقا يخصفان
عليهما وتقول اخذ يقول وجعل ينشد ولا تقول اخذ ان يقول ولا جعل
ان ينشد والاكثر في خبر عسى واوشك الاقتران بان نحو عسى الله
ان ياتي بالفتح وقوله عليه الصلاة والسلام يوشك ان يقع فيه وتجرده
منها قليل وليس بكثير وكان القياس في عسى وجوب اقتران خبرها بان حتى
ذهب جمهور البصريين الى ان التجرد من ان خاص بالشعر واما اوشك فكون

الاكثر معها الاقتران انما يظهر حيث جعلت للترجي كعسى واما ان جعلت للمقاربة
كما ذهب اليه ابن مالك ومن تبعه خلافا والاكثر في خبر كاد وكرب تجرده من ان
نحو وما كادوا يفعلون وقول الشاعر كرب القلب من جواه يذوب، حين
قال الوشاة هند غضوب، واقترانه بها قليل ايضا وليس بكثيره وقد اشتهر
القول بين النحويين ان كاد اثباتها نفي ونفيها اثبات حتى جعله المعري لغزا
فقال، انحوي هذا العصر ما هي لفظة، جرت في لساني جرهم وثمود، اذا ما
استعملت في صورة الجحد اثبتت، وان اثبتت قامت مقام جحود، والصحيح
انها كساير الافعال نفيها نفي واثباتها اثبات ولا ينافي قوله وما كادوا يفعلون
قوله فذبحوها لان معنى الكلام انهم ذبحوها ولم يكونوا قبل الذبح قريبين الى
الذبح بنا على التعنتات الصادرة عنهم فصل في النوع الثاني من النواسخ
واما ان واخواتها وتسمى الاحرف المشبهة بالفعل ولها صدر الكلام الا ان
المفتوحة تنصب المبتدا المسند اليه ويسمى اسمها وترفع الخبر على الاصح
ويسمى خبرها وهي ستة احرف عملها متحد ومعناها مختلف ان بالكسر
والتشديد وان بالفتح والتشديد وهما موضوعان لتاكيد النسبة بين
الجزئين اذا كان المخاطب عالما بها ولتوكيد نفي الشك عنها اذا كان شاكا
فيها ولتوكيد نفي الانكار عنها نحو قوله تعالى فان الله غفور رحيم
ونحو قوله تعالى ذلك بان الله هو الحق والفرق بينهما ان ان المكسورة
لا تغير معنى الجملة عما كانت عليه بخلاف ان المفتوحة فانها مع اسمها
وخبرها في تاويل المفرد ولهذا لا بد ان يتقدم عليها عامل وكان للتشبيه
الموكد بفتح الكاف لتركبها من الكاف المفيدة للتشبيه وان المفيدة للتاكيد
نحو كان زيدا الاسد اصله ان زيدا كالاسد فقدمت الكاف على ان لافادة التشبيه

من

من اول وهلة وفتحت همزة ان لفظا وصارت كلمة واحدة ولهذا لا تتعلق الكاف
بشيء ولكن للاستدراك وهو تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته او نفيه
نحو قولك زيد شجاع فهذا يوهم ثبوت الكرم له لان من شيمة الشجاع
الكرم فرفعت ذلك التوهم بقولك لكنه بخيل وكذلك تفعل في النفي تقول
ما زيد عالما لكنه صالح وقد تاتي للتوكيد نحو لو جاءني زيد اكرمته لكنه لم
يجي وليت للتمني وهو طلب ما لا طمع فيه نحو ليت الشباب عايد فان
عوده بعد المشيب مستحيل او ما فيه عسر كقول من لم يرج مالا ليت لي مالا
فاحج به ويمتنع ليت غدا يجي فانه واجب المجي ولعل للترجي في الشي المحبوب نحو
لعل زيدا قادم وللتوقع اي الاشفاق في الشي المكروه نحو لعل عمرا هالك
ولو عبر بالاشفاق لكان اولى لان التوقع صادق بهما ولا يكون الا في الممكن وقد
تاتي للتعليل نحو لعله يتذكر ولا يتقدم خبر هذه الاحرف عليها ولو ظرفا
ومجرورا فلا يقال قايم ان زيدا ولا عندك او في الدار ان زيدا لضعفها
في العمل بعد تصرفها لان عملها بالحمل على الافعال فلم تقو قوتها ولهذا لا يتوسط
بينها وبين اسمها فلا يقال ان قايم زيدا فاذا امتنع ما قبله من باب اولى لان
الامتناع الاسهل يستلزم امتناع غيره بخلاف العكس الا اذا كان الخبر ظرفا
او جارا او مجرورا فانه يجوز نحو ان لدينا انكالا ونحو ان في ذلك لعبرة
لاجل التوسع في الظرف والمجرور كما مر مع تاخرهما عن العامل بل قد يجب ذلك
لعارض نحو ان في الدار صاحبها ولا يلزم من جواز توسطه اذا كان ظرفا جواز
تقدمه على هذه الاحرف اذ لا يلزم من تجويز الاسهل تجويز غيره وكما يمتنع تقديم
خبرها عليها يمتنع تقدم معموله فلا يقال اليوم اني ذاهب واعلم ان لفظة
ان اذا وقعت في الكلام واردت ان تعلم انها مكسورة او مفتوحة وهل

كسرها جايزا وواجب فاحفظ هذا الضابط وهو كل موضع لا يجوز فيه ان يسد
المصدر مسدها ومسد معموليها وجب فيه كسرها وان وجب فيه ذلك تعين
فتحها ويجوز الفتح والكسر ان صح الاعتباران وقد ذكر المولف رحمه الله من
صور هذا الضابط مسايل فقال **ويتعين ان المكسورة في الابتدا**
اي في ابتدا الكلام المتكلم او في وسطه اذا كان ابتدا الكلام اخر لكونه موضع
الجملة حقيقة **نحو انا انزلناه** او حكما **وذلك بعد الا التي يستفتح بها الكلام**
نحو الا ان اوليا الله لا خوف عليهم ويتعين في اول الجملة الواقعة **بعد**
حيث ونحوها مما يلزم هو ملازم للاضافة الي الجمل كاذ **نحو جلست حيث ان**
زيدا جالس لان حيث لا تضاف الا الي الجملة وان المفتوحة مع معموليها
في تاويل المفرد كما مر بخلاف الواقعة في اثنا الجملة نحو جلست حيث اعتقادي
انه مكان حسن قال ابن هشام وقد اولع الفقها وغيرهم بفتح ان بعد حيث
وهو لحن فاحش انتهي وقضيته كلام ابن الحاجب في كافيته وجوب الفتح
وبه صرح صاحب المتوسط وجوز بعض العلما الوجهين بعدها كما
بينته في شرح القطر **وبعد القسم** اي الاسم المقسم به جوابا له سوا وجدت
اللام في خبرها نحو والعصر ان الانسان لفي خسر اولا نحو **والكتاب**
المبين انا انزلناه لانه جواب القسم لا يكون الا جملة **وبعد القول** في اول
الجملة المحكية به **نحو قال اني عبد الله** لان مفعول القول لا يكون الا جملة
بخلاف الواقعة في اثنايها نحو قال زيد اعتقادي ان عمرا فاضل **و**يتعين ايضا
اذا دخلت اللام الابتدايية **في خبرها نحو** ان الله لغفور رحيم وهذه اللام
المعلقة للعامل عن العمل نحو **والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان**
المنافقين لكاذبون فاللام علقت فعلي العلم والشهادة اي منعتهما

من

من التسلط علي لفظ ما بعدها فصار لما بعدها حكم الابتدا فلذلك وجب الكسر
ولولا اللام لوجب الفتح ومن المواضع التي يجب فيها الكسر ان تقع في اول الصلة
نحو جا الذي انه فاضل وفي اول الصفة نحو جاني رجل انه فاضل وفي اول الجملة
المخبر بها عن اسم عين نحو زيد انه فاضل **وتتعين ان المفتوحة اذا دخلت**
محل الفاعل نحو اولم يكفهم انا انزلنا لوجوب كون الفاعل مفردا ولفظا او جبوا
الفتح بعد لو الشرطية نحو ولو انهم صبروا **او** حلت **محل نايب الفاعل نحو قل**
اوحي الي انه استمع نفر من الجن لوجوب كون النايب كذلك **او محل المفعول**
نحو ولا تخافون انكم اشركتم لوجوب كون المفعول مفردا **او محل المبتدا**
نحو ومن اياته انك تري الارض خاشعة لوجوب كون المبتدا كذلك ولهذا
اوجبوا الفتح بعد لولا الامتناعية نحو لولا انك منطلق **او دخل عليها**
حرف الجر نحو ذلك بان الله هو الحق لان حرف الجر لا يدخل الا علي مفرد
او كانت مجرورة بالاضافة نحو انه لحق مثل ما انكم تنطقون او خبرا عن اسم
معني نحو اعتقادي انه فاضل او معطوفة علي شي مما تقدم او بدلا منه
نحو اذكروا نعمتي التي انعمت عليكم واني فضلتكم ونحو واذ يعدكم الله احدي
الطايفتين انها لكم **ويجوز الامران** اي كسر همزة ان وفتحها في المحل الصالح
للمفرد والجملة كما اذا وقعت **بعد فا الجزا نحو من عمل منكم سوا الي قوله**
فانه غفور رحيم فالكسر علي جعل ما بعد الفا جملة تامة والمعني فهو غفور
رحيم والفتح علي جعل ان مع معموليها مبتدا او خبر مبتدا والمعني فالغفران
والرحمة اي حاصلان او فالحاصل الغفران والرحمة **وبعد اذا الفجايية**
اذا لم يكن معها لام الابتدا **نحو خرجت فاذا ان زيدا قايم** فالفتح علي تاويلها
بمصدر مرفوع بالابتدا والخبر محذوف اي فاذا قيامه حاصل والكسر علي

عدم التاويل اي فاذا هو قايم قال ابن مالك وهو اولي لانه لا يحوج الي تاويل
اما اذا كان معها اللام فيجب الكسر نحو خرجت فاذا ان الشمس لطالعة
ولكنها يجوز الامران اذا وقعت في موضع التعليل نحو انا كنا من قبل ندعوه
انه هو البر الرحيم فالكسر علي انه تعليل مستانف والفتح علي تقدير لام العلة
اي لانه ومثله لبيك ان الحمد والنعمة لك والكسر ارجح ويجوز الامران
ايضا اذا وقعت خبرا عن قول ووقع خبرها قولا وفاعل القولين واحد
نحو اول قولي اني احمد الله والفتح علي معني اول قولي حمد الله فيصدق
علي اي قول تضمن فالكسر علي معني قولي هذا اللفظ المفتتح باني فلا يصدق
بصدق علي حمد بغير هذا اللفظ والفتح علي معني اول قولي حمد الله
فيصدق علي اي قول تضمن حمدا فلو لم يقع خبرا عن قول نحو عملي اني
احمد الله وجب فتحها او لم تخبر عنها بقول نحو قولي اني مومن او اختلف
القايل نحو قولي ان زيدا يحمد الله وجب كسرها وتدخل
لام الابتدا بعد ان المكسورة فتزداد الجملة تاكيدا فقط اي دون
اخواتها علي واحد من اربعة اشيا الاول علي خبرها بشرط كونه
موخرا فلو تقدم نحو ان لدينا انكالا لم تدخله اللام مثبتا غير ماض
متصرف خال من قد فلو كان مع تاخره منفيا نحو ان زيدا لم يقم لم تدخل
عليه كما لو كان مع ذلك ماضيا متصرفا خاليا من قد نحو ان زيدا قام
ولا فرق في دخولها في الخبر بين ان يكون مفردا نحو ان ربك لسريع العقاب
وانه لغفور رحيم او ظرفا نحو ان زيدا لعندك او شبهه نحو وانك لعلي
خلق عظيم او جملة اسمية نحو ان زيدا لابوه قايم او فعلية صدرها
بمضارع نحو وان ربك ليحكم بينهم او بماض غير متصرف نحو ان زيدا
لعسي

لعسي ان يقوم او بماض متصرف مقرون بقد نحو ان زيدا لقد سما والثاني علي
اسمها بشرط ان يليها الا ما بان تاخر عن الخبر الذي هو ظرف او شبهه نحو ان
في ذلك لعبرة وان عندك لزيدا او عن معمول الخبر نحو ان فيك لزيدا راغب
وانما اشترط ذلك ليلا يجمع بين حرفي تاكيد والثالث علي ضمير الفصل
هو صيغة ضمير مرفوع منفصل يقع بين المبتدا والخبر او ما اصله ذلك نحو
ان هذا لهو القصص الحق سمي بذلك لفصله الخبر عن احتماله الصفة وذلك
فيما صلح لها لان اسم فادخل فيما لا لبس فيه والكوفي يسميه عمادا لانه يعتمد
عليه في تادية المعني او في فصل الخبر عن الصفة ولا محل له من الاعراب
عند الخليل لانه عنده حرف وقيل هو اسم لا محل له من الاعراب كاسم الفعل وقيل
محله بحسب ما بعده وقيل هو اسم لا محل له بحسب ما قبله والرابع علي معمول الخبر
بشرط تقدمه علي الخبر بصلاحية الخبر لدخول اللام عليه نحو ان زيدا لعمرا
ضارب وان في الدار لعندك زيد اجالس فلو تاخر عن الخبر لم يجز دخولها عليه
نحو ان زيدا جالس عندك كما لو كان مع تقدمه حالا او الخبر غير صالح للام نحو
ان زيدا راكبا اتيك وان عمرا خالدا ضرب وهذه اللام تسمي اللام المزحلقة بالقاف
او بالعين لانها الداخلة علي المبتدا انزحلقت مع ان للخبر كراهة اجتماع حرفي تاكيد
وتتصل ما الزايدة بهذه الاحرف الستة فيبطل عملها لان ما قد ازالت
اختصاصها بالاسما فوجب اهمالها ولهذا تسمي ما هذه كافة لكفها ما اتصلت
به عن العمل وتسمي ايضا المهياة لانها هيات هذه الاحرف للدخول علي الافعال
نحو انما الله اله واحد مثال لاهمال ان المكسورة ودخولها علي الاسم ونحو قل انما
يوحي الي مثال لدخولها علي الفعل ونحو انما الهكم اله واحد مثال لاهمال
ان المفتوحة ودخولها علي الاسم ومثال دخولها علي الفعل نحو افحسبتم انما خلقناكم

ونحو **كانما زيد قايم** مثال لاهمال كان ودخولها علي الاسم ومثال دخولها علي الفعل
نحو كانما يساقون الي الموت **و** نحو **لكنما زيد قايم** مثال لاهمال لكن ودخولها
علي الاسم ومثال دخولها علي الفعل قوله ولكنما اسعي لمجد مؤثل **و** نحو **لعلما زيد**
قايم مثال لاهمال لعل ودخولها علي الاسم ومثال دخولها علي الفعل قوله لعلما
اضات لك النار الحمار المقيد او لا يستثني من هذه الاحرف **الا ليت فيجوز**
فيها الاعمال لانها لم يزل اختصاصها بالاسما باتصال ما بها **والاعمال** الحاقها
باخواتها و **نحو ليتما زيد قايم بنصب زيد ورفعه** وقد روي بالوجهين قوله
الا ليتما هذا الحمام لنا بروي برفع الحمام علي اهمال ليت وبنصبه علي اعمالها
هذا مذهب الجمهور ومن النحاة من جوز اعمال البقية قياسا علي ليت فان
الاعمال لم يسمع الا فيها ومنهم من قاس عليها لعل وحدها ومنهم من قاس معها
ان قال بعض شراح الالفية ولا يصح القياس في شي من ذلك لبقا اختصاص
ليت بالاسم دون غيرها واحترز المولف بالزايدة عن الموصولة فانها لا تبطل
عمل هذه الاحرف نحو يحسبون انما نمدهم به وقوله ولكنما يقضي فسوف
يكون وشلها ما المصدرية نحو اعجبني انما فعلت حسن اي ان فعلك
حسن **وتخفف ان المكسورة** الهمزة عند البصريين لثقل التشديد وكثرة
الاستعمال **فيكثر اهمالها** اي ابطال عملها فيصير ما بعدها مبتدا او خبرا
نحو ان كل نفس لما عليها حافظ بتخفيف ما مني زايدة واهمال ان
هو القياس لزوال اختصاصها بالاسما ولفوات بعض وجوه مشابهتها
للفعل كفتح الاخر وكونها علي ثلاثة احرف واذا خففت جاز دخولها علي كل
ناسخ ولا تدخل علي غيره الا نادرا لان الاصل دخولها علي المبتدا او الخبر
فاذا فات ذلك اشترط ان لا يفوت دخولها علي ما يقتضي المبتدا او
والخبر

والخبر رعاية للاصل بحسب الامكان والاكثر كون الناسخ ماضيا **وتقل اعمالها**
استصحابا للحكم الاصلي فيها **نحو وان كلا لما ليوفينهم في قراة من خفف**
ان ولما في الاثنين اي هذه والتي قبلها **وتلزم اللام** الابتدائية **في خبرها**
اذا اهملت ولم يظهر المعني لانها لما اهملت صارت صورتها صورة ان النافية
فجي باللام لان لا يشتبه كل من معني النفي والاثبات بالاخر واما اذا اعملت
او اهملت وظهر المعني لوجود قرينة رافعة لاحتمال النفي لم تلزم اللام بل قد يجب
تركها نحو ان زيد لن يقوم هذا مذهب ابن مالك ومن تبعه واما ابن الحاجب
فيوجب اللام بعدها اهملت او اعملت وهي في الاول للفرق وفي الثاني لاطراد
الباب علي سنن واحد **واذا خففت ان المفتوحة** الهمزة **بقي اعمالها**
وجوبا **ولكن يجب** في غير ضرورة **ان يكون اسمها ضمير الشان وان يكون**
مع ذلك **محذوفا** اذ لو استعمل للزم ترجيح الاضعف علي الاقوي وذلك
لان مشابهة ان المفتوحة بالفعل بالفعل اكثر من مشابهة المكسورة وقد سمع
اعمال المكسورة المخففة في سعة الكلام ولم يسمع اعمال المفتوحة المخففة
فاوجبوا اعمالها وانما قدروا اسمها ضمير الشان لانهم وجدوها داخلة
علي الفعال غير ناسخة وقد تقدم ان ان المكسورة لا تدخل عليها قياسا لئلا تخرج
علي اصل وضعها بالكلية فوجب اعمال المفتوحة في ضمير الشان مقدر التكون
داخلة علي جملة اسمية فتجري علي السنن السابق وانما اوجبوا حذفه لان ان
المفتوحة قد اثرت في المعني بتغيره من الجملة الي المفرد فاوجبوا التغيير لها
في اللفظ لاجل تطابق اللفظ المعني **ويجب** في غير ضرورة **ان يكون**
خبرها جملة اسمية او فعلية لتكون الجملة مفسرة لضمير الشان **نحو**
علم ان سيكون وهذا مذهب ابن الحاجب ومن تبعه واما ابن مالك

ظاهر كلامه كالمعني ان الشرط كون اسمها ضمير ايضا وناسوا كان ضمير الشان
ام غيره ثم الجملة الواقعة خبرا ان كانت اسمية او فعلية مبدوءة بفعل جامد
او متصرف متضمن دعاء لم يحتج الي فاصل والا وجب فصلها من ان بحرف
تنفيس او نفي او قد او لو **واذا خففت كان بقي اعمالها** وجوبا عند الجمهور
استصحابا للاصل وحملا لها علي ان المفتوحة لكن تخالفها في ان خبرها
لا يلزم كونه جملة وان اسمها لا يلزم كونه ضمير شان ولا حذفه كما يرشد الي
ذلك قوله **ويجوز حذف اسمها وذكره** في اللفظ لكنه قليل **كقوله كان**
ظبية تعطو الي وارق السلم يروي برفع ظبية علي ان اسمها محذوف
وبنصبها علي حذف الخبر وبجره علي جعل ان زائدة بين الجار والمجرور
واذا كان خبرها مفردا او جملة اسمية لم يحتج الي فاصل والا وجب الفصل
بلم او قد وجوز الزمخشري وابن الحاجب الغاءها بل جعله ابن الحاجب
هو الافصح **واذا خففت لكن وجب اهمالها** لزوال اختصاصها بالاسما
ولانها اضعف من كان في مشابهة الفعل واذا خففت فدخول الواو
العاطفة عليها للفرق بينها وبين لكن العاطفة فان هذه لا يجوز دخول
الواو عليها واجاز الاخفش ويونس اعمالها قال الرضي ولا اعرف له شاهدا
فصل في الكلام علي لا العاملة عمل ان بالحمل عليها ولا علي ثلاثة اقسام
ناهية فتختص بالمضارع وتجزمه وزائدة دخولها في الكلام كخروجها ونافية
وهي نوعان داخلة علي معرفة وسياتي وعلي نكرة وهي ضربان عاملة عمل
ليس وقد تقدمت وعاملة عمل ان وتسمي لا التبرئة واليها اشار بقوله
واما لا التي لنفي الجنس فهي التي يراد بها نفي جميع الجنس علي سبيل
التنصيص بحيث لا يخرج عنه فرد من افراده بخلاف العاملة عمل ليس
فانها

فانها وان نفت الجنس لكن علي سبيل الاحتمال والظهور **وتعمل** هذه **عمل ان**
فتنصب الاسم الذي هو المبتدا لفظا او محلا **وترفع الخبر** الذي كان خبرا
للمبتدا علي انه خبرها لانها لتاكيد النفي وان لتاكيد الايجاب فحملت علي ان
حملا للنقيض علي النقيض كما يحمل النظير علي النظير وكان القياس ان لا تعمل
لما مر لكنهم اخرجوها عن الاصل واعملوها **بشرط** اجتماع امور ثلاثة **ان يكون**
اسمها وخبرها نكرتين اما تنكير الاسم فليدل علي عمومه بوقوعه في سياق
النفي واما تنكير الخبر فلئلا يخبر بالمعرفة عن النكرة **وان يكون اسمها متصلا**
بها لفظا ومتقدما علي خبرها في العمل لانها فرع الفرع فلم يتوسعوا فيها ولان
عملها علي خلاف القياس كما مر وان لا يدخل عليها جار فاذا وجدت هذه
الشروط الاربعة وجب اعمالها ان لم تتكرر والا جاز **فان كان اسمها مضافا**
الي نكرة **او مشبها بالمضاف** في تعلقه بشيء هو من تمام معناه **فهو معرب**
منصوب لفظا او تقديرا فالاول **نحو لا صاحب علم ممقوت** والثاني **نحو**
لا طالعا جبلا حاضر والمشبه بالمضاف هو ما اتصل به شيء هو **من**
تمام معناه اي المشبه كالمثال المذكور فان جبلا تعلق بطالعا بحيث لا يتم
معني طالعا بدونه كما ان المضاف يتعلق بالمضاف اليه بحيث لا يتم معناه
بدونه والشيء المتصل قد يكون منصوبا بالمشبه كهذا المثال ومرفوعا
نحو لا حسنا وجهه مذموم ومجرورا نحو لا خيرا من زيد عندنا **وان كان**
اسمها مفردا بني علي ما كان ينصب به المفرد لو كان معربا قبل دخول لا
عليه **ونعني** معاشر النحاة **بالمفرد هنا وفي باب النداء ما ليس مضافا**
ولا شبيها بالمضاف الاولي به **وان كان مثني او مجموعا** فانه مفرد هنا
وانما قال هنا وفي باب النداء لان المفرد في باب الاعراب يقابله المثني

والمجموع وفي باب العلم يقابله المركب وفي باب المبتدا والخبر يقابله الجملة وشبهها
وفي باب لا لنفي يقابله ما ذكره هنا وان كان مفردا اي موحد اللفظ والمعنى
او لفظا فقط او جمع تكسير لمذكر او مونث بني على الفتح نحو لا رجل حاضر
ولا قوم في الدار ولا رجال حاضرون ولا هنود حاضرات وان كان مثنى
او جمع مذكر سالما بني على اليا نيابة عن الفتحة نحو لا رجلين في الدار
مثال للمثنى ولا قايمين في السوق مثال للجمع وان كان جمع مونث
سالما بني على الكسرة بلا تنوين نحو لا مسلمات حاضرات استصحابا
للاصل بل كان القياس وجوب الكسر وقد يبنى على الفتح نظرا للاصل
في بنا المركبات وهو اولى للفرق بين حركته معربا وحركته مبنيا وقد
روي بالوجهين قوله لذة ولا لذات للشيب وانما بني اسم لا اذا كان مفردا
لتضمنه معنى من فان لا رجل جواب لمن قال هل من رجل في الدار فكان
الواجب ذكرها في الجواب ليتطابقا الا انه استغنى عنها بذكرها في السوال
وقد تقدم ان الاسم اذا تضمن معنى الحرف يبنى وانما بني على ما ينصب
به ليكون البنا على حركة او حرف استحقها النكرة في الاصل قبل البنا
ولم يبن المضاف والمشبه به لان الاضافة ترجح جانب الاسمية فيصير
الاسم بها الى ما يستحقه في الاصل اعني الاعراب واذا تكررت لا مع مفرد
نكرة نحو لا حول ولا قوة الا بالله جاز لك في النكرة الاولى الفتح والرفع
فان فتحتها جاز لك في النكرة الثانية ثلاثة اوجه الفتح على اعمال
لا الثانية كالاولى والثانية معطوفة على الاولى عطف مفرد على مفرد
وخبر لا محذوف اي لا حول ولا قوة موجودان الا بالله او عطف جملة
على جملة اي لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله فحذف الخبر من الاول استغنا
عنه

عنه بالثاني والنصب على جعلها زايدة لتاكيد النفي وعطف ما بعدها
على محل اسم لا قبلها فان محله نصب والبنا عارض او على لفظه وان كان مبنيا
لمشابهة حركته حركة الاعراب والكلام حينيذ جملة واحدة والرفع على تقدير لا
زايدة وعطف ما بعدها على محل لا الاولى مع اسمها فان محلهما رفع بالابتدا او على
اعمالها عمل ليس جاز لك في النكرة الثانية وجهان الرفع بتقدير لا الثانية
زايدة وعطف ما بعدها على ما قبلها او على اعمالها عمل ليس والفتح على اعمالها
وعطف ما بعدها على ما قبلها من عطف مفرد على مفرد او جملة على جملة
ويمتنع النصب في النكرة الثانية لانتفا المجوز له وان عطفت على اسم لا
ولم تتكرر لا مع المعطوف وجب فتح النكرة الاولى لان المجوز لاعمالها
هو تكرارها وقد انتفى فوجب المصير الى الاصل وهو البنا وجاز
في النكرة الثانية الرفع بالعطف على محل لا الاولى مع اسمها والنصب
بالعطف على محل اسم لا او على لفظه نحو لا حول بالبنا على الفتح وقوة
بالرفع وقوة بالنصب وقد روي بهما قوله فلا اب وابنا مثل مروان
وابنه ويمتنع الفتح لعدم لا واذا وصفت اسم لا المبني معها على
الفتح بنعت مفرد متصل باسمها وهذا هو معنى قوله ولم يفصل
بين النعت والمنعوت فاصل وذلك نحو لا رجل ظريف جالس
جاز لك في النعت ثلاثة اوجه كما اذا تكررت لا مع النكرة الفتح على
ان الصفة من تتمة الموصوف بان ركبا وجعلا اسما واحدا ثم جي بلا النفي
المجموع والنصب حملا على محل اسم لا او على لفظه والرفع حملا على محل لا
مع اسمها وكالمثال المذكور نحو لا ماء باردا عندنا وانما جاز الوصف بالما
مع انه جامد لان الجامد اذا وصف بمشتق صح الوصف به وهو

عنك كذلك فان فصل بين النعت والمنعوت الذي هو اسم لا فاصل او لم يفصل
لكن كان النعت غير مفرد بان كان مضافا او شبيها به او كان مفردا والمنعوت
غير مفرد جاز الرفع والنصب فقط اي دون الفتح لتعذره لانهم لا يركبون ثلاثة
اشيا ويجعلونها كشي واحد نحو لا رجل جالس ظريف بالرفع وظريفا بالنصب وهذا
مثال للفصل ونحو لا رجل طالعا بالنصب وطالع بالرفع جبلا حاضر مثال
للنعت غير المفرد ونحو لا غلام سفر ظريف وظريفا عندنا واذا جهل خبر لا بان لم يعلم
بعد الحذف وجب ذكره عند جميع العرب فلا يجوز حذفه عند احد لان حذف
ما لم يعلم منه عدم الفايدة والعرب مجمعون على ترك التكلم بما لا فايدة فيه
كما مثلنا وكقوله عليه الصلاة والسلام لا احد اغير من الله واذا علم من
سياق او غيره فالاكثر حذفه استغنا عن ذكره بالعلم به نحو ولو ترى اذ فزعوا
فلا فوت فنفوت اسم لا وخبرها محذوف تقديره اي لهم ولو ذكر لجاز وكذا حال
قالوا لا ضير اي علينا ونحو لا حول ولا قوة اي موجودان لنا واما بنو تميم
فانهم يوجبون حذفه حين العلم به وهذا كما لا يخفى لا يقتضي وجوب
الحذف فان دخلت لا على معرفة او على نكرة لكن فصل بينها وبين اسمها
وجب في الصورتين اهمالها اما في الاول فانها لا تعمل في المعارف لانها وضعت
لنفي النكرات واما في الثاني فلانها عامل ضعيف لا يتصرف في معموله بتقدم ولا
تاخير فاذا وقع فصل رجع الى الاصل وهو الرفع كما قال ووجب رفع ما بعدها
على انه مبتدا وخبر ووجب ايضا فيها تكرارها نحو لا زيد في الدار ولا عمرو
مثال لتكرارها مع المعرفة ونحو لا في الدار رجل ولا امراة مثال لتكرارها مع
النكرة واستفيد من تمثيله ان المراد بالتكرار ان تذكر معرفة اخرى او نكرة اخرى
معطوفة على الاول لا ان يكرر الاول بعينه وانما وجب التكرار في الصورتين

لوقوع

لوقوع كل منهما جوابا عن سوال مقدر فتقصد المطابقة بين الجواب والسوال
فقولك لا فيها رجل ولا امراة جواب لمن قال افي الدار رجل ام امراة وكذا قولك
لا زيد في الدار ولا عمرو جواب لمن قال ازيد في الدار ام عمرو فجعلوا الجواب مشا كلا
للسوال واما قولهم قضية ولا ابا حسن لها فمؤول على حذف مضاف اي ولا
مثل ابي حسن لها ومثل نكرة لا تتعرف بالاضافة الى معرفة لتوغله في الابهام
وبهذا يجاب عن قوله عليه الصلاة والسلام اذا هلك كسرى فلا كسرى بعده
واذا هلك قيصر فلا قيصر بعده فصل في الكلام على النوع الثالث
من النواسخ وهو افعال القلوب وما الحق بها واما ظن واخواتها
فانها تدخل بعد استيفا فاعلها اي اخذها فاعلها على المبتدا والخبر
لبيان ان النسبة الواقعة بينهما ناشية من العلم او الظن فانك اذا قلت
زيد قايم احتمل ان يكون الحكم منك على علم وان يكون على ظن فاذا قلت
علمت زيدا قايما علم انه عن علم او ظننت زيدا قايما علم انه عن ظن وكذا
ساير الافعال فتنصبهما على انهما مفعولان لها وهذا النوع ليس من
المرفوعات وانما ذكره تتميما لاقسام النواسخ وهي نوعان احدها افعال
القلوب اي افعال تتعلق بالقلب وتصدر عنه لا عن الجوارح والاعضا
الظاهرة وليس كل فعل قلبي يتعدى لاثنين بل القلبي ثلاثة انواع ما لا
يتعدى بنفسه كفكر وتفكر وما يتعدى لواحد كعرف وفهم وما يتعدى
لاثنين واليه الاشارة بقوله وهي اربعة عشر فعلا ظننت وحسبت
وخلت ورايت وعلمت وزعمت وجعلت وحجوت وعددت
ووهبت ووجدت والفيت ودريت وتعلم بمعنى اعلم وقد اشار الى
فعلها على طريقة اللف والنشر المرتب بقوله نحو ظننت زيدا قايما

فزيدا مفعول اول وقائما مفعول ثان والغالب في ظن انها تفيد رجحان
الوقوع كما مثل وقد ترد لليقين نحو يظنون انهم ملاقوا ربهم ومثل ظن
حسب تكون في الغالب للرجحان نحو حسبت زيدا عالما وقد تستعمل لليقين
ومنه نحو قول الشاعر حسبت التقي خير تجارة رباحا اذا ما المرء اصبح
ثاقلا وكظن ايضا خال فمن استعمالها نحو خلتك متحركا وخلت عمرا شاخصا
ولليقين قوله ما خلتني زلت فيكم ضميما واما راي فالغالب فيها كونها
لليقين وقد ترد للرجحان وقد اجتمعا في قوله تعالى انهم يرونه
بعيدا ونراه قريبا الاول للرجحان والثاني لليقين وعلم مثل راي
فمن استعمالها للرجحان نحو علمت زيدا اخاك ونحو قوله تعالى فان
علمتموهن مؤمنات ولليقين قوله تعالى فاعلم انه لا اله الا هو واما زعم
فانها تفيد في الخبر الرجحان فقط نحو زعمت زيدا صديقا وقول الشاعر
زعمتني شيخا ولست بشيخ انما الشيخ من يدب دبيبا ومثلها جعل نحو
قوله تعالى وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن اناثا ومثلها حجي نحو
قول الشاعر قد كنت احجو ابا عمرو اخا ثقة حتى المت بنا يوما
ملمات ومثلها عد نحو قول الاخر فلا تعدد المولى شريكك في الغنى
ولكنما المولى شريكك في العدم ومثلها هب نحو قوله فقلت اجرني ابا
خالد والا فهبني امرا هالكا واما وجد فانها تفيد في الخبر يقينا نحو
وجدت الصدق منجيا وقوله تعالى تجدوه عند الله هو خيرا ومثل
مثلها الفي نحو قوله تعالى انهم الفوا اباءهم ضالين ومثلها دري نحو قوله
دريت زيدا قائما وقوله دريت الوفي العهد يا عرو فاغتبط ومثلها
تعلم نحو قول الشاعر تعلم شفا النفس قهر عدوها فبالغ بلطف في التحيل
والمكر

والمكر والاكثر وقوع تعلم على ان المشددة وصلتها كقوله فقلت تعلم ان للصيد
غرة ولما كان بعض الافعال المذكورة منها ما يستعمل لليقين ومع ذلك لا يتعدى
الى مفعولين اشار الى الاحتراز عن ذلك بقوله واذا كانت ظن بمعنى اتهم وراى
بمعنى ابصر وعلم بمعنى عرف لم تتعد هذه الثلاثة الا الى مفعول واحد
ومثلها حجي بمعنى قصد نحو ظننت زيدا بمعنى اتهمته ورايت زيدا او الهلال
بمعنى ابصرته وعلمت المسالة بمعنى عرفتها وحجوت بيت الله بمعنى قصدته
ولا يخفى ان راى بمعنى ابصر ليست من افعال القلوب فلم يشملها قوله اولا
افعال القلوب وقد تستعمل وجد بمعنى حزن او حقد فلا تتعدى بنفسها يقال
وجد زيد اذا حزن او حقد النوع الثاني من الافعال الناصبة للمبتدا والخبر مفعولين
افعال التصيير سميت بذلك لدلالتها على تحويل الشيء من حالة الى حالة اخرى
نحو جعل ورد واتخذ وصير وهب واتيانه بنحو في اولها للاشارة الى عدم
انحصارها فيما ذكر واستفيد من ذكره جعل انها تكون تارة قلبية وتارة تصييرية
واشار الى امثلتها على الترتيب بقوله قال الله تعالى فجعلناه هبا منثورا فالهاء
مفعول اول وهبا مفعول ثان ومنثورا نعت هبا وقال تعالى لو يردونكم من
بعد ايمانكم كفارا فالكاف مفعول اول والميم علامة الجمع وكفارا مفعول ثان
وقال تعالى واتخذ الله ابراهيم خليلا فابراهيم مفعول اول وخليلا مفعول
ثان ونحو صيرت الطين خزفا فالطين مفعول اول وخزفا مفعول ثان وقالوا
في الدعا وهبني الله فداك اي صيرني وهو قليل فيا المتكلم مفعول اول وفداك
مفعول ثان واعلم ان لافعال هذا الباب ثلاثة احكام الاول الاعمال
وهو الاصل وهو واقع في الجميع اي في جميع افعال هذا الباب الجامد منها
والمتصرف القلبي والتصييري ويختص الحكمان الباقيان بالقلبي المتصرف

كما سياتي لكن قد يعرض الثالث منها الكل فعل يدل علي الشك او يتضمن معني
العلم وان كان قاصرا كما اشار اليه الرضي وانما لم يكتف بقوله وهو الاصل
لانه لا يلزم من اصالة الشي للشي وجوده له لجواز ان يمنع من ذلك وان كان
الاصل عدم وجود المانع الحكم الثاني الالغا وهو ابطال العمل لفظا ومحلا
لضعف العامل القلبي المتصرف عن العمل لتوسطه بين المبتدا او الخبر
او تاخره عنهما نحو زيد ظننت قايم مثال للتوسط ومنه قوله وفي الاراجيز
خلت اللوم والخور فوسط الفعل بين اللوم والاراجيز والغي لضعفه بالتوسط
ونحو زيد قايم ظننت مثال للتاخر ومنه قوله هما سيدانا يزعمان تاخر
الفعل عن المبتدا او الخبر والغي لضعفه بالتاخر وهو اي الالغا جايز اذ هو
امر اختياري راجع الي المتكلم فيجوز معه الاعمال لا واجب لان سببه لا يقتضي
ذلك والغا العامل المتاخر عنهما اقوي من اعماله لضعفه والمتوسط بالعكس
فاعماله اقوي من الغايه لان العامل اللفظي اقوي من المعنوي وهذا
ما جزم به في التوضيح وقيل الالغا والاعمال مع التوسط علي حد سوا لان ضعف
العامل بالتوسط سوغ مقاومة الابتدا له فلكل منهما مرجح وبه جزم في الموطا
واذا الغي العامل كان ذكره كذكر الظرف في المعني فقولك زيد ظننت قايم بمنزلة
قولك زيد قايم في ظني كما افاده الرضي وغيره ولا يجوز الغا العامل المتقدم
علي معموليه علي المشهور وان تقدم عليه شي فلا يجوز مع تقدمه نحو ظننت
زيدا قايما ان تقول في المثال ظننت زيد قايم برفعهما خلافا للكوفيين
والاخفش في اجازة ذلك استدلالا بنحو قولك اني وجدت ملاك الشيمة
الادب واجيب بان ذلك من التعليق علي اضمار لام الابتدا او من الاعمال
علي جعل المفعول الاول ضمير الشان محذوفا الثالث التعليق للعامل القلبي

المتصرف

المتصرف وهو ابطال العمل وجوبا لفظا لا محلا لمجي ماله صدر الكلام بعده
اي العامل وماله صدر الكلام هو لام الابتدا نحو ظننت لزيد قايم فجملة
زيد قايم في محل نصب معلق عنها العامل في اللفظ بلام الابتدا لان لها
الصدر فلا يتخطاها العامل فمن حيث اللفظ روعي ماله الصدر ومن
حيث المعني روعي العامل فقيل انه عامل وتقديره ان معني ظننت لزيد
قايم ظننت قيام زيد كما كان كذلك عند انتصاب الجزيين ومن ثم جاز
عطف الجملة المنصوب جزاها علي الجملة التعليقية نحو علمت لزيد قايم
وبكرا قاعدا وما النافية مطلقا كقوله تعالي لقد علمت ما هولا ينطقون
وقولك علمت والله ما زيد قايم ولا النافية في جواب القسم كما في التوضيح والـ
الشذور نحو علمت والله لا زيد قايم ولا عمرو ومثلها ان النافية في جواب
القسم نحو علمت والله ان زيد قايم لان لها حينيذ صدر الكلام لحلولها
محل ادوات الصدر اذ الحروف التي يتلقي بها القسم لها الصدر فجملة
القسم وجوابه في المثالين معلق عنها العامل لفظا وهي في محل نصب
علي المفعولية بعلمت وهمزة الاستفهام نحو علمت ازيد قايم ام عمرو وكون
احد المفعولين الاول او الثاني اسم استفهام نحو علمت ايهم ابوك او مضافا
الي ما فيه معني الاستفهام نحو علمت ابو من زيد وظاهر عبارته ان التعليق
بالاستفهام يجري في الظرف وما رادفه قال الرضي ولم يسمع ذلك فيه والحاصل
ان الفعل القلبي في هذه الامثلة يجب ابطال عمله بحسب اللفظ وابقا عمله
بحسب المعني والجملة بعده منصوبة المحل به كانك قلت علمت احد هما بعينه
قايما وعلمت زيدا غير قايم وعلمت زيدا قايما فالتعليق للعامل واجب
اذا وجد شي من هذه المعلقات المتقدمة بخلاف الالغا فانه جايز

واعلم ان محل وجوب التعليق فيما اذا كانت اداة التعليق مقدمة علي المفعولين
معا او كان المفعول الاول اسم استفهام او مضافا اليه كما تقدم فان كان الاسم
الاستفهام في الثاني نحو علمت زيدا ابو من هو فالتعليق جائز لا واجب
كما هو ظاهر عبارة المتن ويدل لذلك قول التسهيل ونصب علمت زيدا ابو
من هو اولي من رفعه وبذلك صرح في شرحه علي كافيته وقال الرضي واذا
صدر المفعول الثاني بكلمة الاستفهام فالاولي ان لا يعلق فعل القلب عن
المفعول الاول نحو علمت زيدا ابو من هو انتهي ومنهم من منع تسمية ذلك
تعليقا وبهذا جزم الزمخشري في سورة الملك فقال في قوله تعالي ليبلوكم
ايكم احسن عملا ان هذا لا يسمي تعليقا وانما التعليق ان يقع بعد الفعل
ما يسد مسد المفعولين معا انتهي والتعليق ماخوذ من قولهم امراة
معلقة اي مفقودة الزوج تكون كالشي المعلق لا مع الزوج لفقدانه ولا
بلا زوج لتجويزها وجوده فلا تقدر علي التزوج والفعل المعلق ممنوع
من العمل لفظا عامل معني تقديرا قاله الرضي **ولا يدخل التعليق ولا الالغا
في شي من افعال التصيير** لقوتها **ولا في قلبي جامد** لعدم تصرفه **وهو
اثنان هب وتعلم** بمعني اعلم **فانهما ملازمان صيغة الامر وما عداهما
من افعال الباب يتصرف** بمعني انه **سياتي منه المضارع والامر وغيرهما**
من المصدر واسم الفاعل واسم المفعول **الا وهب من افعال التصيير فانه
ملازم لصيغة الماضي ويثبت للتصاريف ما ثبت** للماضي **مما تقدم
من الاحكام** فان كان الفعل قلبيا ثبت لمتصرفاته الاعمال والالغا والتعليق
وان كان من افعال التصيير ثبت لمتصرفاته العمل فقط **وتقدمت بعض
امثلة** المضارع من **ذلك** ومثال اعمال المصدر نحو اعجبني ظنك زيدا

عالما



عالما واسم الفاعل نحو انا ظان زيدا عالما ومثال الالغا نحو زيد اظن قايم وزيد
قايم انا ظان والتعليق نحو انا ظان ما زيد قايم واعجبني ظنك ما زيد قايم **ويجوز
حذف المفعولين** لافعال القلوب بالاجماع **او احدهما** الاول او الثاني عند
الجمهور لكنه قليل وكان ينبغي ان لا يحذف لان المفعولين هنا بمنزلة اسم واحد
اذ مضمونهما هو المفعول به في الحقيقة لان معني ظننت زيدا قايما ظننت
قيام زيد فحذف احدهما كحذف بعض اجزا الكلمة الواحدة **لدليل** يدل علي حذفهما
او حذف احدهما فمن حذفهما **نحو اين شركاي الذين كنتم تزعمون** فحذف مفعولا
تزعمون لدليل ما قبلهما عليهما **اي تزعمونهم شركا** ومن حذف الاول نحو ولا
تحسبن الذين يبخلون بما اتاهم الله من فضله هو خيرا لهم اي بخلهم هو خيرا
لهم **و**من حذف الثاني ما **اذا قيل لك من ظننته قايما فتقول** في جوابه
ظننت زيدا تقديره **اي ظننت زيدا قايما** فحذف قايما لدلالة السوال
عليه واما حذفهما او احدهما لغير دليل فلا يجوز لعدم الفايدة حينيذ **وعد
صاحب الجمل ومن تبعه من هذه الافعال** الناصبة للمبتدا والخبر **سمعت**
اذا دخل علي ما لا يسمع **تبعا للاخفش ومن وافقه** قال ابو حيان **ولا بد**
حينيذ **ان يكون مفعولها الثاني جملة مما يسمع نحو سمعت زيدا يقول
كذا** لا سمعت بخرج اذا الخروج لا يسمع فزيدا مفعول اول وجملة يقول كذا
في محل نصب علي انها مفعول ثان **و**مثله **قوله تعالي سمعنا فتي يذكرهم**
وبهذه الاية احتج الاخفش ولا حجة فيها كما ستعرفه فان دخلت علي ما يسمع
تعدت الي واحد فقط بلا خلاف نحو سمعت القران **ومذهب الجمهور
انها** لا تنصب مفعولين بل هي **فعل متعد الي واحد** لانها من افعال الحواس
وهي لا تتعدي الا الي واحد **فان كان** ذلك الواحد **معرفة كالمثال الاول**

فالجملة التي بعده وهي يقول في محل نصب على انها حال من المفعول لان
الجملة بعد المعارف احوال وان كان نكرة كما في الاية التي احتج بها الاخفش
فالجملة التي بعده وهي يذكرهم في محل نصب على انها صفة لان الجمل بعد
النكرات صفات والله اعلم ولما فرغ من مرفوعات الاسما شرع في منصوباتها
فقال باب المنصوبات من الاسما المنصوبات جمع منصوب لما مر
وهو ما اشتمل على علم المفعولية وهو الفتحة والكسرة والالف واليا المنصوبات
من الاستقرا خمسة عشر منصوبا وهي على سبيل الاجمال والتعداد المفعول
به نحو ضربت زيدا ومنه الاسم المنادى بجميع اقسامه نحو يا عبد الله كما
سياتي بيانه في محله وثانيها المصدر المنصوب على المفعولية المطلقة
ويسمى المفعول المطلق لعدم تقييده بصلة نحو ضربت ضربا وثالثها
ظرف الزمان نحو صمت يوما وظرف المكان نحو اعتكفت امامك وكل
منهما يسمى مفعولا فيه لوقوع الفعل فيه ورابعها المفعول لاجله نحو
قمت اجلالا لك وخامسها المفعول معه نحو سرت والنيل وسادسها
المشبه بالمفعول به نحو زيد حسن وجهه بالنصب وسابعها الحال
نحو جا الامير راكبا وثامنها التمييز في بعض احواله نحو طاب محمد نفسا
وتاسعها المستثنى في بعض احواله ايضا نحو فشربوا منه الا قليلا وعاشرها
خبر كان واخواتها نحو كان زيد قايما وحادي عشرها خبر الحروف
المشبهة بليس نحو ما زيد قايما وثاني عشرها خبر افعال المقاربة نحو كاد
زيد يقوم وثالث عشرها اسم ان واخواتها نحو ان زيدا قايم ورابع عشرها
اسم لا التي لنفي الجنس نصا نحو لا صاحب علم ممقوت وقد تقدم الكلام
على خبر كان وما بعده في المرفوعات وخامس عشرها التابع
للمنصوب



للمنصوب وهو اربعة اشيا كما تقدم في المرفوعات ان التابع للمرفوع كذلك ولم يذكر
مفعول ظن واخواتها لاندراجها في المفعول به كالمنادى ولها ابواب يذكر فيها
تفاصيلها وقد شرع في ذلك على الترتيب المذكور فقال باب المفعول به اي
الذي فعل به فعل والمفاعيل خمسة وبدا بها لانها الاصل في النصب وغيرها محمول
عليها وبدا منها بالمفعول به لانه احوج الى الاعراب لالتباسه بالفاعل ولانه اكثر استعمالا
وهو الاسم الذي يقع عليه الفعل اي فعل الفاعل نحو ضربت زيدا فزيدا مفعول
به لوقوع الفعل الذي هو الضرب عليه وركبت الفرس فالفرس مفعول به لوقوع
الفعل الذي هو الركوب عليه وليس المراد بوقوع الفعل الحسي كما في هذين المثا
لين
لعدم جريانه فيما مثل به من نحو واتقوا الله ونحو يقيمون الصلاة بل الوقوع
المعنوي وهو تعلق فعل الفاعل بشي من غير واسطة حرف جر بحيث لا يعقل
الفعل بدون تعقل ذلك الشي وسوا انسب اليه الفعل بطريق الاثبات كما مثل او بطريق
النفي نحو لم اضرب زيدا وعلامة المفعول به ان يخبر عنه باسم مفعول تام من لفظ
فعله وهو على قسمين ظاهر ومضمر كما ان الفاعل كذلك فالظاهر ما تقدم
ذكره من الامثلة والمضمر قسمان احدهما متصل بعامله لا يستقل بنفسه وهو
اثنا عشر ضميرا اثنان للمتكلم وخمسة للمخاطب وخمسة للغايب نحو الياء من اكرمني
للمتكلم وحده واخواته ونا في اكرمنا للمتكلم ومعه غيره او المعظم نفسه والكاف من اكرمك
بفتح الكاف للمذكر المخاطب والكاف من اكرمك بكسرها للمؤنثة المخاطبة واكرمكما للمثنى
المخاطب مطلقا واكرمكم لجمع المذكر المخاطب واكرمكن لجمع المؤنث المخاطب
واكرمه للمذكر الغايب واكرمها للمؤنثة الغايبة واكرمهما للمثنى الغايب مطلقا
واكرمهم لجمع المذكر الغايب واكرمهن لجمع المؤنث الغايب وثانيهما منفصل
يستقل بنفسه وهو ايضا اثنا عشر ضميرا على ما تقدم نحو اياي اكرمت واخواته

من ايانا اياك اياك اياكما اياكم اياكن اياه اياها اياهما اياهم اياهن وقد تقدم
ذلك جميعه في فصل المضمر وبيان المتصل والمنفصل منه والاصل فيه اي في
المفعول به ان يتاخر عن الفاعل بان يذكر بعده لكونه فضلة نحو وورث سليمان
داود وقد يتقدم على الفاعل بان يتوسط بينه وبين الفعل اما جوازا نحو
ضرب سعدى موسى واما وجوبا نحو زان الشجر نوره وقد يتقدم على الفعل
والفاعل جميعا جوازا ووجوبا نحو فريقا هدى واياما تدعوا كما تقدم جميع
ذلك في باب الفاعل وذكره هنا زيادة ايضاح وتجوز ادخال اللام عليه
عند تقدمه نحو ان كنتم للرؤيا تعبرون والذين هم لربهم يرهبون وتسمى هذه اللام
مقوية لانها تقوي العامل حتى وصل الى المفعول المتقدم لانه بتقدمه عليه
ضعف عن الوصول اليه وانما جاز تقديم المفعول على الفعل ولم يجز تقديم
الفاعل عليه لان الفاعل مرفوع فلو قدم اشتبه بالمبتدا بخلاف المفعول
لان اعرابه النصب فلو انتفى الاعراب منه لفظا امتنع تقديمه على الفعل
ايضا والناصب للمفعول به اما فعل متعد كما تقدم او صفة نحو ان الله
بالغ امره او مصدره نحو ولولا دفع الله الناس او اسم فعله نحو عليكم انفسكم
والاصل في ناصبه ان يكون مذكورا وقد يضمر كما اشار اليه بقوله ومنه اي
من المفعول ما اضمر اي قدر عامله لقيام قرينة تدل عليه جوازا نحو واذا
قيل لهم ماذا انزل ربكم قالوا خيرا اي انزل خيرا ووجوبا في سبعة مواضع
ذكر منها هنا موضعين احدهما باب الاشتغال اي اشتغال العامل عن
نصب الاسم السابق وحقيقته ان يتقدم اسم ويتاخر عنه فعل او وصف
مشتغل بالعمل في محل ضمير الاسم السابق او بالعمل في اسم ملابسه اي
الضمير عن العمل لفظا او محلا في الاسم السابق لولا اشتغاله بذلك العمل

فيه



فيه نحو زيدا اضربه مثال لما اشتغل فيه الفعل بضمير الاسم السابق وزيدا انا
ضاربه الان او غدا مثال لما اشتغل فيه الوصف بالضمير وقوله الان او غدا
للاشارة الى ان شرط الوصف ان يكون عاملا ولابد مع ذلك ان يكون صالحا
للعمل فيما قبله فخرج عن ذلك نحو زيد انت ضاربه امس لانه غير عامل وزيد
انا الضاربه لان الصلة لا تعمل فيما قبلها وزيدا اضربت غلامه مثال لما
اشتغل فيه الفعل بالملابس ولم يذكر مثالا لما اشتغل فيه الوصف بالملابس
ومن الاول قوله تعالى وكل انسان الزمناه طائره في عنقه فالنصب
في ذلك كله بعني ان الاسم في جميع الامثلة المذكورة منصوب بمحذوف اي
بعامل محذوف فعلا كان او وصفا وجوبا لا يجوز اظهاره مماثل للمذكور معنى
او مستلزم له يفسره ما بعده فلا يجمع بينهما لامتناع الجمع بين المفسِّر والمفسَّر
والتقدير في المثال الاول اضرب زيدا اضربه وفي الثاني انا ضارب زيدا انا
ضاربه وفي الثالث اهنت زيدا اضربت غلامه فان ضرب الغلام يستلزم
اهانة صاحبه عرفا وفي الرابع الزمنا كل انسان الزمناه والجملة المفسرة في
الامثلة كلها لا محل لها من الاعراب واشار الى المواضع الثاني بقوله ومنها
اي من المواضع التي اضمر عاملها وجوبا المنادى بجميع انواعه وهو المطلوب
اقباله بحرف نائب مناب ادعو لفظا او تقديرا لكن انما يظهر نصبه اذا كان
مضافا او شبيها به نحو يا عبد الله ويا طالعا جبلا واشار الى بيان كونه مفعولا
به بقوله فان اصله ادعو عبد الله فحذف الفعل وانيب يا عنه اي عوض
حرف النداء عنه للتخفيف وليدل على الانشاء فان الفعل وان اريد به هنا الانشاء
لكنه يوهم الاخبار بناء على اصله وانما وجب الحذف لامتناع الجمع بين العوض
والمعوض عنه وقد افهمت عبارته كغيره ان يا عبد الله جملة وان المنادى

ليس احد جزئيها والمنادي خمسة انواع المفرد العلم وهو ما كان تعريفه
سابقا على الندا والنكرة المقصودة وهي ما عرض تعريفها في الندا بان قصد بها
معين والنكرة غير المقصودة بالذات وانما المقصود واحد من افرادها والمضاف
الى غيره والشبيه بالمضاف وقد اشار الى بيان حكمها بقوله فاما المفرد العلم
والنكرة المقصودة فيبنيان على ما يرفعان به في حال الاعراب
هو اولى من قول الاصل فيبنيان على الضم فيبنيان على الضم لفظا او تقديرا ان
كانا مفردين نحو يا زيد ويا رجل لمعين ويا موسى او جمع تكسير لمذكر او مونث
نحو يا زيود ويا رجال ويا هنود ويا اساري او جمع مونث سالما نحو
يا مسلمات او مركبا تركيبا مزجيا نحو يا معدي كرب ويا سيبويه او اسنادا ويا
سمي به نحو ياطاب الزمان ويبنيان على الالف في التثنية اي في المثنى نيابة
عن الضمة نحو يا زيدان ويا رجلان مرادا بهما معين وعلى الواو في الجمع
المذكر السالم نيابة عن الضمة ايضا نحو يا زيدون مرادا به معين ايضا
وانما بني المفرد المعرفة مع ان اصله الاعراب لمشابهته لكاف ادعوك في الافراد
والتعريف وتضمن معنى الخطاب وهذه الكاف ككاف ذلك لفظا ومعنى
وبني على الحركة ليعلم ان له اصلا في الاعراب وكانت ضمة ايثارا له باقوى
الحركات اذ كان معربا في الاصل واذا اضطر الى تنوينه جاز ان ينون مه
مضموما ومنصوبا واذا وصف بابن مضاف لعلم نحو يا زيد بن سعيد جاز
لك ضمه وفتحه واعلم ان اكثر النحاة على ان العلم اذا نودي ينكر ثم يعرف كما اذا
اضيف لئلا يجتمع تعريفان في يا زيد وهو ممتنع بدليل امتناع يا الرجل
وذهب اخرون الى ان العلمية باقية بعد الندا والممتنع انما هو اجتماع اداتي
التعريف وايد هذا بجواز يا هذا او يا عبد الله ويا الله اذ لا تقبل التنكير والثلاثة

الباقية منصوبة لفظا لا غير لقصورها عن المفرد المعرفة في الشبه بالكاف الاسمية
وهي النكرة غير المقصودة كقول الاعمى وفي معناه الغريق يا رجلا خذ بيدي
والمضاف سواء كانت الاضافة محضة نحو يا عبد الله ام لا نحو يا حسن الوجه
والمشبه بالمضاف في توقف معناه على شيء كتوقف المضاف على المضاف اليه
سواء كان الشيء مرفوعا نحو يا حسنا وجهه ام منصوبا نحو يا ضاربا زيدا او يا
طالعا جبلا ام مجرورا نحو يا خيرا من زيد ويا رحيما بالعباد وقد تقدم في
باب لا التي لنفي الجنس بان المشبه بالمضاف هو انه ما لا يتم معناه الا
بانضمام امر اخر وتقدم ايضا بيان المراد بالمفرد في هذا الباب وهو انه
ما لا يكون مضافا ولا شبيها به فيدخل فيه المركب المزجي والمثنى والمجموع كما
تقدم والله اعلم فصل اذا كان المنادى الصحيح الاخر مضافا الى يا
المتكلم اضافة محضة جاز لك فيه ست لغات لكثرة استعماله وكثرة ذلك
تستتبع فيه التخفيف احدها حذف اليا والاجتزا اي الاكتفا بالكسرة
الدالة عليها نحو يا عباد فاتقون يا قوم ان كان كبر عليكم مقامي وهي الافصح
والاكثر في كلامهم الثانية اثبات اليا ساكنة نحو يا عبادي لا خوف عليكم
وهي تلي الاولى الثالثة اثبات اليا مفتوحة نحو يا عبادي الذين اسرفوا
وهذه اليا يوقف عليها بها السكت حفظا للفتحة فيقال يا عباديه وهذه اللغة
تلي ما قبلها ثم يليها الرابعة وهي قلب الكسرة التي تلي اليا فتحة وقلب اليا
الفا اي ثم قلبها الفا للفتحة نحو يا حسرتا على ما فرطت ثم يليها الخامسة وهي
حذف الالف والاجتزا بالفتحة تدل عليها نحو يا غلام وهذه وان كانت
واردا لكنه شاذ السادسة حذف الالف وضم الحرف الذي كان مكسورا
كالمنادى المفرد اكتفا عن الاضافة بنيتها وانما يفعل ذلك فيما يكثر ان لا ينادى

حكاه
الاضافة وحملا للقليل على الكثير كقول بعضهم يا ام لا تفعلي بضم الميم
يونس وقري رب السجن بضم البا وهي ضعيفة جدا فان كان المنادي
المضاف الي اليا معتلا نحو يا فتاي ويا قاضي فليس فيه الا لغة واحدة وهي
اثبات اليا مفتوحة او صحيح الاخر لكن اضافته غير محضة نحو يا مكرمي ويا
ضاربي فليس فيه الا لغتان اثبات اليا مفتوحة او ساكنة فان كان المنادي
المضاف الي اليا ابا او اما جاز لك فيه مع هذه اللغات الست اي سبع
لغات اخر احداها ابدال اليا تا مكسورة عوضا عن اليا وكسرت لمناسبة
اليا وهو الاكثر نحو يا ابت ويا امت بكسر التا وبها قرا السبعة غير ابن عامر
في يا ابت الثانية فتح التا للخفة وبها قرا ابن عامر الثالثة الجمع بين التا
والالف فيقال يا ابتا بالتا والالف جمعا بين العوضين وبها قري شاذا
واذا وقف على ذلك جي بها الوقف فيقال يا ابتاه الرابعة الجمع بين التا
ويا المتكلم فيقال يا ابتي ويا امتي باليا جمعا بين العوض والمعوض وهما
لا يكادان يجتمعان واذا كان المنادي مضافا الي مضاف الي اليا
الدالة علي المتكلم مثل يا غلام غلامي لم يجز فيه الا اثبات اليا مفتوحة
او ساكنة ولا يجوز حذفها لبعدها عن المنادي الا اذا كان ابن عم وابن ام
او بنت عم وبنت ام فيجوز فيهما اربع لغات لكثرة استعمالهما في الندا فخصا
بالتخفيف احداها وثانيها حذف اليا اكتفا بالكسرة الدالة عليها مع كسر
الميم وفتحها وبهما قري في السبعة في قوله تعالي قال يا ابن ام وثالثها
اثبات اليا كقول الشاعر يا ابن ام ويا شقيق نفسي انت خلفتني
لدهر شديد ورابعها قلب اليا الفا كقوله يا ابنة عما لا تلومي واهجعي
فليس يخلو منك يوما مضجعي واثبات اليا وكذا الالف المنقلبة
عنها

عنها شاذ وفي التوضيح وغيره ولا يكادون يثبتون اليا ولا الالف الا في الضرورة
باب المفعول المطلق اي الذي لم يقيد بالجار لصحة اطلاق المفعول عليه
من غير تقييد بصلة تضم اليه بخلاف بقية المفاعيل اذ لا يصح اطلاق ذلك عليها
الا بعد تقييدها بان يقال مفعول به وله وفيه ومعه وهو المصدر الفضلة
المؤكد لعامله ان لم يزد مدلوله علي مدلول عامله وانما يؤكد عامله اذا كان
مصدرا والا فلمصدر المفهوم منه او المبين لنوعه بان دل علي هيئة صدور
الفعل او عدده بان دل علي مرات صدور الفعل فهو ثلاثة اقسام فالمؤكد
لعامله نحو اعجبني ضربك زيدا ضربا واما نحو وكلم الله موسي تكليما وقولك
ضربت ضربا فالمفعول المطلق مؤكد لمضمون عامله لا لنفسه ولهذا لا يجوز
تثنيته وجمعه باتفاق لان مدلوله معني واحد والتثنية والجمع يقتضيان
التعدد ولانه بمثابة تكرير الفعل والفعل لا يثني ولا يجمع والمبين لنوع
عامله اما باضافة نحو فاخذناهم اخذ عزيز مقتدر او وصفه مع ثبوت
الموصوف نحو جلست جلوسا حسنا او مع حذفه نحو ان اعمل صالحا اي عملا
صالحا وقولك ضربت زيدا ضرب الامير اي ضربا مثل ضربه او بلام العهد
نحو ضربت الضرب اي الذي تعرفه او باسم خاص نحو رجع القهقري وهذا
يجوز تثنيته وجمعه علي المشهور لاختلاف انواعه كسرت سيري زيد الحسن
والقبيح والمبين لعدد عامله نحو فدكتا دكة واحدة وقولك ضربت
زيدا ضربتين او ثلاث ضربات او الفا وهذا لا خلاف في جواز تثنيته وجمعه
وهو قسمان لفظي ومعنوي لانه اما ان يوافق عامله في معناه ولفظه معا
او في معناه دون لفظه فان وافق المصدر لفظ فعله ومعناه بان اتحدت
مادته ومادة عامله فهو لفظي كما تقدم من الامثلة فان وافق معني فعله

دون لفظه بان اختلفت مادته ومادة فعله فهو معنوي نحو جلست قعودا
وقمت وقوفا فالجلوس والقعود بمعنى واحد وكذا القيام والوقوف ولكن
المادة مختلفة وعلم من كلامه انه لا يشترط في المفعول المطلق ان يكون ناصبه
من لفظه اكتفا بالموافقة في المعنى وبه جزم ابن الحاجب ونظر بعضهم فيما
ان الجلوس والقعود بمعنى واحد لثبوت الفرق بينهما في المعنى الا ترى انه
يقال للزمن مقعد ولا يقال انه مجلس قال الامام الراغب رحمه الله القعود
انما يقابل به القيام والجلوس انما يقابل به الاتكا فيقال للقايم اقعد وللنايم اجلس
فقد بان تباينهما وافتراقهما والمصدر اسم الحدث الجاري على الفعل الصادر
من الفاعل او القايم بذاته بخلاف اسم المصدر فانه وان دل على الحدث
لكنه غير جار على الفعل كالغسل والوضوء وتعريفه اي حد المصدر الذي
فهم المبتدي بيانا ان يقال هو الذي يجي ثالثا في تصريف الفعل كما اذا قيل
لك صرف نحو ضرب فانك تقول ضرب يضرب ضربا فجي بالمصدر لانه
وقع ثالثا في تصريف الفعل وقد جرى العرف بتقديم الماضي والاتيان بالمضارع
بعده ثم المصدر والا فلا يمتنع التكلم بالمصدر بعد الماضي وقد تنصب اشيا
على المفعول المطلق وان لم تكن مصدرا لدلالتها عليه وذلك على سبيل
النيابة عن المصدر فمن ذلك نحو كل وبعض حال كونهما مضافين للمصدر
نحو فلا تميلوا كل الميل فكل مفعول مطلق نايب عن مصدر محذوف والاصل
فلا تميلوا ميلا كل الميل ومثاله نحو ولو تقول علينا بعض الاقاويل وضربته
بعض الضرب وهذا مما ناب عن المصدر المبين لنوع عامله وكالعدد والتمييز
لمصدر نحو فاجلدوهم ثمانين جلدة فثمانين مفعول مطلق نايب عن المصدر
المحذوف والاصل فاجلدوهم جلدا ثمانين وجلدة تمييز وكاسما الالات المعدة

للفعل نحو ضربته سوطا او عصى او مقرعة والاصل ضربته ضربا بسوط او عصى
او مقرعة ثم توسع في الكلام بحذف المصدر واقيمت الالة مقامه وهذا والذي
قبله مما ناب عن المبين لعدد عامله واما النايب عن المؤكد لعامله فلم يمثل له نحو
اغتسل غسلا والله انبتكم من الارض نباتا باب المفعول فيه وهو المسمى
عند البصريين ظرف الزمان وظرف المكان لوقوع الفعل فيه اذ لا بد له من زمان
ومكان يقع فيه فظرف الزمان هو اسم الزمان المنصوب باللفظ الدال على
المعنى الواقع فيه بتقدير معنى في الدالة على الظرفية فخرج عن ذلك ما نصب بتقدير
في ولم يكن اسم زمان ولا مكان نحو وترغبون ان تنكحوهن اذا قدر في وما نصب
من اسم الزمان لا بتقدير في نحو تخافون يوما فانه مفعول به لا فيه وما كان مرفوعا
او مخفوضا منه فانه ليس بظرف والنصب حكم وقد تقدم انه لا بد منه في التعريف
وقد ذكر المؤلف عدة من ظرف الزمان يصدق عليها التعريف وهي نحو قولك
صليت اليوم واعتكفت الليلة وجيتك غدوة وبكرة وسحرا وغدا او عتمة
وصباحا ومساء ولا اكلمك ابدا او امدا وحينا وعاما وشهرا واسبوعا وساعة
وظرف المكان هو اسم المكان المنصوب باللفظ الدال على المعنى الواقع فيه
بتقدير معنى في الدالة على الظرفية وقد ذكر منه ايضا عدة امثلة نحو جلست
امام الكعبة وخلف المقام وقدام الحطيم وورا الحجر وفوق المنبر وتحت الميزاب
وعند الملتزم ومع الكعبة وازا الحجر الاسود اي مقابله وحذا بالذال المعجمة
وتلقا وهذه الثلاثة الاخيرة معناها واحد تقول هو بازاه اي بحذايه
وجلس تلقاه اي حذاه وهنا الشي ازاه وكذلك امام وقدام معناهما واحد
وكذا خلف وورا وثم بفتح الثا المثلثة اسم اشارة للمكان البعيد كما مر وهنا بضم
الها اشارة للمكان القريب وبفتحها وكسرها مع تشديد النون للمكان البعيد

كما مر ايضا وجميع اسما الزمان معرفة كانت او منكرة محدودة كيوم وشهر او غير
محدودة كحين وزمان تقبل النصب على الظرفية بتقدير في لا فرق في ذلك
بين المختص منها بوصف او بغيره وبين المعدود والمبهم ونعني بالمختص
منها ما يقع جوابا لمتى نحو يوم الخميس او اليوم فاذا قيل لك متى صمت فانك
تقول في جوابه مثلا صمت يوم الخميس او اليوم ونعني بالمعدود منها ما يقع
جوابا لكم الاستفهامية كالاسبوع والشهر فاذا قيل كم اعتكفت فانك تقول
مجيبا له اعتكفت اسبوعا او شهرا او عاما ونعني بالمبهم منها ما لا يقع جوابا
لشيء منهما ويدل على قدر من الزمان غير معين كالحين والوقت تقول ابتدا
جلست حينا وساعة ووقتا وتنصب على جهة التوكيد المعنوي لانه لا يزيد
على دلالة الفعل وقضيته عطف المولف المعدود على المختص انه ليس بمختص
وهو ظاهر كلامهم وجزم المرادي بانه من قبيل المختص وعبارة ابن هشام
في جامعه وما صلح من الزمان جوابا لمتى كشهر رمضان فمختص او لكم كيومين
فمعدود او لهما فمختص معدود كاسما الشهور غير ما اضيف اليه شهر وهو الربيعان
ورمضان وغيرهن مبهم كحين واما اسما المكان فلا ينتصب منها على الظرفية
بتقدير في الا ثلاثة انواع الاول المبهم او ما في حكمه والمراد بالمبهم ما لا يختص
بمكان بعينه كاسما الجهات الست اذ ليس لها حد ونهاية معينة وهي
فوق وتحت ويمين وشمال وامام وخلف فان خلفك يتناول ما ورا
ظهرك الى انقطاع الارض وسميت الجهات الست باعتبار الكائن في المكان
فان له ست حالات وما اشبهها في الابهام كارض ومكان والثاني اسما
المقادير الدالة على مسافة معلومة كالميل هو اربعة الاف خطوة والفرسخ
هو ثلاثة اميال والبريد هو اربعة فراسخ نحو سرت ميلا او فرسخا او بريدا
وظاهر

وظاهر عبارته انه ليس بمبهم وبه صرح بعضهم واكثرهم على انه مبهم قال ابن هشام وحقيقة
القول فيه ان فيه ابهاما من جهة انه لا يختص ببقعة بعينها واختصاصا من
جهة دلالته على كمية معينة قال فعلى هذا يصح فيه القولان والثالث
ما كان مشتقا من مصدر عامله سواء كان عامله اسما او فعلا نحو
جلست مجلس زيد قال الله تعالى وانا كنا نقعد منها مقاعد للسمع
ونحو سرني جلوسي مجلسك فان كان مشتقا من غير ما اشتق منه عامله
نحو ذهبت في مرمى زيد ورعيت في مذهب عمرو لم يجز في القياس نصب
شيء منه على الظرفية بل يجب التصريح معه بفي كما يرشد اليه قوله وما
عدا هذه الثلاثة الانواع من اسما المكان لا يجوز انتصابه
على الظرفية فلا تقول جلست البيت ولا صليت المسجد ولا
قمت الطريق بنصب شيء منهن ولكن حكمه ان تجر في الظرفية مصرحا
بها واما قولهم دخلت المسجد وسكنت البيت او الشام فانه منتصب
تشبيها بالمفعول به على التوسع باسقاط الخافض واجري القاصر
مجرى المتعدي الا انه مع دخلت مطرد لكثرة استعماله وهذا هو مذهب
الفارسي واختاره ابن مالك وعزاه لسيبويه وقيل ان ما بعد دخلت
مفعول به ورد بان مصدره فعول وهو من المصادر اللازمة غالبا ولان
نظيره وهو عبرت ونقيضه وهو خرجت لازمان فيكون دخلت كذلك حملا
للنظير على النظير او للنقيض على نقيضه وقيل مفعول فيه حملا له على المكان
المبهم في جواز حذف في منه وذلك لكثرة الاستعمال المستدعية للخفة وصححه
ابن الحاجب وانما اثر ظرف الزمان مطلقا بصلاحيته للنصب على الظرفية
على ظرف المكان لان اصل العوامل الفعل ودلالته على الزمان اقوى من

من دلالته على المكان لانه يدل على الزمان بصيغته وبالالتزام وعلى المكان
بالالتزام فلما كانت دلالته على الزمان قوية تعدى الى المبهم وغيره من الزمان ولما كانت
دلالته على المكان ضعيفة اختص بما ذكره المولف لان في الفعل دلالة عليه في الجملة **باب**
المفعول من اجله ويسمى المفعول لاجله والمفعول له فله ثلاثة اسما **وهو**
الاسم المنصوب الذي يذكر علة و**بيانا لسبب وقوع الفعل** الصادر من
فاعله فالمفعول له سبب حامل للفاعل على الفعل سوا كان علة غايية للفعل
متاخر عنه في الوجود ام لا فالاول **نحو قام زيد اجلالا لعمرو** فاجلالا مصدر منصوب
ذكر علة غايية للفعل فان تصور الاجلال بانه مصلحة مرغوب فيها سبب حامل
للفاعل على الفعل وان كان وجوده في الخارج متاخرا عن وجود الفعل **ومثله**
تقصدتك ابتغا معروفك وكرر المثال للاشارة الى انه لا فرق في ذلك بين المفعول
وغيره ولا بين الفعل المتعدي وغيره والثاني نحو قعدت عن الحرب جبنا
فجبنا مصدر منصوب ذكر علة وسببا للقعود عن الحرب وليس غاية له ووجوده
سابق على وجود الفعل الذي هو المقصود **ويشترط** لجواز نصب المفعول له
امور ثلاثة احدها كونه مصدرا وهذا مستفاد من كونه علة لان العلل انما
تكون بالمصادر لا بالذوات وهل يشترط مع ذلك كونه قلبيا ام لا فيه خلاف جزم
بالاول في التوضيح فلا يجوز عنده جيتك ضرب زيد اي لتضربه وقد يستفاد ذلك
من تمثيل المولف **وثانيها اتحاد زمانه وزمان عامله** بان يكون زمن العلة
والمعلول واحد **وثالثها فاعلهما كما تقدم في المثالين** فان المصدر في كل
منهما زمنه وزمن عامله واحد وكذا فاعلهما **وكقوله تعالى ولا تقتلوا اولادكم**
خشية املاق فالخشية علة للقتل مشارك له في الوقت والفاعل **وقوله تعالى**
ينفقون اموالهم ابتغا مرضات الله فالابتغا علة للانفاق متحد به وقتا
وفاعلا



وفاعلا واما ما ذكر علة ولكن كان مخالفا للمعلل في الزمان او الفاعل او فيهما معا فانه
يمتنع نصبه **و**هذا **لا يجوز تاهبت السفر** بالنصب **لعدم اتحاد الزمان** فان
زمن التاهب سابق على زمن السفر وان كان فاعلهما واحدا **ولا جيتك محبتك**
اياي لعدم اتحاد الفاعل فان فاعل المجي المتكلم وفاعل المحبة المخاطب وان كان
زمنهما واحدا **بل يجب جره باللام** التعليلية او ما يقوم مقامها **تقول تاهبت**
للسفر وقال الشاعر فجيت وقد نضت لنوم ثيابها **وتقول ايضا جيتك**
لمحبتك اياي وقال الاخر واني لتعروني لذكراك هزة ويجوز لك ان تجر بحرف
التعليل المستوفي للشروط المذكورة بكثرة ان كان بال نحو جيتك للطمع
في برك وبقلة ان كان مجردا منهما ومن الاضافة نحو قوله من امكم لرغبة فيكم
جبر ويستوي نصبه وجره في المضاف نحو وان منها لما يهبط من خشية الله
باب المفعول معه هذا خاتمة المفاعيل وجعل اخرها للتردد في كونه قياسيا
او سماعيا ولكون العامل لا يصل اليه الا بواسطة الواو **وهو الاسم المنصوب**
بما سبقه من فعل او ما فيه حروفه ومعناه **الذي يذكر بعد واو بمعنى مع**
لمصاحبته معمول الفعل وهذا هو المراد بقوله **لبيان من فعل معه الفعل**
لا لمشاركته فيه وان اوهم ذلك والمراد بمصاحبته ان يكون مع الفاعل في صدور
الفعل عنه ومع المفعول في وقوع الفعل عليه في زمن واحد **مسبوقا** ذلك الاسم
بجملة فيها فعل او فيها اسم فيه معنى الفعل وحروفه فالاول **نحو جا الامير**
والجيش اي مع الجيش **واستوى الما والخشبة** اي مع الخشبة وعدد المثال
لافادة ان ما بعد الواو قد يكون صالحا لمشاركة ما قبله في حكمه كالمثال الاول
وقد لا يكون كذلك كالثاني الا ترى ان الخشبة لم تكن معوجة حتى تستوي
وانما المقصود ان الما بلغ في ارتفاعه الى الخشبة فاستوى معها اي ارتفع **والثاني**

نحو انا سائر والنيل اي معه ثم الاسم الصالح لكونه مفعولا معه على ثلاثة اقسام
قسم يجب نصبه مفعولا معه وقسم يترجح نصبه مفعولا معه على عطفه
وقسم بعكسه فاشار الى الاول بقوله وقد يجب النصب على المفعولية لمانع
يمنع من العطف نحو المثالين الاخيرين لامتناع العطف فيهما من جهة المعنى
نعم ان قدر استويا بمعنى تساويا لم يمتنع العطف بالرفع في الثاني منهما لان
المعنى حينئذ تساوى الما والخشبة في العلو اي صعد الما حتى بلغ الخشبة
فليست الخشبة ارفع منه ونحو قولك لمن تنه عن القبيح واتيانه لا تنه عن
القبيح واتيانه بالنصب اذ لو جر بالعطف لكان المعنى لا تنه عن القبيح
وعن اتيانه وهو خلاف المعنى المراد ونحو مات زيد وطلوع الشمس بالنصب
اذ العطف يقتضي التشريك في المعنى وطلوع الشمس لا يقوم به الموت
وقوله تعالى فاجمعوا امركم وشركاكم اي مع شركايكم وليست الواو عاطفة
لان اجمع لا يقع على الشركا لا يقال اجمعت شركايي انما يقال جمعت
شركايي واجمعت امري وقد يترجح النصب مفعولا على العطف لامر
صناعي نحو قمت وزيدا لان العطف على ضمير الرفع المتصل لا يحسن
الا مع الفصل ولا فصل فرجح النصب على الرفع لسلامته من ارتكاب وجه
ضعيف عنه مندوحة والفرق بين الرفع والنصب يعني ان النصب
يقتضي مشاركة زيد للمتكلم في القيام في وقت واحد بخلاف الرفع
فان زيدا وان شارك المتكلم في القيام لا يلزم ان يكون قيامهما في وقت
واحد ورجحان النصب فيما ذكر هو ما في التوضيح وجزم ابن الحاجب
في كافيته بوجوبه وكذا ابن هشام في القطر وقال انه الاصح وقد يترجح
العطف عليه اي على النصب نحو المثال الاول وهو جا الامير والجيش

و

ونحو جا زيد وعمرو فالعطف فيهما وفيما اشبههما مما هو خال عن ضعف من
جهة اللفظ والمعنى ارجح لانه الاصل في الواو وقد امكن ويحمل رجحان النصب
او العطف اذا قطع النظر عن مراد المتكلم لاختلاف معنى النصب والرفع اما
اذا نظر اليه فان قصد المعية تعين النصب والا فالعطف فلا يتصور
رجحان فان قلت شرط المفعول معه ان يسبق بفعل او ما فيه معناه وحروفه
فما تصنع في قولهم ما انت وزيدا وكيف انت وقصعة من ثريد بالنصب مع
عدم الشرط المذكور قلت الجواب ان الفعل موجود تقديرا لان انت فاعل بفعل
محذوف والتقدير ما تكون وكيف تصنع فلما حذف الفعل وحده برز ضميره
وانفصل فصل واما المشبه بالمفعول به وهو معمول الصفة المشبهة
باسم الفاعل المتعدي لواحد نحو وجهه من قولك زيد حسن وجهه بنصب
الوجه والاصل زيد حسن وجهه بالرفع لكنهم لما قصدوا المبالغة حولوا الا
الاسناد عن الوجه الى ضمير مستتر في الصفة ترجع الى زيد ليفيد تعميم
الحسن له فقيل زيد حسن اي هو ثم نصب وجهه تشبيها بالمفعول به لان من
لمس وجهه حسن اسناد الحسن الى جملته وليس مفعولا به لان الصفة قاصرة
كفعلها ولا تمييزا لانه معرفة بالاضافة وسياتي الكلام عليه مع زيادة في محله
باب الحال يذكر ويونث لفظا ومعنى هو الاسم المنصوب بالفعل او شبهه
او معناه المفسر لما انبهم من الهيات اي هيات ما هو له وصفاته التي هو
عليها وقت صدور الفعل منه او وقوعه عليه بخلاف التمييز فانه وان كان مفسرا
لكنه للذوات لا للهيئة واما النعت فان حصل به بيان الهية لكنه ضمنا وانما
المقصود به اولا وبالذات تخصيص المنعوت وباب الحال مفسر لبيان هية
ما هو له اما من الفاعل نحو جا زيد راكبا فراكبا حال من زيد مبين لهيئة

وقت مجيئه فان قلت جا زيد لا يعلم منه علي اي هيئة جا وكذا قوله تعالي فخرج
منها خايفا فخايفا حال من فاعل خرج مبين هيئة وقت خروجه او من
المفعول نحو ركبت الفرس مسرجا فمسرجا حال من المفعول مبين هيئته
وقت وقوع الركوب عليه وكذا وارسلناك للناس رسولا فرسولا حال من
الكاف في ارسلناك مبين هيئته وقت ارساله او منهما معا نحو لقيت عبد الله
راكبين فراكبين حال من عبد الله ومن التا في لقيته والمعني لقيت عبد الله
حال كوني راكبا وكونه راكبا فان قلت لقيت عبد الله راكبا احتمل كون
الحال من الفاعل او من المفعول وتاتي الحال ايضا من المجرور بحرف
نحو مررت بهند جالسة او بمضاف ان كان المضاف بعضه نحو لحم اخيه
ميتا او كبعضه نحو ان اتبع ملة ابراهيم حنيفا او عاملا في الحال نحو
مرجعكم جميعا ولا تكون الحال الا نكرة لان المقصود بيان الهيئة وهو
حاصل بالنكرة فلا حاجة الي تعريفه احترازا عن العبث والزيادة لا لغرض
فان وقع في كلامهم بلفظ المعرفة اول بنكرة محافظة علي ما اشترط للحال
من لزوم التنكير نحو جا زيد وحده فوحده معرفة بالاضافة وهو حال
من زيد فيئول بنكرة اما من معناه كما في هذا المثال اي جا زيد منفردا
او من لفظه كما في قولهم رجع عوده علي بديه وفعل ذلك جهده وطاقته
اي رجع عايدا وفعل جاهدا ومطيقا والغالب في الحال كونه مشتقا
من مصدر للدلالة علي متصف به كما تقدم وقد يقع جامدا مؤولا
بمشتق كان دل علي تشبيه نحو رايت الجارية قمرا فقمرا حال من الفاعل
وهو جامد مؤول بمشتق اي مضية وكان دل علي مفاعلة من الجانبين
نحو بعت البر يدا بيد فيدا حال من الفاعل والمفعول وبيد بيان وفيه

معني المفاعلة اي متقابضين وكان دل علي ترتيب نحو ادخلوا رجلا رجلا او رجلين
رجلين او رجالا رجالا وضابطه ان ياتي بالتفصيل بعد ذكر المجموع مجزا مكررا
قاله الرضي والمختار كما قال المرادي ان الجزء الثاني وما قبله منصوبان بالعامل
لان مجموعهما هو الحال فان الحالية مستفادة منهما اي مترتبين لا من احدهما
ونظيره في الخبر هذا حلو حامض ولا يكون الحال الا بعد تمام الكلام اي بان تقع
بعد جملة تامة مركبة من مبتدا وخبر او من فعل وفاعل فلا يكون ركنا للكلام بمعني
انه ليس احد جزئي الجملة وان توقف حصول الفايدة عليه وليس المراد بتمام
الكلام بدليل قوله تعالي ولا تمش في الارض مرحا وقوله وما خلقنا السموات
والارض وما بينهما لاعبين الا تري ان الكلام لا تتم فايدته المقصودة بدون ذكر
مرحا ولاعبين ولا يكون صاحب الحال وهو من الحال وصف له في المعني الا
معرفة كما تقدم في الامثلة لانه محكوم عليه في المعني والاصل في المحكوم عليه التعريف
او نكرة بمسوغ من المسوغات لتقربه حينيذ من المعرفة كما يقع المبتدا نكرة بمسوغ
فصاحب الحال بمنزلة المبتدا وهي بمنزلة الخبر فمن المسوغات ان يتقدم عليه
الحال نحو في الدار جالسا رجل فجالسا حال من رجل وسوغ مجيه منه تقدمه
عليه وقيل انه حال من الضمير المستكن في الظرف وهو ظاهر ويلزم علي الاول مجي
الحال علي المبتدا وجواز الاختلاف بين عامل الحال وصاحبها والصحيح المنع
وان جعل رجل في المثال فاعلا بالظرف لزم عمل الظرف من غير اعتماد وهو ضعيف
ومن المسوغات ان يكون صاحبها مخصصا اما بوصف كما سياتي او باضافة
وذلك نحو قوله تعالي في اربعة ايام سوا فسوا حال من اربعة لاختصاصها
بالاضافة الي ايام او واقعا بعد نفي وذلك نحو قوله تعالي وما اهلكنا من
قرية الا لها منذرون فجملة لها منذرون حال من قرية وهي نكرة عامة

لوقوعها في سياق النفي او من التخصيص بالوصف نحو قراءة بعضهم ولما جاءهم كتاب
من عند الله مصدقاً بالنصب فمصدقا حال من كتاب وهو نكرة لتخصيصه
بالظرف ولا يتعين ذلك لجواز كونه حالا من الضمير المستكن في الظرف بعد حذف
الاستقرار وقد يقع صاحب الحال نكرة بلا مسوغ كقولهم عليه مائة بيضاً
وفي الحديث فصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قاعدا وصلى وراءه رجال
قياما ولا يقاس عليه ويقع الحال ظرفا كما يقع الخبر ظرفا نحو رايت الهلال
بين السحاب فبين ظرف مكان في موضع الحال من الهلال وجارا ومجرورا
نحو فخرج على قومه في زينته ففي زينته في موضع الحال من الضمير المستتر
في خرج ويتعلقان اذا وقع كل منهما حالا بمستقر ان قدرا في موضع المفرد
او استقر ان قدرا في موضع الجملة حال كونهما محذوفين وجوبا لكونهما
كون مطلق وشرط الظرف وعديله ان يكونا تامين كما تقدم فلو كانا
ناقصين لم يقعا حالا ويقع الحال جملة اسمية او فعلية فيحكم على محلهما
بالنصب خبرية او محتملة للصدق والكذب لا انشائية لان الحال قيد لعاملها
والقيود تكون ثابتة باقية مع ما قيد بها والانشا لا خارج له فلا يصلح
للقيد ولا بد لها حينئذ من رابط يربطها كما اشار الى ذلك بقوله
مرتبطة تلك الجملة الواقعة حالا اما بالواو والضمير معا نحو الم تر الى الذين
خرجوا من ديارهم وهم الوف فجملة وهم الوف حال من فاعل خرجوا وهي
مرتبطة بالواو والضمير وهو هم او مرتبطة بالضمير فقط نحو اهبطوا
بعضكم لبعض عدو فبعضكم مبتدا وعدو خبره ولبعض متعلق
بالخبر والجملة حال من فاعل اهبطوا وهي مرتبطة بالضمير فقط وهو
الكاف والربط بالضمير وحده في الجملة الاسمية ضعيف او مرتبطة بالواو
فقط

فقط نحو لئن اكله الذئب ونحن عصبة فجملة ونحن عصبة حال من الذئب
مرتبطة بالواو فقط ولا مدخل لنحن في الربط لعدم عوده الى صاحب الحال
وقد استشكل بعضهم وقوع مثل هذه الجملة حالا مع انها ليست مبينة لهيئة
الفاعل او المفعول بل لهيئة زمن الفعل وقد قالوا الحال ما يبين هيئة الفاعل
او المفعول واذا وقعت الجملة الفعلية المصدرة بالماضي حالا فلا بد معها
من قد ظاهرة او مقدرة نحو جاء زيد وقد ركب غلامه ونحو جاؤكم حصرت
صدورهم باب التمييز ويقال له التفسير والتبيين وهو مصدر ميّز
بمعنى المميز بكسر اليا اسم فاعل التمييز هو الاسم المنصوب بما سبقه
من فعل او شبهه او ذات مبهمة المفسر لما انبهم من الذوات باعتبار
الوضع او النسب الكاينة في جمل او شبهها وعبر ابن الحاجب عن هذا بالذات
المقدرة فخرج عن ذلك الحال فانها ليست مفسرة لابهام ذات او نسبة والنعت
فانه مخصص ومقيد ورفع الابهام به انما حصل ضمنا والذات المبهمة
الرافع لابهامها التمييز اربعة انواع احدها العدد الصريح من احد عشر
فما فوقها الى المائة نحو اشتريت عشرين غلاما فان عشرين عدد مبهم تردد
النظر في جنسه فبذكر التمييز ارتفع ذلك الابهام وكذا ملكت تسعين نعجة
وغير الصريح وهو كم الاستفهامية نحو كم عبدا ملكت وقد يكون التمييز واجب
الجر بالاضافة كتمييز الثلاثة والمائة والالف وكم الخبرية كما سياتي فالنصب
ليس صفة لازمة للتمييز بخلاف الحال والثاني المقدار اي ما يعرف به قدر
الشي وهو ثلاثة اقسام لانه اما كيل كقولك اشتريت قفيزا برا او وزن
وذلك كقولك اشتريت منا سمنا ومنه رطل وهو لغة في المن بالتشديد
او مساحة وذلك كقولك اشتريت شبرا ارضا والمراد بالمقدار في هذه

الامثلة هو المقدار لا الالة التي يقع بها التقدير والا لوجبت الاضافة نحو اشتريت
قفيزا برا تريد المكيال الذي يكال به البر والثالث شبه المقدار في الكيل والوزن
او المساحة فشبه الكيل نحو عندي سقاء ماء او نحي سمنا وشبه الوزن نحو مثقال
ذرة خيرا فخيرا تمييز لمثقال ذرة ومثقال ذرة شبيه لما يوزن به وشبه
المساحة نحو اما في السما موضع راحة سحابا ومما يحتمل الوزن والمساحة
قولهم على التمرة مثلها زبدا وانما كانت هذه الامور شبه ما ذكر لا عينه لانها
ليست معدة لذلك وانما تشبهه والرابع ما كان فرعا للتمييز نحو ما هذا
خاتم حديدا فالخاتم فرع الحديد لانه مصوغ منه فيكون الحديد هو الاصل
بهذا الاعتبار ومثله هذا باب ساجا فالباب فرع الساج والساج نوع
من الخشب وهذا جبة خزا فالجبة فرع الخز والخز نوع من الحرير والابعض
في هذا النوع الذي ضعف لن يجوز رفعه وجره وهو الاكثر كما سياتي وقد فهم
من حد التمييز انه قسمان ما يرفع ابهام ذات مبهمة كما تقدم وما يرفع
ابهام نسبة واليه اشار بقوله والمبين لابهام النسبة نوعان محول
وغير محول فالمحول له ثلاث حالات لانه اما محول عن الفاعل نحو
تصبب زيد عرقا وتفقا اي امتلا بكر شحما وطاب محمد نفسا وقوله
تعالى واشتعل الراس شيبا فعرقا تمييز لابهام نسبة التصبب الى زيد
وشحما تمييز لابهام نسبة التفقا الى بكر ونفسا تمييز لابهام نسبة الطيب
الى محمد وشيبا تمييز لابهام نسبة الاشتعال الى الراس والاصل في هذه
الامثلة تصبب عرق زيد وتفقا شحم بكر وطابت نفس محمد واشتعل
شيب الراس فحول الاسناد عن المضاف الى المضاف اليه فحصل ابهام في
النسبة ثم جيء بالمضاف الذي كان فاعلا وجعل تمييزا مبالغة وتاكيدا
فان

فان ذكر الشيء مجملا ثم مفسرا اوقع في النفس من ذكره مفسرا اولا واما محول
عن المفعول نحو وفجرنا الارض عيونا فعيونا تمييز لابهام نسبة التفجير الى الارض
والاصل وفجرنا عيون الارض فحول الاسناد عن المفعول الذي هو مضاف
وجعل تمييزا واوقع الفعل على الارض ومثله غرست الارض شجرا او محول عن
غيرهما بان يكون محولا عن المبتدا وهو الواقع بعد اسم التفضيل نحو انا
اكثر منك مالا اصله مالي اكثر منك فحذف المضاف وانفصل الضمير المضاف
اليه واقيم مقام المضاف وارتفع فصار اللفظ انا اكثر منك ثم جيء بالمحذوف
تمييزا ومثله نحو زيد اكرم منك ابا واجمل منك وجها الاصل ابو زيد اكرم منك
ووجهه اجمل منك وشرط هذا التمييز ان يصلح للفاعلية بعد جعل اسم التفضيل
فعلا كما في هذه الامثلة والناصب له اسم التفضيل او غير محول عن شيء اصلا
وهو النوع الثاني نحو امتلا الاناء ماء لان مثل هذا التركيب وضع ابتداء هكذا
غير محول واكثر وقوعه بعد ما يفيد التعجب نحو ما احسنه رجلا واحسن
به ابا وحسبك به ناصرا ولله دره فارسا اي لله در فروسيته وهو مدح له بكمال
في فروسيته والدر في الاصل مصدر در اللبن يدر ويسمى اللبن نفسه درا وهو
هنا كناية عن فعل الممدوح الصادر عنه اي العجب فعله ويحتمل التعجب من
لبنه الذي ارتضعه من ثدي امه اي ما اعجب هذا اللبن الذي نزل منه
مثل هذا الولد الكامل في هذه الصفة والمؤلف رحمه الله مثل به للتمييز عن
النسبة وانما ياتي اذا كان مرجع الضمير معينا معلوما والا فهو من غير باب
تمييز المفرد كما مثل به صاحب المفصل وكذا المرادي وقيل ان فارسا منصوب
على الحال والمعنى التعجب منه في حال كونه فارسا قال الدماميني والتمييز
اولى لانه مطلق والحال مقيد بحالة وتصح بحكم بمن في له دره فارسا

دليل على انه تمييز ولا يكون التمييز عند البصريين الا نكرة فان ورد بلفظ المعرفة
اول بنكرة معنى كقوله وطبت النفس يا قيس عن عمرو ولا يكون من تمام الكلام بعده
بالمعنى المتقدم في الحال اي بان يقع بعد جملة تامة وان توقف حصول الفا
عليه وقد يقع بعد تمام الكلام نحو عشرون درهما عندي والناصب
لتمييز الذات المبهمة هو تلك الذات كعشرين في عشرين درهما وصح عملها وان
كانت جامدة لشبهها باسم الفاعل لانها طالبة له في المعنى والناصب لتمييز
النسبة هو الفعل المسند كطاب زيد نفسا او شبهه نحو زيد متصبب
عرقا وزيد اجمل منك وجها وانما اقتصر على الفعل لانه الاصل ولا يتقدم
التمييز مطلق على عامله مطلقا اي جامدا او متصرفا فلا يقال زيتا رطلا
ولا رجلا ما احسنه ولا نفسا طاب محمد لما تقدم من المقصود الابهام اولا ثم
التفسير وان آلة الابهام وتقديمه على العامل ينافي ذلك المقصود والله اعلم
وجوز تقديمه على الفعل المتصرف كقوله وما كان نفسا بالفراق تطيب وقاس
على ذلك المازني والمبرد والكسائي واختاره ابن مالك في شرح العمدة
باب المستثنى هو المذكور بعد الا او احدى اخواتها مخالفا لما قبلها
نفيا واثباتا وادوات الاستثنا الذي هو اخراج ما بعد الا او احدى
اخواتها من حكم ما قبلها ايجابا وسلبا ثمانية وهي اربعة اقسام الاول
حرف باتفاق وهو الا وبدا بها لانها اصل ادواته والثاني اسمان باتفاق
وهما غير وسوى بلغاتها الاربعة فانه يقال سوى بكسر السين والقصر
كرضى وسوى بضمها والقصر كهدى وسوا بفتحها والمد كسما وسوا
بكسرها والمد كبنا وهذه اغربها وقل من ذكرها والثالث فعلان باتفاق
وهما ليس ولا يكون ذكر الاتفاق منتقد اما ليس فالخلاف فيها مشهور فمنهم
من

من ذهب الى حرفيتها مطلقا ومنهم من خص ذلك بما اذا كانت للاستثنا والاصح
انها فعل كما تقدم في صدر المقدمة واما لا يكون فلا يحسن ان يعد فعلا فضلا
ان يعد متفقا على فعليته لانه مركب من حرف وفعل والمركب منهما لا يكون فعلا
ومن عده فعلا فقد تجوز في الكلام والرابع متردد بين الفعلية والحرفية فيستعمل
تارة فعلا وتارة حرفا وهو خلا عند الجميع وعدا عند سيبويه وحاشا عند
المبرد والمازني ومن تبعهما ويقال فيها حاشى بحذف الالف الاخيرة وحشا
بحذف الاولى وقيد ابن الحاجب حرفيتها بالاستثنا اذا علمت ذلك فالمستثنى
بالا ينصب وجوبا اذا كان الكلام قبلها تاما موجبا بفتح الجيم تاخر المستثنى
عن المستثنى منه او تقدم عليه والكلام التام هو ما ذكر فيه المستثنى منه والا
والموجب هو الذي لم يتقدم عليه نفي او شبهه من نهي او استفهام نحو قوله
تعالى فشربوا منه الا قليلا فقليلا مستثنى بالا وهو واجب النصب وما
قبله وهو شربوا كلام تام لذكر المستثنى منه وهو الواو في شربوا وموجب
لعدم تقدم نفي او شبهه عليه وكقولك قام القوم الا زيدا وخرج الناس
الا عمرا وينصب وجوبا بالشرط المذكور سوا كان الاستثنا متصلا بان كان
المستثنى بعض المستثنى منه كما مثلنا او منقطعا بان لم يكن كذلك سوا كان
من جنسه
المستثنى منه نحو قام القوم الا زيدا مشيرا بالقوم الى جماعة خالية عن زيد او لم
يكن نحو قام القوم الا حمارا ولا بد حينئذ ان يكون ما قبل الا دالا على ما يستثنى
على ما ذكره بعضهم كما قيل ولعل الاحسن قام القوم الا تبعانا وانما وجب
نصبه لامتناع البدل لاقتضائه فساد المعنى لان المبدل منه في حكم الساقط
كذا قيل والناصب للمستثنى المتصل هو الا عند ابن مالك ومن تبعه وقيل
ما قبل الا من فعل او شبهه بواسطة الا وقيل غير ذلك واما المنقطع فالناصب

له عند سيبويه علي ماقبله بكثير من المتاخرين لما راوا ان الا فيه بمعني
لكن قالوا انما هي الناصبة نصب لكن للاسما وخبرها محذوف وفي الغالب
وان كان الكلام قبلها تاما غير موجب بان تقدمه نفي او شبهه جاز في المستثني
متصلا او منقطعا البدل اي بدل بعض عند البصريين فيعرب باعراب
ما قبله من رفع ونصب وجر وجاز فيه النصب علي الاستثنا ولكن الارجح
في المستثني المتصل البدل اي جعل المستثني بدلا من المستثني
منه فيتبعه في اعرابه نحو قوله تعالي ما فعلوه الا قليل منهم برفع قليل
بدل من الواو في فعلوه بدل بعض من كل ونحو ما رايت القوم الا زيدا وما مررت
بالقوم الا زيد وانما رجح الاتباع للمشاكلة واذا تعذر الابدال علي اللفظ تابع
ابدل علي المحل نحو ما جاني من احد الا زيد برفع زيد علي البدلية من محل احد
وهو الرفع لانه فاعل نحو ما جاني ولا يجوز جره حملا علي اللفظ لان البدل
في نية تكرار العامل فيلزم زيادة من في الاثبات وهي غير جايزة عند
الجمهور والمراد بشبه النفي فيما تقدم النهي نحو ولا يلتفت منكم احد الا
امراتك بالرفع في قراءة ابي عمرو وابن كثير فامراتك بدل بعض من كل
والاستفهام نحو ومن يقنط من رحمة ربه الا الضالون بالرفع في قراءة
الجميع فالضالون بدل بعض من فاعل يقنط المستتر فيه ولم يوت معه
ولا مع ما قبله بضمير لان قوة تعلق المستثني بالمستثني منه تغني عن الضمير
فالارفع ما قيل انه لا يصح اعراب ما ذكر بدلا لان بدل البعض لا بد فيه من ضمير
والنصب في المستثني المتصل عربي جيد وقد قري به في السبع في قليل
من قوله تعالي ما فعلوه الا قليلا منهم وفي امراتك من قوله تعالي ولا يلتفت
منكم احد الا امراتك وقيل بالنصب استثنا من اهلك لا من احد واستشكل
بان



بان ذلك يمنع من الاسرى بها وقد اسرى بها وان كان الاستثنا منقطعا
فالحجازيون يوجبون النصب علي الاستثنا نحو ما فيها احد الا حمارا وعليه
قراءة السبعة ما لهم به من علم الا اتباع الظن بنصب اتباع وتميم يجوزونه
اي النصب حيث امكن تسلط العامل علي المستثني ويجيزون الاتباع
للمستثني منه في اعرابه نحو ما قام القوم الا حمارا بالنصب والا حمار بالرفع ونحو
ما رايت القوم الا حمارا بالنصب لا غير وما مررت باحد الا حمارا بالنصب
والا حمار بالجر ويقرون الا اتباع الظن بالرفع علي انه بدل من العلم باعتبار
المحل بدل بعض تنزيلا لما ليس من الجنس منزلة الجنس ولا يجوز ان يقرا
بالخفض علي الابدال باعتبار اللفظ لما تقدم قريبا واما اذا لم يمكن تسلط
العامل علي المستثني نحو ما زاد هذا المال الا ما نقص فالنصب واجب عند الجميع
وان كان الكلام قبلها ناقصا وهو الذي لم يذكر فيه المستثني منه
ويسمي حينيذ استثنا مفرغا لان ما قبل الا تفرغ لطلب ما بعدها فالمستثني
مفرغ له كان اعراب المستثني الذي بعد الا علي حسب العوامل المقتضية
له اذ لا اثر لالا في اللفظ فيعطي ما يستحقه لو لم توجد الا من رفع ونصب
وخفض وشرطه كون الكلام غير ايجاب بان يشتمل ما كان علي نفي او شبهه
ليفيد فايدة صحيحة نحو ما قام القوم الا زيد برفع زيد علي الفاعلية
وما رايت الا زيدا بنصبه علي المفعولية وما مررت الا بزيد بجره
بالبا كما لو لم توجد الا والاستثنا في ذلك من اسم عام محذوف مقدر ما قام
الا زيد ما قام احد الا زيد وكذا الباقي وهذه امثلة النفي واشار اليه
بمثال من القران كقوله تعالي وما محمد الا رسول ومثال النهي ولا تقولوا
علي الله الا الحق فالحق منصوب علي المفعولية بتقولوا ولا تجادلوا اهل

الكتاب الا بالتي هي احسن بجرّ ما بعدها الّا لان ما قبلها يطلب مجرورا الاصح
وشال الاستفهام نحو فهل يهلك الا القوم الفاسقون والاستثنا المفرغ
من قبيل المتصل ويكون في الاحوال والظروف والمصادر وربما وقع بعد الا
ايجاب عند وجود قرينة تدل على ان المراد بالمستثنى منه بعض
معين يدخل فيه المستثنى قطعا نحو قرات الا يوم الجمعة اي قرات
كل يوم من ايام الاسبوع الا يوم الجمعة وهذا معنى صحيح بخلاف جاني
الا زيد اي جاني كل احد الا زيد فانه معنى غير صحيح **والمستثنى**
بغير وسوى بلغاتها المتقدمة **مجرور** دايما **بالاضافة** اي باضافتهما
اليه لملازمتهما الاضافة والمضاف اليه مجرور لا غير والاصل في غير
ان تكون صفة بمعنى مغاير نحو جاني رجل غير زيد لكنها حملت
على الا واستعملت في الاستثنا كما حملت الا عليها واستعملت صفة نحو
لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا والسبب في حمل كل منهما على الاخر
دلالة كل منهما على المغايرة **ويعرب غير** لفظا **وسوى** تقديرا على ما اختاره
ابن مالك **بما يستحقه المستثنى بالا** من الاعراب في ذلك الكلام وقد
عرفت تفصيله وكونهما لما جزيا المستثنى انتقل اعرابه اليهما **فيجب**
نصبهما بعد الكلام التام الموجب كما **في نحو قاموا غير زيد او سوى**
زيد ويجوز الاتباع للمستثنى منه في اعرابه **والنصب** بعد الكلام
التام المنفي كما يرفع غير وسوى ونصبهما والارجح الاتباع في المتصل
والنصب في المنقطع عند تميم ان امكن تسلط العامل على المستثنى نحو
فيها احد غير حمار واوجبه الحجازيون حوا اذا قيل ما قام القوم غير زيد
وعمرو جاز جر عمرو عطفا على لفظ زيد ورفعه حملا على المعنى لان المعنى

ما قام الا زيد وعمرو ومع الا لا يجوز الا مراعاة اللفظ
ويعرب بحسب العوامل
بعد الكلام المنفي غير التام كما **في نحو ما قام غير زيد او سوى زيد** برفعهما
وما رايت غير زيد او سوى زيد بنصبهما **وما مررت بغير زيد او سوى**
زيد بجرهما **واذا مدت سوى** فان قيل فيهما سوا بالمد مع فتح السين وكسرها
كان اعرابها ظاهرا في اخرها **واذا قصرت** من غير همزة في اخرها مع كسر
السين وضمها **كان** اعرابها **مقدرا على الالف** اي في الالف منع من ظهوره
التعذر **والمستثنى بليس ولا يكون منصوب لا غير** وانما وجب نصبه
لانه خبرهما نحو قام القوم ليس زيدا ولا يكون زيدا بنصب زيدا على
انه خبرهما واسمها ضمير مستتر فيهما وجوبا عايد على اسم الفاعل المفهوم من
الفعل السابق اي ليس القايم او لا يكون القايم زيدا وجملة الاستثنا هل
هي حال فمحلها النصب او مستانفة فلا محل لها قولان صحح ابن عصفور الثاني
والمستثنى بخلا وعدا وحاشا يجوز جره بها والجر بالاوليين قليل ولقلته
لم يحفظه سيبويه في عدا **ونصبه** الا وهذا عند غير سيبويه اما عنده
فالنصب متعين بعدا والجر بحاشا فانه التزم فعلية عدا وحرفية حاشا
نحو قام القوم خلا زيدا بالنصب **وخلا زيد** بالجر **وعدا زيدا** بالنصب
وعدا زيد بالجر **وحاشا زيدا** بالنصب **وحاشا زيد** بالجر **فان جررت**
بكل منها المستثنى **فهي حروف جر** غير متعلقة بشي والاولى حرفا جر
وان نصبت بكل منها **فهي افعال** ماضية متعدية الى المستثنى وفاعلها
ضمير مستتر فيها وجوبا يعود الى ما عاد اليه اسم ليس ولا يكون في محل الجملة
المستثناة بها البحث السابق فيهما وبحل جواب الوجهين اذا تجردت
من ما كما يعلم من كلامه الاتي **الا ان سيبويه لم يسمع في المستثنى بحاشا**

الا الجر فالتزم حرفيتها واوجبته كما تقدم ونقل النصب وغيره سمع النصب
ايضا مجوّزه والمثبت مقدم على النافي ولا يستثنى لها الا فيما فيه تنزيه
نحو ضربت القوم حاشا زيد وكذلك حاشا زيد لفوات معنى التنزيه
كذا قال ابن الحاجب وجزم به الرضي وقد تستعمل للتنزيه فقط فتكون
اسما مبنيا نحو قلن حاش لله ما علمنا عليه من سوء وتدخل ما المصدرية
بعدا وخلا فيتعين حينئذ النصب بهما للمستثنى لان ما المصدرية
لا تدخل الا على الفعل وجوز جمع الجر بهما بتقدير ما زائدة قال في المغني
فان قالوا ذلك بالقياس ففاسد لان ما لا تزاد قبل الجار والمجرور بل بعده
نحو عما قليل وان قالوا بالسماع فهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه
ولا تدخل ما بحاشا الا نادرا بخلاف عدا وخلا تقول قام القوم ما عدا زيدا
بالنصب لا غير وقال لبيد الا كل شيء ما خلا الله باطل ومحل ما وصلتها
نصب على الحال اي مجاوزين زيدا او على الظرفية على تقدير مضاف اي
وقت مجاوزتهم زيدا قال ابو حيان والافعال التي يستثنى بها لا تقع في
المنقطع لا تقول ما في الدار احد خلا حمارا واما خبر كان واخواتها
وخبر الحروف المشبهة بليس وخبر افعال المقاربة واسم ان واخواتها
واسم لا التي لنفي الجنس نصبا فتقدم الكلام عليها في المرفوعات استطرادا
فلا حاجة الى اعادتها واما التوابع اي من جملتها تابع المنصوب المقصود
بالذكر فسيأتي الكلام عليها ان شاء الله تعالى فلما انهى الكلام على المنصوبات
اخذ يتكلم في المخفوضات فقال باب المخفوضات من الاسماء ذكر
الظرف لبيان الواقع لا للاحتراز والمخفوضات اسما مشتملة على
علم المضاف اليه وهو الجر سواء كان بالكسرة او بالفتحة او اليا المخفوضات

المشهورة



المشهورة ثلاث مخفوض بالحرف ومخفوض بالاضافة اي بسببها لان الاصح
ان المضاف عامل في المضاف اليه ومخفوض بالتبعية عند بعضهم وهذا هو
المراد بقوله وتابع للمخفوض بالحرف او المضاف وهو ضعيف لان العامل
في التابع هو العامل في المتبوع في غير البدل فيرجع الجر في التابع الى
الجر بالحرف او الاضافة واما الجر بالمجاورة فهو شاذ ولهذا لم يذكره فالمخفوض
بالحرف هو ما يخفض بمن والى وعن وعلى وفي والبا واللام والكاف وحتى
والواو التي للقسم والتا المثناة فوق له ايضا ورب بضم الرا ومذ ومنذ
فهذه اربعة عشر حرفا كلها مستوية في الاختصاص بالاسما والدخول
عليها لمعان في غير ما لم يتعرض لها المولف فاستحقت ان تعمل به فالسبعة
الاولى مشتركة بين الظاهر والمضمر فتارة تجر الاسم الظاهر زمانا او
غيره وتارة تجر المضمر ولهذا قدمها مثاله من نحو منك ومن نوح والى نحو
الى الله مرجعكم وفي نحو اليه مرجعكم وعن نحو طبقا عن طبق رضي الله
عنهم ورضوا عنه وعلى نحو وعليها وعلى الفلك وفي نحو وفي الارض ايات وفيها
ما تشتهي الانفس والبا نحو امنوا بالله لعنوا به واللام نحو لله ما في السموات لله
ما في السموات واما السبعة الاخيرة فهي تختص بالظاهر اي تخفضه ولا تدخل
على المضمر وتنقسم بالنسبة الى عملها فيه اربعة اقسام فمنها ما لا يختص بظاهر
بعينه بل يجر اي ظاهر كان وهو ثلاثة احرف الكاف وحتى والواو فمثال الكاف
نحو وردة كالدهان وزيد كالاسد وقد تدخل على المضمر في ضرورة الشعر
كقوله وام اوعال كها او اقربا ومثال حتى نحو حتى مطلع الفجر وقولهم اكلت
السمكة حتى راسها بالجر وقد تدخل في الضرورة على الضمير ايضا كقوله
انت حتاك تقصد كل فج وانما قال بالجر لان ما بعد حتى في المثال

يجوز رفعه ونصبه ايضا كما سياتي فلا يجوز بحتي الا اخرا او متصلا باخر فلا
يقال سهرت البارحة حتي نصفها واتي بمثالين للاشارة الي ان الجر بها تارة يكون
واجبا وذلك اذا كان ما بعدها اسما غير داخل فيما قبلها كالاية وتارة يكون
جايزا وذلك اذا كان جزوا مما قبلها ولم يتعين دخوله كالمثال وانما امتنع
العطف بحتي في الاية لانها انما تعطف بعضا علي كل حال كما سياتي ومثال
نحو والله والرحمن ولا يجمع بينها وبين فعل القسم بخلاف القسم ومنها ما يختص
جره بالله اي بلفظه ولفظ رب حال كونه مضاف للكعبة او ليا المتكلم
وهو حرف واحد وهو التا اي تا القسم ولا يجمع بينها وبين الفعل ايضا
نحو تالله تفتؤ ونحو ترب الكعبة وتربي لافعلن والغالب دخولها علي لفظ
الجلالة وندر خفضها به لغير ذلك كقولهم وتحياتك ومنها ما يختص جره
بالزمن الغير المستقبل وهو حرفان مذ ومنذ ماضيا كان وهما فيه
بمعنى من نحو ما رايته منذ يوم الجمعة او مذ يومين او حاضرا وهما
فيه بمعنى في نحو ما رايته منذ او مذ يومنا ولا يدخلان علي زمن مستقبل
ولا مبهم فان دخلا علي جملة حكم بظرفيتهما واضافتهما اليها او الي زمن مضاف
اليها نحو ما رايته مذ جاني او منذ كان عندي او علي اسم مرفوع نحو ما رايته
منذ يوم الجمعة او مذ شهرنا فهما مبتدان بمعنى اول المدة او جميعها
وما بعدهما خبرا او بالعكس ومنها ما يختص جره بالنكرات غالبا
وهو حرف واحد رب بضم الرا والغالب في مجرورها وصفه وقيل بوجوبه
لانها للتقليل نوع من جنس ومن وصف النكرة يستفاد نوع الجنس
واختاره ابن الحاجب نحو رب رجل في الدار ولها صدر الكلام من بين
حروف الجر لانها موضوعة لانشا التكثير في التقليل واستعمالها في الاول
كثير

كثير ومنه قوله عليه الصلاة والسلام يا رب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة
ومن الثاني نحو الا رب مولود وليس له اب وذكر في المغني ان رب حرف زايد لا يتعلق
بشي ومحل مجرورها في نحو رب رجل صالح عندي رفع علي الابتدا وفي
نحو رب رجل صالح لقيت نصب علي المفعولية وفي نحو رب رجل صالح لقيته رفع
او نصب كما في هذا القينه ويجوز مراعات محله كثيرا وان لم يجز نحو مررت
بزيد وعمرا الا قليلا وقد تدخل علي ضمير غايب ملازم للافراد وان كان التمييز
مثنى او مجموعا والتذكير وان كان مونثا والتفسير بتمييز بعده مطابق
للمعنى نحو قوله ربه فتية دعوت الي ما يورث المجد دايبا فاجابوا ونحو
ربه رجلين وربه رجالا وربه امراتين وربه نسا واوجب الكوفيون
لرجوعه الي متقدم في الذهن كالضمير في نعم رجلا وقد تحذف رب
اذا كان مجرورها نكرة ويبقى بعد حذفها عملها وجوبا بعد الواو
كقوله وليل كموج البحر ارخى سدوله علي بانواع الهموم ليبتلي وبعد
الفا كثيرا كقوله فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع فالهيتها عن ذي
تمايم محول وبعد بل قليلا كقوله بل مهمه قطعت بعد مهمه وقد
تحذف رب بدونهن ويبقى عملها وحذفها بعد وقد قل منه بعد بل كقوله
رسم دار وقفت في طلله كدت اقضي الحياة من جلله وتزادها كثيرا
بعد من وعن والبا فلا تكفهن عن عمل الجر فمثال من نحو مما خطيئاتهم
ومثال عن نحو عما قليل ومثال البا نحو فبما نقضهم وتزادها بعد الكاف
ورب فالغالب ان تكفهما عن العمل قال سيبويه جعلوهما مع ما
بمنزلة كلمة واحدة فيدخلان علي الجمل الاسمية والفعلية فالاسمية
كقوله اخ ماجد لم يخزني يوم مشهد كما سيف عمرو لم تخنه مضاربه

والفعلية نحو قوله رب بما اوفيت في علم° يرفعن ثوبي شمالات°
وقد لا تكفهما ما بعدهما عليهما فيبقى عملهما كقوله ربما ضربة بسيف
صقيل بين بصرى وطعنة نجلاء وقوله وننصر مولانا ونعلم انه كما
الناس مجروم عليه وجارم ويروى ايضا ومظلوم عليه وظالم فصل
في الثاني من المخفوضات واما المخفوض بالاضافة وهي اسناد اسم الى
غيره تنزيله من الاول منزلة التنوين مما قبله فنحو غلام زيد وضارب
بكر فزيد مخفوض باضافة غلام اليه وكذا بكر مخفوض باضافة ضارب
اليه ويجب عند قصد الاضافة تجريد المضاف من التنوين الظاهر
كما في غلام زيد او المقدر كما في هذه دراهمك وما يشبهها من نوني التثنية
اي المثنى والجمع المذكر السالم وشبههما نحو غلاما زيد واثنا عشر
كثوب وعمرو وعشرو زيد ووجه الشبه كونهما يليان علامة الاعراب
كالتنوين بخلاف نون المفرد وجمع التكسير كشيطان وشياطين فانها
لا تحذف لانتفاء الشبه وانما وجب تجريده من التنوين والنون المذكورة
لانهما يدلان على كمال الاسم والاضافة تدل على نقصانه والشي الواحد
لا يكون كاملا ناقصا في حالة واحدة وهذا هو معنى قول النجم°
سعيد انما حذف التنوين لان لا يجتمع الاتصال والانفصال معا
وما احسن قول بعضهم° كاني تنوين وانت اضافة فحيث تراني
لا تحل مكانيا° واحسن منه والطف قول الاخر° علمته باب المضاف
نقا ولام ورقيبه يغريه بالتنوين° والاضافة المعنوية بالاستقرا على
ثلاثة اقسام منها ما يقدر باللام التي الملك والاختصاص وهو
الاكثر في كلامهم والاصل من الاضافة بدليل ان كل اضافة امتنع جعلها
بمعنى

بمعنى او في بمعنى اللام نحو غلام زيد وثوب بكر اي غلام لزيد وثوب لبكر وما
اشبه ذلك وليس معنى غلام لزيد معنى غلام زيد كما يوهمه اطلاق قولهم هنا
في مثل غلام زيد انه بمعنى اللام كما نبه عليه الرضي وغيره وقال ايضا ولا
يلزم فيما بمعنى اللام ان يصح التصريح بها بل يكفي افادة التخصيص الذي
هو مدلول اللام فقولك طور سيناء بمعنى اللام ولا يصح اظهار اللام في
مثله ومنها ما يقدر بمن البيانية وذلك كثير نحو ثوب خز وباب ساج
وخاتم حديد مما الاول فيه بعض الثاني وصالح لان يخبر عنه به الا ترى ان
المضاف في هذه الامثلة بعض المضاف اليه وصالح لان يخبر عنه بالمضاف
اليه كان يقال مثلا هذا الثوب خز ويجوز في هذا النوع المقدر بمن نصب
المضاف اليه على التمييز فتقول هذا خاتم حديدا او ثوب خزا او باب
ساجا فان المضاف فيه فرع عن التمييز كما تقدم في بابه وقيل على الحال
ويجوز رفعه على انه تابع للمضاف عطف بيان او بدل او نعت متاولا
بالمشتق ويوخذ من كلامه ارجحية الاضافة على غيرها ومنها ما يقدر
بفي كما ذهب اليه ابن الحاجب واختاره ابن مالك وذلك حيث كان
المضاف اليه ظرفا للاول ولكنه قليل نحو بل مكر الليل والنهار ونحو يا
صاحبي السجن وفي الحديث فلا تجدون اعلم من عالم المدينة والاكثرهم°
نفا هذا القسم وما اوهم معنى في فهو محمول على ان الاضافة فيه بمعنى
اللام مجازا والاضافة مطلقا نوعان لفظية اي منسوبة الى اللفظ
لافادتها امرا لفظيا كما سياتي ومعنوية منسوبة الى المعنى لافادتها
معنى في المضاف كما سياتي ولو قدم هذا على قوله اولا والاضافة على°
ثلاثة اقسام وجعل الثلاثة المذكورة اقساما للمعنوية كما اشرنا الي°

الامر ضم

ذلك لكان اولى فان عبارته تقتضي ان اللفظية كالمعنوية في انقسامها الى ما
ذكر من الاقسام وليس كذلك فاللفظية ضابطها امران احدهما في المضاف وامر
في المضاف اليه فالاول ان يكون المضاف صفة تشبه المضارع في كونها للحال
او الاستقبال والثاني ان يكون المضاف اليه معمولا لتلك الصفة فاعلها
او مفعولها قبل الاضافة والمراد بالصفة اسم الفاعل نحو هذا ضارب زيد
الان او غدا ومضروب اسم المفعول مضاف الى مرفوعه معنى ومثله
الصفة المشبهة باسم الفاعل نحو زيد حسن الوجه واما الاضافة المعنوية
فهي ما انتفى فيها الامران اي كون المضاف صفة والمضاف اليه معمولها
نحو غلام زيد او انتفى الاول اي كون المضاف صفة نحو اكرام زيد فان
اكرام مصدر مضاف الى معموله وليس صفة او الثاني فقط نحو هذا
كاتب القاضي فكاتب وان كانت صفة لكنها غير مضافة الى معمولها
ومثله هذا ضارب زيد امس فان اسم الفاعل لا يعمل اذا كان بمعنى
الماضي وكذا اضافة اسم التفضيل نحو زيد افضل القوم ومن المعنوية
ايضا نحو هذا مضروب زيد لان المضاف اليه ليس معمولا للمضاف
وكما تسمى هذه الاضافة معنوية لان فائدتها امر معنوي لانها تنقل
المضاف من الابهام الى التعريف او التخصيص كما سياتي تسمى ايضا
محضة لانها خالصة من تقدير الانفصال وتفيد تعريف المضاف
اليه ان كان المضاف موضوعة ~~لدلالة معلومية~~ اليه معرفة نحو غلام
زيد مشارا به الى غلام معين لان هيئة التركيب الاضافي موضوعة
لدلالة معلومية المضاف ومحل ما قاله المؤلف اذا لم يكن المضاف
شديد الابهام كغير ومثل وهو موضوعة متوغلة في النكرة لا تقبل التعريف
بجي



بجي وحده ورب رجل واخيه فان كان كذلك فلا يتعرف بالمضاف اليه المعرفة
وتفيد تخصيص المضاف بالمضاف اليه ان كان المضاف اليه نكرة او معرفة
والمضاف كغير نحو غلام رجل ومثلك لا يبخل وغيرك لا يجود فغلام وان كان
غير معين لكنه بالاضافة يخصص نحو وج غلام امراة عنه اذ التخصيص
تقليل الاشتراك ولكون هذه الاضافة تفيد ما ذكر وجب تجريد المضاف
من التعريف لانه لو كان معرفة لم يحتج الى تعريف فلا يقال الغلام زيد ولا
زيدكم الالف جرد الاول من ال وقد ما الشيوع في الثاني وكذا لا يجوز اضافة
المعرفة الى النكرة لان الاضافة الى النكرة تفيد التخصيص وهنا التعريف
الذي هو اقوى من التخصيص فتكون الاضافة لغوا واما المضمرات والموصولات
واسماء الاشارة فيمتنع اضافتها لاستحالة سلب التعريف عنها واما الاضافة
اللفظية التي هي اضافة الوصف الى معموله فلا تفيد المضاف تعريفا
لوقوع المضاف فيها صفة للنكرة نحو هديا بالغ الكعبة وحالا نحو ثاني عطفه
ولدخول رب عليه كقوله يارب غابطنا لو كان يطلبكم ومن ثم امتنع مررت بزيد
حسن الوجه ولا تخصيصا لما يعلم مما سياتي وانما تفيد امرا لفظيا وهو
التخفيف في اللفظ اما في لفظ المضاف فقط بحذف التنوين كضارب
زيد فانه اصله ضارب زيدا الضارب فقط بحذف التنوين للاضافة والتخصيص
حاصل قبلها او بحذف النون التالية للاعراب كضاربا زيد وضاربوا عمرو
واما في لفظ المضاف اليه فقط بحذف الضمير واستتاره في الصفة كالقائم
الغلام فان اصله القائم غلامه فحذف الضمير من غلامه واستتر في القائم و
واضيف القائم اليه للتخفيف في المضاف اليه واما في المضاف والمضاف اليه
معا نحو زيد قائم الغلام اصله قائم غلامه فالتخفيف في المضاف بحذف التنوين

وفي المضاف اليه بحذف الضمير واستتاره في الصفة ولكون هذه الاضافة تفيد
التخفيف فقط جاز نحو الضارب زيد والضارب ابي بكر فامتنع الضارب زيد وتسمى
غير محضة لانها في نية الانفصال كما علم مما مر وقد اختلفوا في الجار للمضاف
اليه على اقوال ثلاثة والصحيح منها ان المضاف اليه مجرور بالمضاف
لاتصال الضمير به والضمير لا يتصل الا بعامله لا بالاضافة التي هي معنى
على ما قيل لان المعنى انما يصار اليه في العمل عند تعذر اللفظ ولا بالحرف
المقدر على ما قيل لان اضمار الجار ضعيف ولان معنى غلام زيد غير
معنى غلام لزيد كما تقدم باب اعراب الافعال المضارعة تقدم في
صدر المقدمة ان الفعل من حيث هو ثلاثة انواع ماض وامر ومضارع وان
الفعل الماضي وفعل الامر مبنيان على ما تقدم فيهما وان المعرب من الافعال
انما هو المضارع لكن انما يعرب اذا لم يتصل بنون الاناث فان اتصل
بها بني معها على السكون كما مر ولا بنون التوكيد المباشرة له من غير
حاجز بيني معها على الفتح كما تقدم وتقدم ان الفعل المضارع يدخله
من انواع الاعراب المتقدمة ثلاثة كما ان الاسم المتمكن يدخله
منها ثلاثة الرفع بحركة او حرف والنصب بحركة او حذف حرف والجزم
بحذف حركة او حرف اذا علم ذلك فالاعراب المذكور خاص بالمضارع اي
منفرد به عن قسيميه وهو في حالة تجرده من ناصب وجازم مرفوع
ابدا ورافعه على الصحيح تجرده مما ذكر لا حرف المضارعة ولا حلوله
محل الاسم ويستمر على رفعه حتى يدخل عليه ناصب فينصبه او يعطف
على منصوب او يدخل عليه جازم فيجزمه او يعطف على مجزوم فمثال
تجرده مما ذكر نحو اياك نعبد واياك نستعين يعلم ما تسرون وما

تعلنون



تعلنون ولما ذكر الناصب والجازم اخذ في بيان ذلك مقدما الاول فقال والنواصب
التي تنصبه قسمان قسم متفق على نصبه وهو ما ينصب المضارع بنفسه
وقسم مختلف في انه ينصب المضارع والاصح ان النصب بان مضمرة
بعده وفي عبارته تجوز من جهة تسميته غير الناصب ناصبا فالقسم الاول
المتفق عليه اربعة احدها ان المصدرية بفتح الهمزة وسكون النون
تنصب المضارع ان لم تسبق بعلم او ظن ويبنى معه في تاويل المصدر فيقع فاعلا
نحو يعجبني ان تفعل ومفعولا نحو يريد الله ان يخفف عنكم ومبتدا نحو وان
تصوموا خير لكم ومجرورة نحو من قبل ان ياتي وقد تهمل حملا على ما المصدرية
كقوله ان تقران على اسما ويحكما كما اهملت ما المذكورة حملا عليها كالحديث كما
تكونوا يولى عليكم ومن العرب من يجزم بها كقوله تعالي الي يا ابا الصعيد يحصد
لفوات معنى الامر فان سبقت بعلم اي بلفظ دال على اليقين وان لم يكن بلفظه
نحو علم ان سيكون افلا يرون ان لا يرجع فهي مخففة من الثقيلة
تنصب الاسم وترفع الخبر لا حقيقة تنصب المضارع واسمها ضمير الشان محذوف
وجوبا والفعل بعدها مرفوع بالتجرد وهو وفاعله مرفوع المحل على انه
خبرها كما تقدم في باب النواسخ وقد تكون مخففة وان لم تسبق
بعلم نحو واخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين وان سبقت بظن فوجهان
اي جاز ان تكون ناصبة وان تكون مخففة نحو وحسبوا ان لا تكون فتنة قرئ
في السبعة بالنصب جريا للظن على اصله لانه باعتبار دلالته على عدم الوقوع يلائم ان
الناصبة الدالة على الرجا والطمع والرفع على تاويله بالعلم فيلائم ان المخففة
الدالة على التحقيق والنصب ارجح لان التاويل خلاف الاصل ولهذا اجمعوا
عليه في الم احسب الناس ان يتركوا والثاني مما ينصبه بنفسه لن وهي حرف

بسيط لا مركب لنفي المستقبل ولا تقتضي تابيد النفي ولا تاكيده ولا دعا خلافا
لمن زعم ذلك نحو لن نبرح عليه عاكفين لن تنالوا البر والثالث كي المصدرية
وهي المسبوقة باللام التعليلية لفظا نحو لكيلا تاسوا او باللام تقديرا
نحو جيتك كي تكرمني اذا قدرت ان الاصل لكي ولكن حذفت اللام استغنا
عنها بنيتها فان لم تقدر اللام قبلها فكي جارة تعليلية والفعل منصوب بان
مضمرة بعدها وجوبا لا تظهر الا في الشعر وعلامة التعليلية ظهور ان بعدها
كجيتك كي ان تكرمني او اللام نحو جيتك لتكرمني اذ لا يجوز حينيذ جعلها
مصدرية فان ظهرت اللام قبلها وان بعدها جاز كونها مصدرية وكونها
جارة كقوله اردت لكيما ان تطير بقربتي وما افهمه كلامه من كي حرف
مشترك يكون ناصبا وجارا هو مذهب الجمهور وحيث قيد كي بالمصدرية
فكان ينبغي ايضا تقييد ان بذلك لاخراج المفسرة والزايدة فانهما لا ينصبان
المضارع والرابع اذن وهي حرف بسيط لا مركب من اذ وان والغيا من العادها
لعدم اختصاصها ومن ثم اشترط لاعمالها ثلاثة امور اشار الي الاول بقوله
ان صدرت في اول الكلام الجا بها فان وقعت حشوا الغيت نحو انا اذا اكرمك
جوابا لمن قال انا اتيك اهملت والي الثاني بقوله وكان الفعل بعدها
مستقبلا فان كان بمعني الحال كقولك لمن يحدثك اذا اظنك صادقا
اهملت لان نواصب الفعل تخلصه للاستقبال فلا تعمل في الحال
والي الثالث بقوله متصلا بها او منفصلا عنها بالقسم او بلا النافية
فان فصل بينها وبين المضارع بغير ما ذكر اهملت لضعفها في العمل فيما
بعدها واغتفر الفصل بالقسم لانه زايد جي به للتاكيد وبلا النافية
لتنزلها منزلة العدم اذ النافي كالجزء من المنفي فاذا استوفت اذن الشروط
الثلاثة



اتيك

الثلاثة عملت نحو اذن اكرمك جوابا لمن قال انا اتيك او اذن والله اكرمك
جوابا له ايضا وهذا امثال للفصل بالقسم او اذا لا اجيبك جوابا لمن قال انا
مثال للفصل بلا النافية وقوله جوابا الخ متعلق بالامثلة الثلاثة وتسمي
حرف جواب لوقوعها في كلام مجاب به كلام اخر سوا وقعت في صدره
او حشوه او اخره وجزا لان مضمون ما هي فيه جزا لمضمون كلام اخر وقد
نظم بعضهم الشروط الثلاثة وما يجوز الفصل به علي قول ضعيف في
ثلاثة ابيات ذكرتها في شرح القطر والقسم الثاني وهو ما ينصب المضارع
باضمار ان بعده قسمان باعتبار جواز الاضمار ووجوبه ما تضمر ان بعده جوازا
ولو اظهرت في الكلام لجاز وما تضمر ان بعده وجوبا فيمتنع اظهارها
فالاول خمسة من الحروف وهي لام كي التعليلية حيث لم لام
واضيفت الي كي لانها تخلفها في افادة التعليل عند حذفها كجيتك
لازورك ولام التعليل تصدق بلام العاقبة نحو فالتقطه ال فرعون ليكون
لهم عدوا وحزنا وبلام التوكيد عند بعضهم نحو وامرنا لنسلم لرب العالمين
فنسلم منصوب بان مضمرة جوازا بعد اللام وانما اضمرت بعدها ان
ليكون حرف الجر داخلا علي الاسم والاربعة الباقية هي الواو والفا وثم واو
العاطفات علي اسم خالص اي ليس في تاويل الفعل
اي لم يقصد به معني الفعل مثال الواو نحو قوله الاولي قولها ولبس عباة
وتقر عيني احب الي من لبس الشفوف فتقر منصوب بان مضمرة
معطوف علي ولبس وانما اضمرت ان لئلا يلزم عطف الفعل علي الاسم و
مثال الفا قوله لولا توقع معتر فارضيه ما كنت اوثر اترابا علي ترب
فارضيه بالنصب علي تقدير ان لعطفه علي توقع ومثال ثم قوله الخ

كالثور يضرب لما عافت البقره فاعقله بالنصب على
وقتلي سليكا ثم اعقله على تقدير ان لعطفه على وقتلي ومثال او قوله تعالى وما كان لبشر ان يكلمه
الله الا وحيا او من وراء حجاب او يرسل رسولا في قراءة من نصب يرسل بان
مضمرة لعطفه على وحيا وخرج بقوله خالص نحو الطاير فيغضب زيد الذباب
فان يغضب معطوف على اسم وهو الطاير لكنه لا ينصب لان الاسم المذكور في
تاويل الفعل اي الذي يطير والقسم الثاني وهو ما تضمر ان بعده وجوبا
ستة من الحروف احدها كي الجارة التعليلية كما تقدم قريبا اثنا الكلام
على كي المصدرية وثانيها لام الجحود وهي المسبوقة بكون منفي ماض لفظا
ومعنى او معنى فقط نحو وما كان الله ليعذبهم لم يكن الله ليغفر لهم فيغفر
منصوب بان مضمرة وجوبا بعد اللام وان والفعل في تاويل مصدر
مجرور باللام واللام متعلقة بمحذوف هو خبر كان وتقديره وما كان
مريدا لتعذيبهم وسميت بذلك لملازمتها الجحد اي النفي من تسمية
العام بالخاص اذ الجحد لغة انكار ما تعرفه لا مطلق الانكار وثالثها حتى
الجارة وانما ينصب المضارع باضمار ان ان كان الفعل بعدها مستقبلا
بالنسبة الى ما قبلها وان كان بالنسبة الى زمن التكلم حالا او مستقبلا
او ماضيا نحو لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى فرجوع موسى
عليه السلام مستقبل بالنسبة الى الامرين ونحو وزلزلوا حتى يقول الرسول
في قراءة من نصب فان قول الرسول مستقبل بالنسبة الى زلزالهم وان كان
ماضيا بالنسبة الى زمن التكلم ونحو سرت امس حتى ادخل البلد فالدخول
مستقبل بالنظر الى ما قبله واما بالنظر الى زمن التكلم فيحتمل ان يكون
ماضيا او حالا او مستقبلا والغالب فيها ان تكون للغاية كالايتين

وعلامتها

وعلامتها صلاحية الى موضعها ~~ويحتملها المثال~~ قد تكون للتعليل نحو اسلم حتى
تدخل الجنة وعلامتها صلاحية كي موضعها ويحتملها المثال السابق وانما اضمرت
ان بعدها لتكون مع الفعل في تاويل مصدر مجرور بحتى ولا يجوز اظهار ان بعدها
لا في الشعر ولا النثر وقد افهم كلامه ان الاستقبال شرط لانتصاب الفعل فان النفي
بان اريد بما بعدها الحال تحقيقا او حكاية فهي حرف ابتداء لا جارة وما بعدها
واجب الرفع لعدم الناصب والجازم ويجب مع ذلك ان يكون ما قبلها سببا
لما بعدها لانه لما بطل الاتصال اللفظي فيما بينهما وجب تحقق الاتصال المعنوي
لتحقق الغاية التي هي مدلولها نحو مرض زيد حتى انهم لا يرجونه الان
ورابعها او بمعنى الى بان صلحت مكانها وذلك اذا كان ما قبلها ينقضي شيئا
فشيئا او بمعنى الا بان صلحت مكانها فالاول نحو لالزمنك او تعطيني حقي اي
لالزمنك الى ان تعطيني حقي وكقوله لاستسهلن الصعب او ادرك
المنى فما انقادت الامال الا لصابر والثاني نحو لاقتلن الكافر او يسلم اي
الى ان يسلم وقوله وكنت اذا غمزت قناة قوم كسرت كعوبها او تستقيما
اي الا ان تستقيما والفعل في هذه الامثلة ونحوها مؤول بمصدر معطوف
مسبك من الفعل المتقدم لئلا يلزم عطف الاسم على الفعل اي ليكونن لزوم
مني او اعطاء منه وليكونن كسر مني لكعوبها او استقامة منها وبهذا يظهر لك
ان او المذكورة ليست مرادفة للحرفين المذكورين كما توهمه عبارة المولف
وخامسها فا السببية وهي التي قصد بها الجزا بان يكون ما قبلها سببا
لما بعدها والمعية اي التي تفيد معنى مع بان يكون ما قبلها مصاحبا
لما بعدها حالة كونهما مسبوقتين بنفي محض اي خالص من معنى الاثبات
او طلب بالفعل اي بصيغته لاصالته في ذلك بخلاف النفي المحض لافرق

نيه بين ان يكون بالفعل او الحرف او الاسم مثال الفا بعد النفي نحو لا يقضي
عليهم فيموتوا ونحو ما تاتينا فتحدثنا ان قصدت السببية اي ما تاتينا
محدثا فيكون المقصود نفي اجتماعهما لو الواو بعده ايضا نحو ولما يعلم
الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين ومثال الفا بعد الطلب
نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن بنصب تشرب اي لا يكن منك اكل للسمك
مع شرب اللبن والطلب يشمل سبعة اشيا الامر نحو زرني فاكرمك والنهي
كما تقدم والدعا نحو اللهم تب علي فاتوب والاستفهام نحو هل تاتينا فاكرمك
والعرض نحو الا تنزل عندنا فتصيب خيرا او التحضيض نحو هلا اتقيت
الله فيغفر لك والتمني نحو ليت لي مالا فاحج منه فهذه سبعة مع النفي المتقدم
تصير ثمانية وهي المعبر عنها بالاجوبة الثمانية وما بعد الفا في هذه الامثلة
في تاويل مصدر معطوف على مصدر اخر متوهم مما قبل الفا والحق الفرا الترجي
بالتمني وتبعه ابن مالك قال ابنه ويجب قبوله لثبوته سماعا كقراة حفص
عن عاصم نحو لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات فاطلع بالنصب وامثلة
الواو هي امثلة الفا بتبديل الفا بالواو قال ابو حيان في الارتشاف ولا احفظ
النصب جا بعد الواو في الدعا ولا العرض ولا التحضيض ولا الرجا
ولا ينبغي ان يقدم على ذلك الا بسماع وتقييد الفا بالسببية والواو
بالمعية لاخراج العاطفتين على صريح الفعل والمستانفتين وبسبق النفي
او الطلب لاخراج نحو ما زيد باتينا فيحدثنا فيمتنع نصبه والنفي بالمحض
لاخراج النفي المنتقض بالا نحو ما تاتينا الا فتحدثنا والنفي المتلو بنفي نحو ما
تزال تاتينا فتحدثنا والنفي التالي للاستفهام التقريري نحو الم تاتني فاحسن
اليك فيمتنع النصب فيهما والطلب بالفعل لاخراج الطلب بغيره فيمتنع

معه

معه النصب سوا كان باسم الفعل نحو صه فاحسن اليك او بالمصدر نحو
سقيا فيرويك او بلفظ الخبر نحو حسبك حديث فينام الناس والجوازم للمضارع
ثمانية عشر جازما وترجع الى خمسة عشر كما سيظهر لك وهي نوعان جازم
لفعل واحد وجازم لفعلين فالاول سبعة لا خلاف في حرفيتها وهو لم نحو
لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا احد فلم حرف جزم لنفي المضارع وقلبه ماضيا
ويليه مجزوم وكذا ما بعده وثانيها لما اختها في افادة ما ذكر نحو لما يقض
ما امره لكنها تمتاز عنها باتصال نفيها بالحال وبتوقع ثبوته وبجواز حذف
مجزومها وبعدم مصاحبتها لاداة الشرط بخلاف لم فان النفي بها لا يلزم
اتصاله بالحال بل قد يكون منفصلا نحو ولم اك بدعايك رب شقيا وقد
يكون منقطعا نحو لم يكن شيا مذكورا اي ثم كان وقد يكون مستمرا كالاية
السابقة ولا يجوز حذف مجزومها الا في ضرورة وتجوز اتصالها باداة
شرط نحو ان لم ولو لم وتجوز رفع بعدها في لغة بخلاف لما وثالثها الم وهي
لم فالهمزة لا مدخل لها في العمل وان دخلت لمعنى ولشدة امتزاجها
بها صارت كالجزء منها نحو الم نشرح لك صدرك الم تر ان الله وقري
الم نشرح بنصب نشرح واستدل به بعضهم على ان لم تنصب في لغة
قال ابن مالك وهو عند العلما محمول على انه موكد بالنون الخفيفة
ففتح لها ما قبلها ثم حذفت ونويت ورابعها الما وهي لما قرنت بالهمزة
الاستفهام كما تقدم في الم كقوله على حين عاتبت المشيب على الصبا
وقلت الما اصح والشيب وازع وقوله اليكم يا بني بكر اليكم الما تعرفوا
منا اليقينا الما تعرفوا منا ومنكم كتايب تطعن وتضربا خامسها
لام الامر وهي التي يطلب بها الفعل ومثلها لام الدعا وهي في الحقيقة

لام الامر وكلتي سميت بذلك نادرا نحو لينفق ذو سعة مثال للام الامر ليقض علينا
ربك مثال للام الدعا ولام الطلب محركة بالكسر تشبيها باللام الجارة لان الجزم بمنزلة
الجر نعم ان وليت عاطفا جاز تسكينها نحو فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا او ثم وتدخل
علي فعل الغايب والمتكلم والمخاطب المجهول دون المعلوم استغنا عنه بصيغة
افعل ولا يجوز حذفها الا في ضرورة الشعر وسادسها لا المستعملة في النهي وهي
التي يطلب بها ترك ومثلها لا المستعملة في الدعا وهي الناهية في الحقيقة نحو لا تحزن
لا تخافوا مثال للا الناهية ونحو ربنا لا تؤاخذنا مثال للا الدعائية وعملت لا
الجزم لانها نقيضة لام الامر او نظيرتها بخلاف لا النافية اذ لا طلب فيها وتصحب
فعل المخاطب والغايب كثيرا وقد تصحب فعل المتكلم كقوله اذا ما خرجنا من
دمشق فلا نعد لها ابدا ما دام فيها الجراضم وسابعها الطلب في قول ضعيف
اذا اسقطت الفا من المضارع الواقع بعده اي الطلب وقصد به الجزا
للطلب السابق عليه ان قدر مسببا عنه نحو قل تعالوا اتل فاتل مضارع
تقدمه طلب وهو تعالوا وقصد به الجزا فان التلاوة مسببة عن اتيانهم فجزم
بالطلب وعلامة جزمه حذف الواو والاصح ان الجزم باداة شرط مقدرة
اي وفعل الشرط دل علي ذلك الطلب المذكور والتقدير تعالوا فان تاتوني اتل عليكم
ومثله نحو قفا نبك من ذكري حبيب ومنزلي بسقط اللوي بين الدخول
فحومل اي ان تقفا نبك فالبكا مسبب عن وقوفهما والطلب كما تقدم شامل
للامر كما مثل والنهي نحو لا تدن من الاسد تسلم والدعا نحو رب اغفر لي ادخل الجنة
والاستفهام نحو هل تكرمني اكرمك والتمني نحو ليت لي مالا انفقه والعرض
الا تنزل عندنا تصب خيرا والتحضيض نحو لولا تاتينا تحدثنا ولا يشترط
في الطلب هنا ان يكون بالفعل نحو اين بيتك ازرك وحسبك حديث ينم
الناس



الناس وقوله مكانك تحمدي او تستريحي ويشترط في الجزم بعد النهي صحة
اقامة شرط منفي مقامه نحو لا تكفر تدخل الجنة فلا يقال لا تكفر تدخل النار
وخالف الكسايي في هذا الشرط فجوز الجزم والمثال بتقدير ان بغير نفي محتجا
بقوله عليه السلام لا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض فانه لا يصح
تقدير لا فيه مع انه ورد بجزم وما هذا ونحوه محمول عند غيره علي ابدال الفعل من
الفعل ولا حجة له في قراة بعضهم ولا تمنن تستكثر لجواز كونه وصل بنية
الوقف مع ما فيه من تحصيل مناسب الافعال المذكورة معه ولا يحسن جعله
بدلا مما قبله لاختلاف معنيهما وعدم دلالة الاول علي الثاني فان سقطت الفا
بعد غير الطلب وهو الجزا المثبت والمنفي او بعده ولم يقصد بما بعدها
الجزا تعين الرفع والنوع الثاني وهو ما يجزم فعلين سمي بذلك لدخوله عليهما ليدل علي
ان الاول منهما سبب والثاني مسبب احد عشر جازما وتسمي ادوات الشرط
لافادتها ان ما يليها شرط وسبب لما يليه وهو ان موضوع للدلالة علي مجرد
تعليق الجواب علي الشرط نحو ان يشا يذهبكم ان تبدوا ما في انفسكم او تخفوه
يحاسبكم به الله وما موضوع للدلالة علي ما لا يعقل ثم ضمن معني الشرط
نحو وما تفعلوا من خير يعلمه الله ما ننسخ من اية او ننسها نات بخير
منها او مثلها ومن موضوع لمن يعقل ثم ضمن معني الشرط نحو من يعمل
سوا يجز به ومن يتق الله يجعل له مخرجا ومهما هو كما فيما وضع له كقوله
اغرك مني ان حبك قاتلي وانك مهما تامري القلب يفعل وقوله مهما تعطي
اثنك عليه واذما هو كان نحو اذما تقم اقم وقوله وانك اذما اتيت ما انت امرته
تلف من اياه تامر اتيا واي بالتشديد موضوع بحسب ما يضاف اليه
فتكون لمن يعقل في نحو ايهم يقم اقم معه ولما لا يعقل في نحو اي الدواب تركب

اركب وللمكان في نحو اي مكان تجلس اجلس وللزمان في نحو اي يوم تصم اصم
معك وقد مثل لاي بمثال ليس للجواب فيه فعلا لافادة ان ذلك غير لازم فيه كما
يعلم ايضا مما سياتي نحو ايا ما تدعوا فله الاسما الحسني فجملة له الاسماء
الحسني من المبتدا والخبر في محل جزم جواب الشرط ومتي موضوع للدلالة
علي الزمان ثم ضمن معني الشرط كقوله متي اضع العمامة تعرفوني وقوله متي
تاته تعشوا الي ضوء ناره تجد خير نار عندها خير موقد وايان هو كمتي
كقوله وايان لا تعدلها به الريح تنزل وقوله ايان نومنك تامن غيرنا ومتي
لم تدرك الامن منا لم تزل حذرا واين موضوع للدلالة علي المكان ثم ضمن
معني الشرط نحو اينما تكونوا يدرككم الموت وقوله اينما الريح تميلها تمل واني
هو كاين كقوله فاصبحت اني تاتها تستجر بها تجد حطبا جزلا ونارا تاججا
وقوله خليلي اني تاتياني تاتيا اخا غير ما يرضيكما لا يحاول وحيثما هو
كاين كقوله حيثما تستقم يقدر لك الله نجاحا في غابر الازمان وهذه
الادوات الاحد عشر الجازمة للفعلين كلها اسما الا ان وانما فانهما
حرفان الاول باتفاق والثاني علي الاصح واذا كان ما عداهما اسما فلا بد له
محل من الاعراب اما النصب او الرفع لان اسما الشرط معمولة لفعل الشرط
او للابتدا لا غير فما كان منها اسم زمان او مكان فهو في محل نصب علي الظرفية
بفعل الشرط وما كان غير ذلك فهو في محل رفع بالابتدا ان كان فعل الشرط
غير متعد نحو من يقم اقم معه والا فان وقع عليه نحو من يضرب اضرب
او علي ضميره او متعلقه نحو من رايته او اخاه فاكرمه في محل نصب
ويجوز في هذا المثال الرفع ايضا علي الابتدا وقد افهم كلامه ان الجزم بحيث
واذ مخصوص باقترانهما بما كما لفظ به واما غيرهما فهو قسمان قسم
ما

ما هو من ومهما وما واني وقسم يجوز فيه الامران وهو الباقي ويسمي الفعل
الاول من الفعلين المجزومين باحد هذه الادوات شرطا لتعليق الحكم عليه
ولا يكون ماضي المعني لانه حصوله في المستقبل فيمتنع مضيه فلا تقول
ان قام زيد امس واما قوله تعالي ان كنت قلته فقد علمته فالمعني ان يتبين
اني كنت قلته فقد علمته ويسمي الثاني منهما جوابا لترتبه علي الاول ترتيب
الجواب علي السوال وجزا لان مضمونه جزا المضمون الاول وهو كالشرط
لا يكون ماضي المعني لان حصوله معلق علي حصول الشرط في المستقبل
ويمتنع تعليق الحاصل الثابت علي حصوله بالحصول في المستقبل واما قوله
تعالي وان كان قميصه قد من دبر فكذبت فالمعني ان ثبت ذلك فقد ثبت كذبها ثم
الفعلان ان كانا مضارعين فالجزم للفظهما او ماضيين فالجزم لمحلهما او مختلفين
ماضيا ومضارعا او عكسه فلكل منهما حكمه ولا يكون الشرط الا جملة فعلية خبرية
فعلها متصرف غير مقرون بقد ولو او ناف غير لا ولم واما الجواب فيكون جملة
فعلية بجميع اقسامها وجملة اسمية واذا لم يصلح الجواب ان يجعل شرطا
بان كان احد الامور التي لا يصح ان تقع شرطا فان كان جملة اسمية او فعلية
فعلها طلبي او منفي بغير لم وجب اقترانه بالفا ليحصل الربط بين الجواب
وشرطه مثال الجملة الاسمية نحو وان يمسسك بخير فهو علي كل شي قدير
والفعلية التي فعلها طلب نحو ان كنتم تحبون الله فاتبعوني والتي فعلها
مقرون بناف نحو وما تفعلوا من خير فلن تكفروه ونحو فان توليتم فما
سالتكم من اجر فالفا في هذه الامثلة ونحوها واجبة الذكر ولا يجوز تركها
الا في ضرورة او ندور وهي متعينة للربط فيما عدا الجملة الاسمية اما فيها
فلا تتعين له بل يجوز الربط بها او باذا الفجائية لشبهها بها في الدلالة علي

التعقيب وفي عدم الابتدا بها نحو وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون
وتعقبي في الجملة المقترنة باذا ان لا تكون انشائية نحو ان يمرض زيد فويل له وان
لا تقترن باداة نفي نحو ان قام زيد فما بكر قايم ولا بان نحو ان قام زيد فان بشرا
قايم فهذه المواضع الثلاثة يتعين فيها الفا ولا يجوز فيها اذا واستغنى المولف
عن ذكرها احالة على المثال فانه جامع لها وذكر صاحب الجرومية من الجوازم كيفما
نحو كيفما تفعل افعل والمشهور فيها عدم الجزم والجزم بها مذهب كوفي وهو شاذ
لاستحالة المعنى فانها لازمة لعموم الاحوال فاذا قلت كيفما تقرا اقرا كان معناه
على اي حال وكيفية تقرا اقرا انا مثلها وهذا المعنى متعذر لان عارية جميع
كيفيات قراة المخاطب في قراته امر صعب ولا يتقيد الجزم بها عند الكوفي باتصال
ما بها قال المولف كالدماميني ولم يقف له على شاهد في كلام العرب وقد
يجزم باذا لكن لا يقع ذلك الا في ضرورة الشعر كقوله استغن ما اغناك ربك
بالغنى ☆ واذا تصبك خصاصة فتحمل ☆ بالجيم او بالحا المهملة وقوله واذا تصبك
خصاصة فارج الغنى ☆ والى الذي تعطى الرغايب فارغب ☆ وهو ايضا شاذ
للمنافاة بين اذا وان الشرطية وذلك ان كلمات الشرط انما تجزم لتضمنها
معنى ان التي هي موضوعة للابهام والشك وكلمة اذا موضوعة للتحقيق
فهما متنافيان ولما انهى الكلام على ما يعرب بالاصالة والاستقلال فقال باب
النعت ويقال له الوصف والصفة النعت هو التابع او التالي لما قبله فلا
يتقدم عليه وهو كالجنس شاملا لغيره من التوابع وقوله المشتق او المؤول به
مخرج لغيره منها ما عداه التابع المشتق المكرر به لفظ المتبوع نحو زيد قايم قايم
فانه خارج بقوله المباين للفظ متبوعه والمراد بالمشتق ما دل على حدث
وصاحبه وهو اسم الفاعل كضارب واسم المفعول كمضروب والصفة المشبهة
كحسن

كحسن واسم التفضيل كاعلم بخلاف اسم الزمان والمكان والالة فلا ينعت بها
لعدم دلالتها على ذلك وان كانت مشتقة من المصدر للدلالة على معنى منسوب
اليه والمراد بالمؤول بالمشتق ما يفيد من المعنى ما يفيده المشتق وهو اسم
الاشارة غير المكاني نحو مررت بزيد هذا اي الحاضر واسم الموصول غير
من وما نحو مررت بزيد الذي قام اي المعلوم قيامه وذو بمعنى صاحب
نحو مررت برجل ذي مال اي صاحبه ومثلها ذو الطائية واسما النسب
نحو مررت برجل دمشقي اي منسوب اليها ونظرت الى رجل تما راي منسوب
الى التمر ومن ذلك اي المؤول بالمشتق الجملة فانها قد ينعت بها نحو جاني
رجل قام ابوه لان ذلك في معنى قايم ابوه وشرطها ان تكون خبرية مشتملة
على ضمير يربطها بالموصوف ليحصل بها تخصيصه والا لكانت اجنبية
عنه وشرط المنعوت بها ان تكون نكرة او ما في معناها لانها في حكم النكرة
لتاولها بالمفرد المنكر فلا يجوز ان ينعت بها المعرفة نحو واتقوا يوما ترجعون
فيه الى الله فجملة ترجعون في محل نصب نعت ليوما وهو نكرة وقوله ولقد
امر على اللئيم يسبني فجملة يسبني في محل جر نعت للئيم وهو وان كان معرفة
لفظا لكنه نكرة معنى فجاز ان ينعت نظرا الى معناه وان نظر الى لفظه فهو حال
وكذلك المصدر ينعت به كثيرا لكنه مع ذلك سماعي وهو عند الكوفيين مؤول
بالمشتق وعند البصريين على تقدير مضاف وعلى كل من القولين يلتزم افراده
وتذكيره تقول مررت برجل عدل وبامراة عدل وبرجلين عدل وبرجال
عدل وانما التزم ذلك على القول لان المصدر من حيث هو لا يثنى ولا يجمع
ولا يونث فاجروه على اصله واما الثاني فكانهم قصدوا بذلك التنبيه
على ان اصله برجل ذي عدل او امراة ذات عدل وبرجلين ذوي عدل وبرجال

ذي عدل فلما حذفوا المضاف تركوا المضاف اليه على ما كان عليه والنعت
حقيقيا كان او سببيا يتبع المنعوت في اثنين من خمسة اي في رفعه
ونصبه وخفضه اي في واحد منها وفي تعريفه وتنكيره اي في واحد
منهما فلا تنعت معرفة بنكرة ولا نكرة بمعرفة ولا يكون النعت اعرف من
منعوته بل مساوي له او دونه ثم ان رفع النعت ضمير المنعوت المستتر فيه
تبعه ايضا في اثنين من خمسة اي في تذكيره وتانيثه اي في واحد منهما
وفي افراده وتثنيته وجمعه اي في واحد منها فيصير يتبع اربع مما مر
لمطابقته في اربعة من عشرة سوا كان معناه له كالامثلة الاتية
ام لسببيه نحو جا الرجل الحسن الوجه بنصب الوجه تقول في النعت الجاري
على من هو له حالة الرفع مع التذكير والافراد والتعريف قام زيد العاقل وحالة
النصب رايت زيدا العاقل وحالة الخفض مررت بزيد العاقل وتقول
مع التانيث والافراد والتعريف جاءت هند العاقلة في الرفع ورايت هندا
العاقلة في النصب ومررت بهند العاقلة في الخفض تقول مع التنكير
والافراد والتذكير جا رجل عاقل في الرفع ورايت رجلا عاقلا في النصب
ومررت برجل عاقل في الخفض وتقول مع التثنية والتذكير والتعريف
جا الزيدان العاقلان في الرفع ورايت الزيدين العاقلين في النصب
ومررت بالزيدين العاقلين في الخفض وتقول مع التثنية والتذكير
والتنكير جا رجلان عاقلان ورايت رجلين عاقلين ومررت برجلين
عاقلين وتقول مع الجمع والتذكير والتعريف جا الزيدون العاقلون
في الرفع ورايت الزيدين العاقلين في النصب ومررت بالزيدين
العاقلين في الخفض وتقول مع الجمع والتذكير والتنكير جا رجال عاقلون
ورايت



ورايت رجالا عاقلين ومررت برجال عاقلين وتقول مع التثنية والتانيث
والتعريف جاءت الهندان العاقلتان في الرفع ورايت الهندين العاقلتين
في النصب ومررت بالهندين العاقلتين في الخفض وتقول في التثنية
والتانيث والتنكير جاءت امراتان عاقلتان ورايت امراتين عاقلتين ومررت
بامراتين وتقول مع الجمع والتانيث والتعريف جاءت الهندات العاقلات
في الرفع ورايت الهندات العاقلات في النصب ومررت بالهندات
العاقلات في الخفض وتقول مع الجمع والتانيث والتنكير جاءت نسا
عاقلات ورايت نسا عاقلات ومررت بنسا عاقلات والنعت في ذلك
كله رافع لضمير المنعوت المستتر ويسمى حقيقيا وان رفع النعت
الاسم الظاهر المتصل بضمير المنعوت او الضمير البارز لم يعتبر حال
المنعوت في الخمسة الاخيرة اي في التذكير والتانيث والافراد والتثنية
والجمع بل يعطى حكم الفعل الحال محله فيجب افراده لو رفعه ما ذكر وموافقته
في التذكير والتانيث لمرفوعه لا منعوته ولهذا قال فان كان فاعله
مؤنثا انث النعت وان كان المنعوت مذكرا كمررت برجل حسنة
امه وان كان فاعله مذكرا ذكر النعت وان كان المنعوت به مؤنثا
كمررت بامراة قام ابوه ويستعمل النعت بلفظ الافراد وجوبا لما تقدم
ولا يثنى ولا يجمع لحلوله محل الفعل وان كان المنعوت مثنى او مجموعا تقول
في التعريف والافراد جا زيد القائمة امه بتانيث النعت كما تقول قامت
امه ومررت بهند القائم ابوها كما تقول قام ابوها وتقول في التنكير
والافراد مررت برجل قائمة امه كما تقول قامت امه وبامراة قائم
ابوها كما تقول قام ابوها وتقول في التثنية مع التنكير مررت برجلين قائم

ابوهما كما تقول قام ابوهما ومع التعريف مررت بالزيدين القايم ابوهما
وتقول في الجمع مع التنكير مررت برجال قايم اباوهم كما تقول قام اباوهم
ومع التعريف مررت بالمسلمين القايم ابوهم الا ان سيبويه استغني عن كونه
كالفعل في الافراد مسالة واحدة فانه قال فيما اذا كان الاسم المرفوع
جمعا كالمثال الاخير فالاحسن في النعت ان يجمع جمع التكسير فيقال
مررت برجال قيام اباوهم ومررت برجل قعود غلمانه فهو افصح من
قولك مررت برجال قايم اباوهم وبرجل قاعد غلمانه بالافراد للنعت
الذي هو قياس الفعل والافراد كما تقدم افصح من جمع النعت جمع
التصحيح نحو مررت برجال قايمين اباوهم وبرجل قاعدين غلمانه
بل هو ضعيف لا فصيح لانه يشبه يقومون اباوهم ويقعدون غلمانه
وهذا ضعيف ايضا الا خصاصه بلغة طي هذه امثلة النعت
الواقع للاسم الظاهر المتحمل لضمير المنعوت ويسمي نعتا سببيا لجريانه
علي غير من هو له ومثال النعت الرافع للضمير البارز قولك جاني
غلام امراة ضاربته هي كما تقول ضربته هي وجاتني امة رجل
ضاربها هو كما تقول ضربها هو وجاني غلام رجال ضاربه هم
كما تقول ضربه هم ومن قال ضربوه هم قال ضاربوه هم وجمع التكسير
كضواربه هم افصح من الافراد وهو افصح من جمع التصحيح كما
تقدم حرفا بحرف والنعت فايدته حقيقيا كان او سببيا تخصيص
المنعوت ان كان نكرة نحو مررت برجل صالح فصالح خصص الرجل
ورفع عنه احتمال الشركة وتوضيحه ان كان معرفة نحو جا زيد
العالم فيما اذا كان زيدان او زيدون فالعالم اخرج زيدا من الابهام
والظهر

والظهر المراد به الفرق بين التخصيص والتوضيح ان التناول في التخصيص بحسب
المعني وفي التوضيح بحسب اللفظ والاصل في النعت ان يوتي به لاحد هذين المعنيين
وقد يكون لمجرد المدح اي مدح المنعوت اي الثنا عليه وذلك فيما اذا تعين
المنعوت عند المخاطب بدون النعت نحو بسم الله الرحمن الرحيم او لمجرد الذم
له ان تعين كذلك نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم او الترحم عليه نحو اللهم
ارحم عبدك المسكين او التوكيد اي لتوكيد المعني الذي علم من المنعوت نحو
تلك عشرة كاملة فان معني النعت مفهوم من لفظ عشرة ضمنا وفايدة
ذكره تاكيد ذلك المعني واذا كان المنعوت معلوما بدون النعت حقيقة
او ادعا جاز في النعت الاتباع لما قبله في اعرابه وهو الاصل وجاز فيه القطع
عنه اذا لم يكن لتاكيد او جاريا علي مشار به ومعني القطع ان ترفع النعت
المقطوع عن النصب او الجر علي انه خبر لمبتدا محذوف او تنصبه ان كان
مقطوعا عن الرفع او الجر بفعل محذوف فتقطع من الجر الي الرفع او النصب
نحو الحمد لله الحميد فقد اجاز فيه سيبويه ثلاثة اوجه الجر علي الاتباع
وهو الجر والرفع بتقدير هو علي انه مبتدا والحميد خبره والنصب علي
المفعولية بتقدير امدح ويجوز القطع من النصب الي الرفع ومنه الي الرفع
كما علم فيصير في نعت كل من المرفوع والمنصوب وجهان ثم النعت المقطوع
ان كان لمجرد مدح او ذم او ترحم وجب حذف المبتدا او الفعل وان كان لغير
ذلك جاز ذكره ولا فرق في جواز القطع بين اتحاد النعت وتعدده واذا كثرت
النعوت اي تعددت لواحد فان كان المنعوت معلوما بدونها بان
استغني عن جميعها جاز اتباعها كلها وقطعها كلها وجاز الجمع بينهما وهو
اتباع البعض وقطع البعض لكن بشرط تقدم النعت المتبع علي النعت

المقطوع وانما اشترط ذلك لان الاتباع بعد القطع لا يجوز لما فيه من الفصل
بين النعت والمنعوت بجملة اجنبية او لما فيه من الرجوع الى الشي بعد الانصراف
عنه فان لم يعرف مسماه الا بمجموعها اي بجميعها بان احتاج اليها في تخصيصه
او توضيحه وجب اتباعها كلها لانه تنزلها منه منزلة الشي الواحد وان تعين
ببعضها بان استغني عن بعضها دون بعض جاز فيما عدا ذلك البعض الذي
تعين به الاوجه الثلاثه الاتباع والقطع الى الرفع او الى النصب والجمع بين
الاتباع والقطع بشرط تقدم المتبع وتعين الاتباع في البعض الذي تعين به

باب العطف هو لغة الرجوع الى الشي بعد الانصراف عنه والعطف
اصطلاحا نوعان عطف بيان وعطف نسق ولكل واحد منهما احكام
تخصه مع معرفتها بعد معرفته فعطف البيان اي معطوف هو التابع
لما قبله المشبه للنعت في توضيح متبوعه لكن النعت يوضح متبوعه
بحسب معنى فيه وعطف البيان يوضحه بحسب الذات نحو قوله اقسم
بالله ابو حفص عمر ما مسها من نقب ولا دبر فعمر عطف بيان لابي حفص
ذكر لايضاحه وفي تخصيصه ان كان نكرة بنا على تجوزه في النكرات
نحو هذا خاتم حديد فحديد بالرفع عطف بيان لخاتم ذكر لتخصيصه
وانما قال بالرفع لانه يجوز فيه النصب والجر ايضا كما تقدم وخرج بقوله
المشبه للنعت النعت فانه الشي نفسه وعما بعده بقية التوابع
لكونها غير موضحة ولا مخصصة وفهم منه ان البيان والمبين لا يختلفان
تعريفا وتنكيرا وسمي هذا عطف بيان لان المتكلم رجع الى الاول
فاوضحه به ولم يحتج الى حرف لانه عين الاول ويفارق النعت في كونه
جامدا غير مؤول بمشتق والنعت مشتق او مؤول بمشتق لانه

يدل

يدل على معنى منسوب الى غيره والجامد لا دلالة له على ذلك بالوضع ويوافق
عطف البيان متبوعه كالنعت الحقيقي في اربعة من عشرة في واحد من
اوجه الاعراب الثلاثة وفي واحد من التذكير والتانيث وفي واحد من
التعريف والتنكير وفي واحد من الافراد والتثنية والجمع وهذه العشرة
هي التي مرت في النعت ويصلح في عطف البيان اي ويصلح فيما حكم عليه
بانه عطف بيان باعتبار كونه موضحا او مخصصا لمتبوعه ان يعرب بدل
كل من كل باعتبار كونه مقصودا بالنسبة على نية تكرار العامل لافادة
تقرير معنى الكلام وتاكيده في الغالب اي في غالب استعمالاتهم وخرج
به ما اذا وجب ذكره او امتنع احلاله محل الاول ففي هاتين المسالتين
يمتنع الحكم عليه بالبدلية فالاولى نحو قولك هند قام زيد اخوها فاخوها
عطف بيان لزيد لا بدل منه لان البدل في نية تكرار العامل فيصير
من جملة اخرى فتخلو الجملة المخبر بها من رابط لها بالمبتدا والثانية
نحو يا زيد الحارث فالحارث عطف بيان لا بدل اذ لا يحل محل الاول لاستلزامه
اجتماع ال وحرف الندا فهو ممتنع وقد يتعين في التابع ان يعرب
بدلا لا عطف بيان وذلك اذا كان الاول اوضح من الثاني نحو قرا ابونا
عيسى بعيسى بدل لا عطف بيان لان البيان لا يكون دون مبينه
في الايضاح بل مثله او اوضح واما عطف النسق اي المعطوف بالحرف
عطف النسق بفتح السين والنسق ما جا على نظام واحد يقال هذا
على نسق هذا اي على نظمه فسمي التابع المذكور نسقا لان ما بعد حرف
العطف على نظم ما قبله في اعرابه فهو التابع الذي يتوسط بينه
وبين متبوعه حرف من هذه الحروف العشرة فقوله تابع يتناول

سائر التوابع وقوله الذي يتوسط الخ مخرج لما عداه والمراد بتوسط الحرف
ان تكون تبعية الثاني للاول بواسطة الحرف فلا ترد الصفة المعطوفة
على مثلها ولا الجملة المقرونة بثم المؤكد بها جملة اخرى لان التبعية حاصلة
فيهما بغير الحرف واطلاق العاطف عليه مجاز وقد صرح ابن الحاجب
في اماليه بان مثل جاءني زيد العالم والعاقل ليس على التحقيق فانما هو باق
على ما كان عليه في الوصفية وانما حسن دخول العاطف بنوع من التشبيه
بالمعطوف لما بينهما من التغاير وهي الواو والفاء وثم وحتى في بعض
المعطوف وام ولو واما في راي ضعيف وبل ولا ولكن وهذه
الحروف قسمان لانها اما ان تقتضي التشريك في الاعراب والمعنى
او في الاعراب فقط فالسبعة الاولى وهي الواو والفاء وما بينهما تقتضي
التشريك في الاعراب لان ما بعدها يتبع ما قبلها في اوجه الاعراب
من رفع وغيره والمعنى لان ما قبلها ان كان مثبتا او منفيا فما بعدها
يشاركه في ذلك والثلاثة الباقية تقتضي التشريك في الاعراب فقط
اي دون المعنى واذا تقرر ان هذه الحروف تشرك ما بعدها فيما قبلها
في الاعراب فان عطفت انت بها على مرفوع لفظا او تقديرا من اسم
او فعل رفعت ذلك المعطوف لفظا او تقديرا او على منصوب كذلك
نصبت ذلك المعطوف كذلك او على اسم مخفوض كذلك خفضت ذلك
المخفوض كذلك او على مضارع مجزوم كذلك جزمت ذلك المعطوف كذلك
فتبعية عطف النسق يكون في جميع الاعراب لوروده في الاسما والافعال بخلاف
النعت وما شابهه فانه لا يدخل فيه الجزم لخصوصيته بالاسما وشرط عطف
الفعل على الفعل اتحاد زمانيهما في الاستقبال والمضي سوا اتحد نوعهما في الفعلية
او



او اختلفت نحو صدق الله ورسوله مثال لعطف الاسم على الاسم في الرفع ونحو
ومن يطع الله ورسوله مثاله في النصب ومثاله في الخفض نحو امنوا بالله
ورسوله ومثال عطف الفعل على الفعل في الرفع نحو يؤمنون بالله ورسوله
وتجاهدون وفي النصب نحو لنحيي به بلدة ميتا ونسقيه وفي الجزم نحو وان
تؤمنوا وتتقوا يؤتكم اجوركم ولا يسألكم اموالكم وانما تعددت هذه الحروف
لتعدد معانيها وذلك ان الواو لمطلق الجمع بين المعطوف والمعطوف عليه في
الحكم الذي للمعطوف عليه من غير ملاحظتها تقييد معية ولا غيره وان
كانت في الخارج لا تنفك عن ذلك ولهذا قال في المغني وقول بعضهم
انها للجمع المطلق غير سديد لتقييد الجمع بقيد الاطلاق وانما
هي للجمع لا بقيد فقولك جاء زيد وعمرو يحتمل مجيئهما معا وسبق زيد
لعمرو ومهلة ودونها والعكس ومن ثم جاز نحو جاء زيد وعمرو قبله او معه
او بعده قال ابن مالك وكونها للمعية راجح وللترتيب كثير ولعكسه قليل
والقول بانها للترتيب يرده قولك اختصم زيد وعمرو وتضارب بكر وخالد
والمال بين هذا وابني وقد ترد للتقسيم نحو الكلمة اسم وفعل وحرف
وقولك كما الناس مجزوم عليه وجازم ولذلك قال ابن مالك ان استعمالها
فيه اجود من او والفاء للجمع بين المتعاطفين في الحكم وللترتيب المعنوي
بان يكون المعطوف بها لاحقا للمعطوف عليه في حكمه وللتعقيب اي وقوع
المعطوف عقب المعطوف عليه بلا مهلة نحو اماته فاقبره والتعقيب
في كل شي بحسبه تقول تزوج فلان فولد له اذا لم يكن بين الزواج والولادة
الا مدة الحمل مع لحظة الوطي ومقدمته وان كانت مدته متطاولة وتقول
دخلت مكة فالمدينة اذا لم يكن بينهما الا مسافة الطريق ولا تعرج

فجاها باسنا لان المعني اردنا اهلاكها
علي الترتيب بقوله تعالي اهلكناها
وقد تكون الفا للترتيب الذكري اي وقوع المعطوف بعد المعطوف عليه
بحسب اللفظ والذكر فقط لان معني الثاني وقع بعد زمان وقوع الاول
واكثر ما يكون هذا في عطف مفصل علي مجمل هو في المعني نحو توضا فغسل
وجهه ويديه ومسح راسه ورجليه وتقتضي السببية كثيرا ان كان المعطوف
جملة نحو فوكزه فقضي عليه ونحو زنا ماعز فرجم **وثم** كالفا في افادتها
للجمع **وللترتيب** لكنها تخالفها في انها للمهلة اي **التاخر** بان يكون المعطوف
عليه متاخرا في حكمه بالزمان **نحو ثم اذا شاء انشره** واما قوله تعالي ولقد
خلقناكم ثم صورناكم فالتقدير خلقنا اباكم ثم صورناكم فحذف مضاف
وقد تتخلف عن التراخي تقول عجبني ما صنعت اليوم ثم ما صنعت
امس لان ثم في ذلك لترتيب الاخبار ولا تراخي بين الاخبار **والعطف**
بحتي قليل في كلامهم وانكره الكوفيون بالكلية نحو جا القوم حتي ابوك
ورايتهم حتي اباك ومررت بهم حتي ابيك علي ان حتي فيه ابتدائية
وان ما بعدها علي اضمار عامل وهو كالواو للجمع بين المتعاطفين وفي
افادتها للترتيب خلاف وجعل في التسهيل القول بعدم افادتها له هو الاصح
واقتصر عليه ابن هشام في المغني **والعطف** بها **يشترط فيه** امور ثلاثة
ان يكون المعطوف بها اسما ظاهرا لما ان ذلك شرط مجرورها فلا يقال
قام الناس حتي انا وكونه ظاهرا لم يشترطه الا ابن هشام الخضراوي قال
في المغني ولم اقف عليه لغيره وان يكون **بعضا من المعطوف عليه**
حقيقة او حكما ليفيد قوة او ضعفا فلا يقال جا زيد حتي عمرو ولا الرجال
حتي النسا وان يكون **غاية له** اي للمعطوف عليه ومعني الغاية اخر الشيء
نحو



نحو قوله قهرناكم حتي الكماة فانتم * تهابوننا حتي بنينا الاصاغرا * وقولك **اكلت**
السمكة حتي راسها بالنصب لما بعدها فانتفق بركونها عاطفة ولا خلاف حينئذ
في وجوب دخول ما بعدها فيما قبلها **ويجوز الجر له علي ان حتي** في المثال **جارة**
كما تقدم ذلك **في المخفوضات** وفيه **ابتدائية** يكون ما بعدها مستانفا لا
تعلق له بما قبله من حيث الاعراب **وراسها مبتدا والخبر محذوف اي حتي**
راسها ماكول وانما جاز فيها ذلك لان ما بعدها جزء ما قبلها ولم يتعين دخوله
فيما قبله وقد منع بعض البصريين الرفع في هذا المثال ونحوه من كون ليلا يلزم
تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه ثم الغاية قد تكون غاية زيادة حسية
نحو فلان يهب الاعداد الكثيرة حتي الالوف او معنوية نحو مات الناس حتي
الانبيا او في نقص كذلك نحو المومن يجزي بالحسنات حتي مثقال ذرة ونحو
غلبك الناس حتي الصبيان **وام** موضوعة **لطلب التعيين** من المخاطب
ان كانت واقعة **بعد همزة داخلة علي احد المستويين** في الحكم في ظن المتكلم
بعد ثبوت احدهما عنده فاذا قيل ازيد عندك ام عمرو فهو عالم بان احدهما
عند المخاطب فالسوال بام والهمزة انما هو عن تعيينه فيجاب بالتعيين لانه
هو المطلوب المستفهم فيقال في الجواب عن السوال المذكور زيد او يقال عمرو ولا
يقال لا ولا نعم ولا احدهما عندي واعلم ان ام نوعان متصلة ومنقطعة
فالمتصلة هي المسبوقة بهمزة يطلب بها وبام التعيين كما مثلنا او بهمزة
التسوية وهي الداخلة علي جملة في محل المصدر سواء كانت هي والجملة المع
المعطوف عليها فعليتين او اسميتين او مختلفتين نحو سواء عليهم اانذرتهم
ام لم تنذرهم ونحو سواء عليكم ادعوتموهم ام انتم صامتون وسميت ام فيهما
متصلة لان ما قبلها وما بعدها لا يغني احدهما عن الاخر والفرق بينهما

ان المسبوقة بهمزة التسوية لا يستحق جوابا لان المعنى فيها ليس على الاستفهام
والكلام معها يحتمل التصديق والتكذيب لانه خبر ولا يقع الا بين جملتين هما معها في
تاويل المصدر بخلاف ام التي ذكرها المولف في جميع ذلك ولم ذا المنقطعة التي الخالية من
ذلك ومعناها الاضراب ولم يتعرض لها المولف وتختص بالجمل نحو ام هل تستوي
الظلمات اي بل هل و او موضوعة لاحد الشيئين او الاشيا مبهمة مفيدة للتخيير
بعد الطلب وقيل يمتنع فيه الجمع مع ما قبلها نحو تزوج هندا او اختها وتمتنع
الجمع بينهما ومن التخيير ايتا الكفارة والفدية والثاني نحو جالس العلما
او الزهاد وتجوز الجمع بينهما واذا دخلت لا الناهية امتنع فعل الجمع نحو ولا
تطع منهم اثما او كفورا اي لا تطع واحدا منهما لانها تدخل للنهي عما كان مباحا
وكذا حكم النهي الداخل على التخيير و مفيدة للشك من المتكلم بعد الخبر وشك
المخاطب ناشي عنه او الابهام على السامع بعد الخبر ايضا مع علم المتكلم
بالحال ويعبر عنه بالتشكيك اي ايقاع السامع في الشك او التفصيل
في ذي النسبة بعد الخبر ايضا فالاول نحو لبثنا يوما او بعض يوم والثاني
نحو وانا او اياكم لعلى هدى والثالث نحو كونوا هودا او نصارى اي قالت
اليهود كونوا هودا وقالت النصارى كونوا نصارى وقد تاتي للتقسيم نحو
الكلمة اسم او فعل او حرف و للاضراب نحو فارسلناه الى مائة الف او يزيدون
اي بل يزيدون ومطلق الجمع لتفسيري تقاها او عليها فجورها اي وعليها
واما بكسر الهمزة المسبوقة بمثلها مثل او بعد طلب التخيير او الاباحة
و بعد الخبر الشك او الابهام او التفصيل نحو تزوج اما هندا واما اختها
مثال للتخيير وبقية الامثلة واضحة نحو تعلم اما فقها واما نحوا او نحو جا
اما زيد واما عمرو ونحو اما شاكرا واما كفورا وقد يستغنى عن اما الثانية بالا كقوله
فاما

او الاباحة بعد الطلب ايضا وقيل انما يجوز فيه الجمع مع ما قبلها لا الاول نحو تزوج ...



فاما ان تكون اخي بصدق فاعرف منك غثي من سميني و الا فاطرحني واتخذني
عدوا اتقيك وتتقيني وقد يستغنى عنها او عن الواو بلو نحو قام اما زيد
او عمرو وقد يستغنى عن الاولى كقوله تلم به الرواعد من صبيب واما من خريف
فلن يعدما وقيل انها غير عاطفة كالاولى وان افادت ما افاده او وان
العطف انما هو بالواو لئلا يلزم اجتماع حرفي عطف بكون احدهما الغوا
وان اما حرف تفصيل كالاولى فانها حرف تفصيل لا عطف باتفاق
واختار هذا القول ابن مالك واجيب بان الواو تعطف اما الثانية
على اما الاولى واما تعطف ما بعدها على ما بعد اما المتقدمة قال ابن هشام وعطف
الحرف على الحرف غريب و بل موضوعة للاضراب غالبا وشرطها افراد معطوفها
وان يسبق او امرا او نفيا او نهيا ومعناها بعد الاولين صرف الحكم عن المعطوف
عليه الى المعطوف نحو قام زيد بل عمرو اي بل قام عمرو والمعطوف عليه في حكم
المسكوت عنه فكانه لم يحكم عليه بحكم لا بالقيام ولا بعدمه والاخبار عنه بالقيام
ابتدا لم يكن عن قصد فلهذا اضرب عنه ببل ومعناها بعد الاخيرين تقرير
حكم ما قبلها واثبات نقيضه لما بعدها نحو ما قام زيد بل عمرو اي بل قام عمرو
وزيد منفي عنه القيام واجاز المبرد مع هذا صرف حكم ما قبلها الى ما بعدها
والمعطوف عليه كانه مسكوت عنه فعلى قوله يجوز ما زيد قائما بل قاعدا
بالنصب على معنى ما هو قاعدا واستعمال العرب على خلاف ما اجازه ولكن
موضوعة للاستدراك وشرط العطف بها افراد معطوفها ووقوعها بعد نفي
او نهي وعدم اقترانها بالواو وهي كبل بعدهما في انها تقرر حكم متلوها وتثبت
نقيضه لتاليها نحو ما مررت برجل صالح لكن طالح اي لكن مررت بطالح فان
وقعت بعد ايجاب او امر او تلت واوا او تليها جملة فهي حرف ابتدا للاستدراك

ولا موضوعة لنفي الحكم الثابت للمعطوف عليه عما بعدها وقصره على المعطوف
عليه اذ لا يعطف بها الا بعد ايجاب نحو جا زيد لا عمرو فالمجي ثابت لزيد منفي
عن عمرو او امر نحو اضرب زيدا لا عمرا او ندا نحو يا ابني لا ابن عمي ومحل العطف بها اذا
لم تقترن بعاطف فان اقترنت به نحو جا زيد لا بل عمرو فالعاطف بل ولا رد
لما قبلها وليست عاطفة باب التاكيد ويقال له التوكيد وهو مصدر سمي
بمعنى الموكد بكسر الكاف وعرفه ابن مالك في شرح الكافية بانه تابع يقصد
به كون المتبوع على ظاهره والتوكيد ضربان توكيد لفظي منسوب الى اللفظ
لحصوله من تكريره وتوكيد معنوي منسوب الى المعنى لحصوله من ملاحظته
فاللفظي اعادة اللفظ الاول بعينه وانما يكون عند ارادة المتكلم ان
يرفع غفلة السامع او ظنه بالمتكلم الغلط وهو جار في كل لفظ سوا كان
اسما نحو جا زيد زيد او فعلا خاليا عن الفاعل نحو قوله اتاك اتاك اللاحقون
او مع فاعله المضمر نحو اجلس اجلس او حرفا نحو قوله لا لا ابوح بحب
بثينة انها اخذت علي مواثقا وعهودا ولا فرق في اللفظ المكرر بين
ان يكون مفردا كما تقدم او مركبا اضافيا او مزجيا او جملة اسمية
او فعلية والاكثر اقترانها بالعاطف نحو كلا سيعلمون ثم كلا سيعلمون وقد
يتعين تركه اذا توهم التعدد نحو ضربت زيدا ضربت زيدا قيل وجريانه
في كل لفظ مناف لتعريف التابع بانه كل ثان اعرب باعراب سابقه من جهة
واحدة ثم التوكيد اللفظي ليس مقصورا على اعادة الاول بعينه بل يكون ايضا
بتقوية الاول بموافق له معنى نحو فجاجا سبلا لان معنى الفجاج والسبل
واحد وان اختلفا لفظا قال الدماميني او بموافق له في الزنة بجعل
به مع التقوية بريق اللفظ وان لم يكن له في الافراد معنى حسن بسن

وشيطان

وشيطان ليطان والتوكيد المعنوي وهو تابع يقرر امر المتبوع في النسبة او الشمول
وله الفاظ معلومة تحفظ ولا يقاس عليها الفاظ اخر وهي النفس والعين
ويوكد بهما لرفع توهم الاسناد الى غير المتبوع الا ترى ان قولك جا زيد ظاهر
في نسبة المجي الى زيد ويحتمل لان يكون الجائي خبره او متاعه او غير ذلك
بارتكاب مجاز فاذا قلت بالنفس او العين المعبر بهما عنهما وقلت جا زيد نفسه
او عينه ارتفع ذلك الاحتمال المجازي وثبت الفعل حقيقة للموكد وكل
وجميع وعامة وكلا وكلتا وهذه يوكد بها لرفع توهم ارادة الخصوص مما
ظاهره العموم فانك اذا قلت جا اهل مكة احتمل مجي الكل وهو ظاهر واحتمل
ارادة مجي علمائهم واشرافهم مما ظاهره العموم فبقولك كلهم او جميعهم او
عامتهم ارتفع ذلك الاحتمال المجازي وعلم ان المراد جميعهم لم يتخلف
منهم احد وكذا اذا قلت جا الزيدان كلاهما والهندان كلتاهما افاد ذكر
كلا وكلتا رفع احتمال ان الجائي احد الزيدين او احد الهندين والتوكيد
بجميع وعامة عزيز ثم هذه الالفاظ كلها يجب اتصالها بضمير مطابق
للموكد بفتح الكاف افرادا وتثنية وجمعا تذكيرا وتانيثا ليرتبط به وليدل
على من هو له نحو جا الخليفة نفسه او عينه وهند نفسها او عينها والقوم
كلهم او جميعهم والقبيلة كلها والزيدان كلاهما والهندان كلتاهما ولك
ان تجمع بينهما اي النفس والعين بشرط ان تقدم النفس على العين
لان النفس هي الجملة والعين مستعارة لها ويجب افراد النفس والعين
الاولى افرادهما مع المفرد المذكر والمونث لذا لك كما تقدم وجمعهما
جمع قلة على افعل بضم العين مع المثنى المذكر والمونث او ما في معناه و
مع الجمع كذلك فتقول في تثنية المذكر جا الزيدان او زيد وعمرو انفسهما

واعينهما وفي تثنية المونث جات الهندان او هند وسعدي انفسهما واعينهما
وكان القياس نفساهما وعيناهما لكنهم عدلوا عن ذلك في اللغة الفصحى كراهة
تثنيتين فيما هو كالشي الواحد وتقول في جمع المذكر جا الزيدون او زيد
وعمرو وبكر انفسهم واعينهم وفي جمع المونث جات الهندات او هند وسعدي
وسلمي انفسهن واعينهن وجميعهن علي افعل مع الجمع واجب ومع المثنى
راجح لا واجب كما هو قضية كلامه بل يجوز معه افرادهما وتثنيتهما جا
الزيدان نفسهما وعينهما ونفساهما وعيناهما والحاصل ان لفظ النفس
والعين طبق المركب في الافراد والجمع واما في التثنية فيجوز فيه الجمع والا
فراد والتثنية وكل افصح مما بعده وكل وجميع وعامة يوكد بها اي بكل
منها المفرد المذكر والمونث ان تجزا بعامله نحو اشتريت العبد كله والامة
جميعها لانها لرفع توهم ارادة الخصوص فلا بد من القيد المذكور ليتمكن توهم
ارادة البعض بالكل فلا يقال جا زيد كله لعدم الفايدة لان زيد لا يتجزا بنفسه
ولا بعامله والجمع المذكر والمونث لصحة قيام الحكم ببعض اجزايه ولا يوكد
بها المثنى استغنا بكلا وكلتا تقول جا الجيش كله او جميعه او عامته
وجات القبيلة كلها او جميعها او عامتها وجا الرجال كلهم او جميعهم
او عامتهم وجات النسا كلهن او عامتهن ولها كلا وكلتا فانما يوكد بهما
المثنى خاصة لانهما مثنيان معنى فلا يستعملان في المفرد والجمع وانما
يوكد بهما المثنى ان صح حلول المفرد محله ليمكن توهم ارادة البعض بالكل
نحو جا الزيدان كلاهما وجات الهندان كلتاهما فلا يقال اختصم الزيدان
كلاهما اذ لا يحتمل ارادة احدهما ولا بد مع ذلك ان يتحد معنى المسند الى الموكد
فلا يقال مات زيد وعاش عمرو كلاهما واذا اريد تقوية التاكيد عند احتياج
المقام



المقام اليه فيجوز ان يوتى بعد كله اي بعد لفظة كله باجمع وبعد كلها
بجمعا وبعد كلهم باجمعون وبعد كلهن بجمع قال الله تعالى فسجد
الملايكة كلهم اجمعون وتقول جا الجيش كله اجمع والقبيلة كلها
جمعا والنسا كلهن جمع ولما كان الغالب في هذه الالفاظ ان لا يوكد بها
الا بعد كل حتى جا غير مضافة الى ضمير الموكد كما مثل والتوكيد بها بعد
كل توكيد بالمرادف وقيل ان كلا لرفع التخصيص واجمع لرفع احتمال
التفرق ورد بقوله تعالى لاغوينهم اجمعين اذ الاغوا لا يختص بوقت
واحد فلا دلالة لاجمع على اتحاد الوقت وقد يوكد باجمع وجمعا واجمعين
وجمع اي بكل منها استقلالا اي بدون كل وهو وان كان كثيرا في نفسه لكنه
قليل بالنسبة الى التوكيد بها بكل نحو لاغوينهم اجمعين ان جهنم لموعدهم
اجمعين انا لمنجوهم اجمعين ولو شا لهديكم اجمعين قال الدماميني
وما خرج به في المغني هو انه انما يوكد باجمع واخواته بعد التوكيد
بكل سهو وقد يوتى بعد اجمع بتوابعه وهي اكتع وابصع بالصاد
المهملة وابتع نحو جا القوم كلهم اجمعون اكتعون ابصعون ابتعون
والجميع تواكيد للموكد السابق بالصفات الثلاثه وقيل كل منها تاكيد
لما قبله وهي اي الفاظ التوكيد بمعنى واحد اي متحدة المعنى ولذلك
لا يعطف بعضها على بعض اذا اجتمعت بل تورد متتابعة من غير
فصل لان الشي الواحد لا يعطف على نفسه بخلاف الصفات يجوز ان
تتعاطف لتعدد معانيها وقد افهمت عبارته انه لا يجوز تقدم توابع اجمع
عليه وهو كذلك لانه دل على المقصود وهو الجمعية وذكرها دونه ضعيف
لعدم ظهور دلالتها على معنى الجمعية بل قيل لا معنى لها في حال الافراد

كمايوتي بعد اجمع بما ذكر بعد جمعا بكتعا وبصعا وبعد جمع بكتع وبصع وتبع
وظاهر كلام بعضهم انه يتعين الاتيان بها على هذا النمط ومجيها على خلافه نادر
والتوكيد اي المؤكد بكسر الكاف **تابع للمؤكد** بفتحها **في رفعه** ان كان مرفوعا **ونصبه**
ان كان منصوبا **وخفضه** ان كان مخفوضا **وتعريفه** ان كان معرفة ولم يقل وتنكيره
لان الفاظ التوكيد كلها معارف باضافتها لضمير المؤكد لفظا وما لم يضف منها
فهو معرفة بنية الاضافة او بالعلمية الجنسية واذا كان كذلك فلا تجري الا على
المعارف **ولهذا لا يجوز توكيد النكرة** بها **عند البصريين** مطلقا واجازه بعض
الكوفيين ان كانت النكرة محدودة كيوم وشهر وحول مما يدل على مدة معلومة
المقدار والتوكيد من الفاظ الاحاطة كصمت اسبوعا كله وعليه جا قوله يا ليت
عدة حول كله رجب بخلاف نحو صمت زمنا كله لانتفا الشرط الاول وبخلاف
نحو صمت شهرا نفسه لانتفا الشرط الثاني واختاره ابن مالك وصححه ابن
هشام في توضيحه ولم يتعرض المولف للجزم اذ لا مدخل له هنا لان الالفاظ
المذكورة لا يوكد بها الا الاسما **باب البدل** ويسمى بالتكرير **هو التابع**
شامل لجميع التوابع وقوله **هو المقصود بالحكم** دون متبوعه مخرج لبقية
التوابع ما عدا المعطوف ببل بعد الاثبات فان النعت والتوكيد وعطف
البيان مكملات للمقصود وليست مقصودة والمعطوف بلا وبل
بعد النفي وبلكن ليس مقصودا بالحكم قبله بل المقصود به انما هو ما قبله
واما المعطوف ببقية احرف العطف فلا يصدق عليه انه المقصود
بالحكم وان صدق عليه مقصود به اذ المقصود به انما هو المعطوف
والمعطوف عليه وخرج **بلا واسطة** المعطوف ببل بعد الاثبات فانه
وان كان هو المقصود بالحكم لكن بواسطة وظاهر التعريف المذكور ان
المبدل

المبدل منه ليس مقصودا بالحكم وانما ذكر توطئة ومقدمة لتابعه والبدل
جار في الاسما والافعال وحكمه التشريك في الاعراب ولهذا قال **واذا ابدل**
اسم من اسم او فعل من فعل تبعه في جميع اعرابه من رفع ونصب وخفض وجزم
لانه من جملة التوابع ليوافق متبوعه في واحد مما ذكر وسياتي الكلام على بقية
العشرة **والبدل** من حيث هو **على اربعة اقسام الاول بدل الشي من الشي**
اي بدل شي من شي هما متحدان فيما صدقا عليه لا في المفهوم **ويقال له بدل**
الكل من الكل والاولى ان يقال بدل كل من كل وسماه ابن مالك البدل المطابق
لوقوعه في اسم الله تعالى كما سياتي وانما يطلق الكل على ذي اجزا وهو ممتنع
هنا **نحو جا زيد اخوك** فاخوك بدل من زيد بدل شي من شي ويصدقان على
ذات واحدة وان اختلفا مفهوما **قال الله تعالى اهدنا الصراط المستقيم**
صراط الذين فصراط الذين بدل من الصراط المستقيم بدل الشي **وقال**
تعالى **الى صراط العزيز الحميد لله في قراة الجر** فالاسم الكريم بدل من العزيز
بدل مطابق ولا يقال فيه بدل كل ولا يحتاج هذا البدل الى رابط يربطه
بالمبدل منه لاتحادهما **الثاني بدل البعض من الكل** بان يكون مدلول
الثاني بعضا من مدلول الاول **سوا كان ذلك البعض قليلا او كثيرا**
او مساويا خلافا لمن زعم انه لا يكون الا فيما دون النصف **نحو اكلت الرغيف**
ثلثه او نصفه او ثلثيه وضربت زيدا راسه **ولا بد من اتصاله بضمير**
يرجع منه للمبدل منه ليحصل به الربط بينهما **اما مذكور** ذلك الضمير
كالامثلة المذكورة **او مقدر كقوله تعالى ولله على الناس حج البيت**
من استطاع اليه سبيلا فمن استطاع بدل بعض من الناس والضمير
العايد على المبدل منه مقدر **اي منهم** وجعل ابن مالك اتصاله به كثيرا

لا شرطي الثالث بدل الاشتمال بان يكون بينه وبين الاول ملابسة بغير الكلية
والجزئية سواء اشتمل الاول على الثاني او العكس وشرطه ان تبقى النفس عند ذكر
الاول متشوقة اليه نحو اعجبني زيد علمه وسلب عمرو ثوبه وسمي بذلك لاشتمال
معنى الكلام عليه فانك اذا قلت اعجبني زيد فمعلوم ان ذاته لم تكن معجبة
لك فكانك قلت اعجبني شيء من زيد وهذا المعنى بطريق الاجمال شامل
للعلم وغيره وهذا الوجه في التسمية يشمل سائر اقسام بدل الاشتمال
ولابد من اتصاله بضمير يرجع الى المبدل منه اما مذكورا كالمثال المتقدم
او مقدرا كقوله تعالى قتل اصحاب الاخدود النار فالنار بدل اشتمال
من الاخدود والضمير العائد اليه مقدر اي النار فيه وقيل لا يقدر والاصل
ناره ثم نابت ال عن الضمير وجعل ابن مالك اتصاله بالضمير كثيرا لا شرطا
كبدل البعض ولابد فيه من امكان فهم معناه عند حذفه ومن حسن الكلام
بتقدير حذفه ولاجل ذلك جعل نحو اعجبني زيد اخوه بدل اضراب لعدم
صحة الاستغناء عنه بالاول وكذلك نحو اسرجت زيدا فرسه لانه وان فهم
معناه في الحذف فلا يحسن استعمال مثله وان جاء شيء منه حمل على الاضراب
او الغلط الرابع بدل المباين وهو ثلاثة اقسام بدل الغلط ان لم
يقصد ذكر متبوعه بل سبق اليه اللسان وبدل نسيان ان قصد ذكر
متبوعه ثم تبين فساد قصده وبدل الاضراب بان قصد كل منهما قصدا
صحيحا نحو رايت الفرس هذا مثال يصلح للثلاثة لانك اذا اردت ان
تذكر المقصود بالنسبة بان تقول ابتداء رايت الفرس فغلط بان سبق لسانك
الى غيره فقلت رايت زيدا الفرس فهذا بدل الغلط بالاضافة اي بدل عما
ذكر غلطا وهو المبدل منه لا البدل ولهذا قالوا بدل الغلط ولم يقولوا البدل
الغلط

الغلط ولم يقع هذا في فصيح الكلام وان قلت رايت زيدا قاصدا الاخبار
عن رؤيته ثم لما نطقت به تبين لك فساد ذلك القصد بان تذكرت انك
انما رايت فرسا الاحسن الفرس فابدلت لفظ الفرس منه اي من زيد فهذا بدل
نسيان اي بدل شيء ذكر نسيانا وهذا لا يقع ايضا في فصيح الكلام ومتعلقه
الجنان وبدل الغلط متعلقه اللسان وكثير من النحويين لم يفرقوا بينهما فسموا
القسمين بدل الغلط وان اردت الاخبار اولا بانك رايت زيدا ثم بدا لك ان
تضرب عنه من غير ان يتبين لك فساده بان تخبر بانك رايت الفرس ويكون
الاول في حكم المتروك فهذا بدل الاضراب ويسمى ايضا بدل البداء بالدال
المهملة والمد لان المتكلم يخبر بشيء ثم يبدو له ان يخبر بشيء اخر من غير ابطال
الاول والاحسن في هذه الثلاثة ان تعطف فيها التابع ببل فيكون من عطف
النسق لان بل تشعر بان ما قبلها ذكر عن قصد الا انه اضرب عنه فيخرج الكلام
عن كونه صادرا عن غلط او نسيان تنبيه ذكر النحاة قسما خامسا
وهو بدل الكل من البعض واحتج له بقوله • رحم الله اعظما دفنوها بسجستان طلحة
الطلحات • فيمن رواه بنصب طلحة على انه بدل من اعظما واجيب
بانه على تقدير مضاف اي اعظم طلحة او على ان المراد بها الذات تسمية للكل
بالجزء وعلى كل فهي من بدل الكل واما نحو رايت درجة الاسد برجه فهو
داخل في بدل الاشتمال لان البرج عبارة عن مجموع الدرجات وكذا قولك
نظرت الى القمر فلكه فان الفلك ملابس القمر بغير الكلية ولما ان ذكر المؤلف
امثلة الاقسام الاربعة بابدال الاسم من الاسم اشار الى ابدال الفعل من
الفعل بقوله ومثال ابدال الفعل من الفعل قوله تعالى ومن يفعل ذلك
يلق اثاما يضاعف له العذاب فيضاعف بدل كل من يلق لان مضاعفة

العذاب هو لقي الاثام والفعلان مجزومان الاول بالحذف والثاني بالسكون
وقد اجرى الشاطبي الاقسام الاربعة في الفعل كما هو مقتضى عبارة المتن
فبدل الكل كما مثل وبدل البعض نحو ان تصل تسجد لله يرحمك وبدل الاشتمال
نحو من يصل الينا يستعن بنا يعن وبدل الغلط نحو ان تاتنا تسالنا
نعطك وكما يبدل الفعل من الفعل تبدل الجملة من الجملة اذا كانت الثانية
اوفى بتادية المقصود من الاولى نحو امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين
وقوله اقول له ارحل لا تقيمن عندنا واعلم انه اذا ابدل اسم من اسم
وجب موافقته له في واحد من اوجه الاعراب كما تقدم وفي واحد
من التذكير والتانيث وواحد من الافراد والتثنية والجمع في غير بدل
البعض ما لم يمنع مانع ولا تجب موافقته له في التعريف والتنكير
والاظهار والاضمار فيجوز ابدال المعرفة من المعرفة كما تقدم ومن النكرة
نحو صراط مستقيم صراط الله والنكرة نحو مفازا حدائق ويجوز ابدال
النكرة من المعرفة نحو يسالونك عن الشهر الحرام قتال فيه فهذه اربعة
وايضا اربعة اقسام واربعة في اربعة بستة عشر ويجوز ابدال الظاهر
من الظاهر كما مر والمضمر من المضمر المواقع له نحو رايتك اياك ومن الظاهر
كرايت زيدا اباه وخالف في ذلك ابن مالك فمنع وقوع الضمير بدلا اذ وقع
في الكلام ما يوهم الثاني فهو توكيد او الثالث فهو من وضع النحويين وابدال
الظاهر من المضمر نحو ضربته زيدا نعم لا يبدل ظاهر من ضمير حاضر بدل كل
الا اذا افاد الاحاطة نحو تكون لنا عيدا لاولنا واخرنا فهذه اقسام اربعة
ايضا مع الاقسام الاربعة للبدل تصير ستة عشر على ما عرفت وامثلة
ذلك ظاهرة لمن تامل باب الاسماء العاملة عمل الفعل اعلم ان اصل العمل
للافعال

للافعال وما عمل من الاسماء فلشبهه بالفعل ويعمل عمل الفعل من الاسماء سبعة
المصدر واسم الفاعل وامثلة المبالغة واسم المفعول والصفة المشبهة واسم
التفضيل واسم الفعل ولم يتعرض لاسم المصدر لندرة اعماله بل منع البصريون
اعماله نظرا الى ان اصل وضعه لغير المصدر [illegible] ذلك ولا للظرف
والمجرور المعتمدين للاختلاف في اعمالهما الاول منها المصدر وهو اسم الحدث
الجاري على الفعل وبدا به لانه اصل الفعل في الاشتقاق ولانه يعمل عمل
فعله ماضيا او غيره فيرفع الفاعل وينصب المفعول لكن بشرطين وجودي
وعدمي اشار الى الاول بقوله بشرط ان يحل محله فعل مع ان المصدرية ان
اريد به المضي او الاستقبال او فعل مع ما المصدرية ان اريد به الحال
فالاول نحو يعجبني ضربك زيدا غدا او امس التقدير اي ان تضرب زيدا
غدا او ان ضربته امس والثاني نحو يعجبني ضربك زيدا الان اي ما
تضربه الان فان لم يحل محله ذلك او حل محله الفعل وحده امتنع اعماله
فلا يصح نصب زيدا بضربا في نحو ضربت ضربا زيدا ولا في نحو ضربا زيدا
خلافا لابن مالك في الثاني ووجه ما ذهب اليه ان المصدر لما صار بدلا
من الفعل قام مقامه واما الشرط العدمي فهو ان لا يكون المصدر مصغرا فلا
يقال اعجبني ضريبك زيدا او لا مضمرا فلا يقال ضربي زيدا حسن وهو عمرا
قبيح ولا محدودا بالتاء فلا يقال اعجبني ضربتك او ضرباتك او ضرباتك
زيدا او لا موصوفا قبل العمل فلا يقال اعجبني ضربك الشديد زيدا او لا مفصولا
عن معموله باجنبي فلا يقال انه يوم تبلى السرائر معمول لرجعه للفصل
بينهما بالخبر ولا مؤخرا عن معموله فلا يقال اعجبني زيدا ضربك وهو ثلاثة
اقسام مضاف لما بعده ومنون اي مجرد من ال والاضافة ومعرف بال

وعلى كل حال هو يعمل عمل فعله اذا وجد شرط العمل فاعماله مضافا الي الفاعل مع
ذكر المفعول وتركه او الي المفعول مع ذكر الفاعل وتركه اكثر في كلامهم من اعماله في القسمين
الباقيين واضافته الي الفاعل اكثر من اضافته الي المفعول لان نسبة الحدث
لمن وجد منه اظهر من نسبته لمن وقع عليه كالمثالين المتقدمين في المتن
وكقوله تعالى ولولا دفع الله الناس اي ولولا ان يدفع الله الناس او ان
دفع الله الناس ومن اضافته الي المفعول قوله تعالى لا يسأم الانسان
من دعاء الخير وعليه عليه الصلاة والسلام وحج البيت من استطاع اليه
سبيلا وقد يضاف الي الظرف توسعا فيعمل فيما بعده الرفع والنصب
نحو عجبت من ضرب يوم الجمعة زيد عمرا وعمله حالة كونه منونا اقيس
من عمله مضافا او مقرونا بال لانه حينئذ يقوى شبهه بالفعل لكونه
نكرة نحو او اطعام في يوم ذي مسغبة يتيما فاطعام مصدر منون
فاعله محذوف ويتيما مفعوله والتقدير او اطعامه يتيما وعمله حالة كونه
مقرونا بال شاذ لبعده عن مشابهة الفعل باقترانه بال وكان ينبغي
ان لا تدخل عليه لانه موول بان والفعل وان لا تدخل عليهما لكن لما كان
على صورة الاسم ساغ ذلك كقوله ضعيف النكاية اعداءه يخال
الفرار يراخي الاجل فالنكاية مصدر مقرون بال وفاعله محذوف
واعداءه مفعوله والتقدير ضعيف نكايته اعداءه واعترض بان
الاضافة كالتعريف بال فهلا يبعد معها المصدر عن الفعل واجيب
بانها متاخرة عنه فهو قبلها واقع موقع الفعل بخلاف المقرون بال
واعلم انها اضيف اليه المصدر ان كان فاعلا فهو مجرور اللفظ مرفوع
المحل وان كان مفعولا فهو مجرور اللفظ منصوب المحل اذا علمت
ذلك

ذلك فلك في تابع الفاعل الجر حملا على اللفظ والرفع حملا على المحل نحو عجبت
من ضرب زيد الظريف بالجر او الظريف بالرفع وفي المفعول الجر ايضا على اللفظ
والنصب على المحل نحو عجبت من اكل اللحم والخبز بالجر وان شئت والخبز بالنصب
ان قدر المصدر بان وفعل الفاعل الثاني من الاسماء التي تعمل عمل الفعل اسم
الفاعل ولو مثنى ومجموعا وهو ما اشتق من مصدر لفعل لمن قام به على معنى
الحدوث وصيغته من مصدر الثلاثي على وزن فاعل كضارب وعامل
وشاكر ومن غيره على صيغة المضارع المعلوم بوضع ميم مضمومة موضع حرف
المضارعة وكسر ما قبل الاخر كمدحرج ومكرم ومستخرج ويعمل عمل فعله لازما او
متعديا فان كان مقرونا بال عمل مطلقا اي سواء كان بمعنى الماضي او الحال او الا
ستقبال وسواء اعتمد او لم يعتمد نحو هذا الضارب زيدا امس او الان او غدا
لانه حينئذ صلة للموصول فهو فعل بحسب المعنى وان كان اسما بحسب الصورة
ومن ثم جاز عطف الفعل عليه وان كان مجردا من ال عمل عمل فعله بشرطين احدهما
كونه للحال اي بمعنى الحال تحقيقا او حكاية او الاستقبال اي بمعناه لا بمعنى
الماضي وثانيهما اعتماده ولو تقديرا على واحد من امور خمسة نفي او استفهام
او مخبر عنه في الحال او في الاصل او موصوف او ذي حال نحو ما ضارب زيد عمرا
الان او غدا مثال اعتماده على نفي ونحو مررت برجل ضارب عمرا الان او غدا
مثال اعتماده على الموصوف ومثال ما اعتمد على مقدر نحو مهين زيد عمرا ام مكرمه
اي امهين ونحو مختلف الوانه اي صنف ونحو يا طالعا جبلا اي يا رجلا ومحل اعمال
اسم الفاعل اذا لم يصغر ولم يوصف فان صغر او وصف لم يعمل لمباينته الفعل
حينئذ وانما اشترط في المجرد من ال كونه بمعنى الحال او الاستقبال لانه حينئذ
يشبه المضارع في معناه كما اشبهه في لفظه بجريانه عليه في الحركات والسكنات

نظر

واعتماده علي ما ذكر لتقوية مشابهته له لان كلا منهما يقرب منه ثم الشرطان المذكوران
معتبران لعمله في المنصوب كما في المغني واذا وجد لا يتعين عمله بل يجوز اضافته
الي مفعوله الذي يليه تخفيفا نحو هذا ضارب زيدا الان او غدا بخفض زيد
بالاضافة وان شئت نصبته وقد قرئ بالوجهين نحو ان الله بالغ امره فان
اقتضي اخر تعين نصبه نحو انت كاسي زيد ثوبا الان او غدا او فقد افهم
كلام المولف رحمه الله ان اسم الفاعل اذا كان بمعني الماضي او لم يعتمد لم يعمل
بل تجب اضافته لعدم جريانه علي الفعل الذي هو بمعناه وهو الماضي
فهو شبه له معني لا لفظا فان كان له معمول اخر غير ما اضيف اسم الفاعل
اليه وجب نصبه بفعل مقدر نحو زيد معطي خالد قيل ما اعطاه فقيل درهما
اي اعطاه درهما **الثالث** من الاسما التي تعمل عمل الفعل **امثلة المبالغة**
ولو مثناة ومجموعة **وهي ما** حوله للمبالغة والتكثير في الفعل من اسم فاعل بتغيير
صيغته الي صيغة اخري بان **كان علي وزن فعال** بتشديد العين **او فعول**
بفتح الفا **او مفعال** بكسر الميم **او فعيل او فعل** بفتح الفا وكسر العين **وهي**
كاسم الفاعل وشروط عمله ان بعدم التصغير والوصف **فما كان منهما صلة**
لال بل كان مقرونا بها **عمل مطلقا** اي ماضيا وحالا ومستقبلا اعتمد او لا **نحو**
جا الضراب او الضروب او المضراب **زيدا** امس او الان او غدا **وان كان**
الانسب وما كان **مجردا منها** اي من ال **عمل بالشرطين** السابقين في اسم الفاعل
عدم المضي والاعتماد ولو تقديرا علي واحد مما مر **نحو ما ضراب زيد عمرا** وحكي
سيبويه لما العسل فانا شراب وانه لمنحار بوائكها وقال بعضهم ان الله غفور
ذنب العاصين وان الله سميع دعا من دعاه حذر امورا لا تضير وامن ما ليس منجيه
من الاقدار وبجري في هذه الامثلة ما قدمناه في اسم الفاعل من ان وجود الشرطين



لا يوجبان عملها فيجوز اضافتها الي مفعولها وانما عملت مع فوات المشابهة اللفظية
للمضارع لما فيها من المبالغة في المعني فقامت مقامها وعدها قسما ثالثا علي
تقدير ان يكون صيغة المبالغة خارجة عن اسم الفاعل **الرابع** من الاسما العاملة
عمل الفعل **اسم المفعول** ولو مثني ومجموعا وهو ما اشتق من مصدر فعل لمن
وقع عليه وصيغته من الثلاثي المجرد علي وزن مفعول **نحو مضروب** وماكول
ومشروب ومن غيره علي صيغة المضارع المجهول بابدال حرف المضارعة
ميما مضمومة وفتح ما قبل اخره نحو مخرج **ومكرم** ومستخرج **ويعمل عمل الفعل**
المبني للمفعول فيرفع المفعول لقيامه مقام الفاعل فان كان من متعد لاثنين
او لثلاثة رفع واحدا ونصب ما سواه **وشرط عمله كاسم الفاعل** اي كشرطه فان
كان صلة لال عمل مطلقا **نحو المضروب عبده** امس او الان او غدا فعبده
مرفوع باسم المفعول كما ترفعه بالفعل المبني للمفعول اذا قلت زيد ضرب عبده
وان كان مجردا من ال عمل بشرط عدم المضي والاعتماد علي واحد مما سبق ولو
تقديرا **او** ذلك نحو **زيد مضروب عبده** الان او غدا **فعبده** مرفوع باسم
المفعول لانه نايب **عن الفاعل في المثالين** ونحو هذا معطي ابوه درهما الان
او غدا اكله تقول يعطي ابوه درهما ويجوز ذلك ان تحول اسناده عن مرفوعه
الي ضمير موصوفه ثم تضيفه الي مرفوعه معني او تنصبه لانه صار فضلة
تقول زيد مضروب العبد بخفض العبد او نصبه لانك اسندت اسم
المفعول الي ضمير زيد وهو حينئذ جار مجري الصفة المشبهة **الخامس** من
الاسما العاملة عمل الفعل **الصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدي الي واحد**
من حيث انها تثني وتجمع وتذكر وتونث كاسم الفاعل ولهذا عملت عمله وان كان
الاصل ان لا تعمل النصب لمباينتها الفعل بدلالتها علي الثبوت ويكونها ما

ماخوذة من فعل قاصر وانما قصرت علي واحد لانه اقل درجات المنقعب
ويشترط لصحة عملها اذا تجردت الاعتماد علي واحد مما سبق لا الحال والاب
والاستقبال لانها بمعنى الثبوت فلامعني لاشتراطه لان هالايدل علي حدث
لاتعلق له بالزمان والمراد بها ما اشتق من مصدر فعل لازم لمن قام به علي
معني الثبوت اذ مثلين لانه يقال كحسن وظريف فان كلا منهما صفة مشبهة
لمن قام به الفعل علي معني الثبوت اذ معني زيد حسن ثبوت الحسن له
واستمراره في ساير اوقات وجوده لانه متجدد حادث فاذا اريد الحدوث
حولت الي بنا اسم الفاعل وقيل حاسن وعلي هذا القياس فرح وفارح
وجزع وجازع ولمعمولها ثلاث حالات لاتخلوا عن احدها الاولي الرفع
له اما علي الفاعلية نحو مررت برجل حسن وجهه وظريف لفظه
او علي البدلية من الضمير فيها بعد تحويل اسنادها اليه والثانية النصب
اما علي التشبيه بالمفعول به ان كان معرفة بال او الاضافة نحو مررت
برجل حسن وجهه وعليه او علي التمييز ان كان نكرة نحو مررت برجل
حسنا وجها والثالثة الجر علي الاضافة بالمضاف نحو مررت برجل حسن
الوجه الا اذا كانت الصفة بال وهو عار عنها فلا تجرد فلا تقال زيد الحسن
وجهه ولا زيد الحسن وجه ابيه ولا زيد الحسن وجه ولان زيد الحسن وجه اب
بالجر في شي منها لامتناع اضافة ما فيه ال الي شي من ذلك والتفصيل
بين المعرفة والنكرة مذهب بصري وذهب الكوفي الي ان الذهب
علي التمييز في الجميع لانه يجوز تعريفه واعلم ان ما يلي الصفة مع قطع
النظر عن امور لا تزيد في الفعل ولا تنقص منه كافرادها وتثنيتها وجمعها
وتذكيرها وتانيثها ست وثلاثون مسالة لان الضرب اما نكرة او معرفة
وعلي

علي كل اما رافعة او ناصبة او جاره فهذه ستة حاصلة من ضرب اثنين في ثلاثة
ومعمولها في كل واحد منها اما بال او مضاف لما فيه او للضمير او لمضاف للضمير
او مجرد من ال والاضافة او مضاف للمجرد منها فهذه ايضا ستة واذا ضربت ستة
في ستة كان المجموع ستا وثلاثين يمتنع فيها الاربعة التي اشرنا اليها بالاشغا
والبقية جايزة وان تفاوتت في الحسن والقبيح وقد انهي بعض المتاخرين
الصور الحاصلة من الصفة ومعمولها الي اربعة عشر الف صورة وماتين
وست وخمسين صورة فليطلب ذلك من المطولات ولا يتقدم معمول
هذه الصفة الذي هو فاعل والمعين عليها لانها فرع اسم الفاعل الذي
هو فرع الفعل في العمل فقصرت عنه فلم تعمل في متقدم فلا يقال زيد وجهه
حسن ولهذا فارقت اسم الفاعل من وجوه الافتراق ايضا ان معمولها
لايكون اجنبيا بل لابد من اتصاله بضمير الموصوف اما لفظا كما
في زيد حسن وجهه او معني نحو مررت بزيد حسن الوجه
اي منه فلا يقال زيد حسن عمرا كما يقال زيد ضارب عمرا لان الصفة
لازمة وقد جرت علي اسم فلا تقتضي حينيذ الا ضميره او سببية كما في
اسم الفاعل القاصر كمررت بزيد القايم او القايم ابوه ومما افترقت به
ايضا انها للحال الدايم اي الماضي المستمر الي زمن الحال دون المنقطع
ودون المستقبل السادس من الاسما العاملة عمل الفعل اسم التفضيل
وهو الوصف المبني علي افعل لزيادة صاحبه علي غيره في الفعل المشتق
هو منه وقد خل في ذلك خير وشر لكونهما في الاصل علي اخير واشر فخففا
بالحذف لكثرة الاستعمال ولا يبني الا من فعل ثلاثي مجرد ليس بلون ولا
عيب سوا كان ذلك الفعل لازما نحو اكرم وافضل او متعديا كاعلم

واضرب ولا ينصب المفعول ولا معه ولا المفعول المطلق ولا المفعول به اتفاقا
لانه التحق بافعال الغريزة فلا يقال زيد اشرب الناس لبنا وانما يصل اليه
بالحرف فان كان من متعد لاثنين نصب الاخر بفعل مقدر نحو زيد اكسى الناس
للفقرا الثياب اي يكسوهم الثياب واما قوله تعالى ان ربك هو اعلم من
يضل عن سبيله فمن منصوب بفعل محذوف دل عليه اعلم اي يعلم المضلين
ودعوى المولف رحمه الله الاتفاق على منع عمله في المفعول به تبع فيه ابن هشام
في شرحه على القطر وفيه نظر بيناه في شرحنا على القطر ويرفع الفاعل اذا كان
ضميرا مستترا نحو زيد افضل منك ولا يرفع غالبا الفاعل الظاهر ولو
ضميرا منفصلا فلا يقال جاءني رجل احسن منه ابوه او هو اذ ليس له
فعل بمعناه في الزيادة ليعمل عمله الا في مسالة الكحل فيجوز ذلك فيها اجماعا
وضابطها ان يكون في الكلام نفي او شبهه وبعده اسم جنس موصوف
باسم التفضيل وبعده اسم اجنبي مرفوع مفضل ذلك الاسم على
نفسه باعتبارين مختلفين نحو قولهم ما رايت رجلا احسن في عينه
الكحل منه في عين زيد الا ترى ان رجلا اسم جنس تال للنفي وموصوف
باسم التفضيل وبعده اسم مرفوع وهو الكحل وهو اجنبي من الموصوف
لعدم اتصاله بضميره ومفضل على نفسه باعتبارين مختلفين اذ الكحل
باعتبار كونه في عين زيد احسن من نفسه باعتبار كونه في عين غيره
من الرجال وانما لم يرفع الظاهر الا عند اجتماع هذه الامور لانه حينئذ
يصح ان يقع موقعه فعل بمعناه كان يقال ما رايت رجلا يحسن في عينه
الكحل كحسنه في عين زيد وهذان التركيبان مؤداهما واحد بحسب الامر
العرفي لا الموضوع اللغوي ولانا لو لم نعرب المرفوع فاعلا لاعربناه
مبتدا



مبتدا او رفعنا افعل التفضيل بالخبرية لزم الفصل بين افعل ومن باجنبي
وهو الكحل وقد يرفع الظاهر مطلقا في لغة حكاها سيبويه نحو مررت
برجل افضل منه ابوه ويعمل اسم التفضيل في التمييز نحو انا اكثر منك مالا
واعز نفرا لان التمييز ينصب بما يخلو عن معنى الفعل كرطل زيتا وفي
الجار والمجرور والظرف لانهما يكفيهما رائحة من الفعل نحو زيد افضل
منك اليوم وفي الحال ايضا نحو زيد احسن الناس متبسما كذلك
ولا يستعمل الا مع من او اللام او الاضافة لان الغرض منه الزيادة على
غيره وهو حاصل باحدهما فلا يجوز استعماله بالاثنين منهما ولم يتعرض
المولف لحكمه بالنسبة لمطابقته لموصوفه وعدمها السابع من
الاسماء العاملة عمل الفعل اسم الفعل وهو ما ناب عن الفعل وليس
فضلة ولا متاثرا بعامل وقد تقدم انه مبني لشبهه بالحرف وهو ثلاثة
انواع الاول ما هو بمعنى الامر وهو الطلب ولهذا قدمه كصه بمعنى
اسكت فاذا قلت صه فكانك قلت اسكت ومه بمعنى انكفف لا بمعنى
الكف فاذا قلت مه فكانك قلت انكفف وامين بمعنى استجب
فاذا قلت امين فكانك قلت استجب ومنه عليك زيدا وهو في الاصل
جار ومجرور ثم نقل عن ذلك وصار بمعنى الزمه فاذا قلت عليك زيدا فكانك
قلت الزم زيدا قال تعالى عليكم انفسكم ودونكم هو في الاصل ظرف مضاف
الى ضمير المخاطب ثم نقل عن ذلك وصار بمعنى خذه فاذا قلت دونك
بكرا فكانك قلت خذه ومنه رويد وهو منقول من مصدر ارود مصغرا
تصغير الترخيم ومعناه امهل فاذا قلت رويد زيدا فكانك قلت امهل
زيدا والثاني ما هو بمعنى الماضي وهو اكثر من الذي يليه كهيهات

مثلث التاء وفيها ست وثلاثون لغة او اربعون على قيل وكلها **بمعنى بعد**
ومن فتح التاء وقف بالهاء ومن كسرها وقف بالتاء ومن ضمها فقيل يقف بالهاء وقيل
بالتاء **وشتان** بفتح اوله وتشديد نونه **بمعنى افترق والثالث ما هو بمعنى**
المضارع وذلك **نحو اوه** بفتح الهمزة وتشديد الواو بالحركات **بمعنى اتوجع**
ويقال فيها اواه **واف** بضم الهمزة وتشديد الفاء وفيها اربعون لغة وكلها
بمعنى اتضجر وكون اسم الفعل بمعنى المضارع هو رأي ابن مالك ومن
تبعه واما ابن الحاجب فلا يرى ذلك لان اسماء الافعال مبنية لمشابهتها
فعل الامر والماضي ولو كانت بمعنى المضارع لاعربت فاوه واف عنده
توجعت وتضجرت مرادا بهما الانشا وقد علمت فيما سبق انها بنيت
لشبهها بالحرف في كونها عاملة غير معمولة لا لما يقوله ابن الحاجب وقد
اختلف النحاة في مدلول اسم الفعل على القول باسميته فقيل مدلوله
لفظ الفعل فصه مثلا اسم لاسكت وهو الاصح وهو ظاهر كلام المولف فيما
بعده وقيل مدلوله المصدر فصه اسم لقولك واختاره ابن الحاجب
وقيل مدلوله مدلول الفعل وهو الحدث والزمان الا ان دلالة الفعل
على الزمان بالصيغة ودلالة اسم الفعل عليه بالوضع فصه اسم لمعنى
الفعل وعليه جرى المولف رحمه الله وقد افهم كلامه ان اسم الفعل
قسمان ما وضع من الاول الامر كهيهات وشتان وما نقل من غيره كعليك
ودونك **ويعمل اسم الفعل الذي هو بمعناه** فيرفع الفاعل ظاهرا او مستترا
او يتعدى الى المفعول بنفسه وبحرف الجر ومن ثم عدي حيهل بنفسه لما كان
بمعنى ايت في نحو حيهل الثريد وبالباء لما كان بمعنى عجل في نحو اذا ذكر الصالحون
فحيهل بعمر وبعلى لما كان بمعنى اقبل في نحو حيهل على كذا **ولا يضاف** كما ان مسماه

واهو

وهو الفعل كذلك ولهذا قالوا في نحو بله زيد ورويد زيد بالجر انهما مصدران
والفتحة فيهما فتحة اعراب ولكنه يخالف مسماه فان الفعل يعمل محذوفا
ويتقدم معموله المنصوب عليه واسم الفعل لا يعمل محذوفا **ولا يتقدم معموله**
عليه بل يجب تأخيره عنه لضعفه في العمل عن الفعل فلا تقول زيدا
دونك كما تقول زيدا اخذت خلافا للكسائي في اجازة ذلك الحاقا للفرع
باصله **وما نون منه فنكرة** كواها وبها **وما لم ينون منه فمعرفة** كنزال ودراك
وما استعمل بالوجهين فهو في كل حال تنوينه نكرة وفي حال عدم تنوينه معرفة
كصه ومه واف فصه مثلا اذا اردت به سكوتا ما نونته وحكمت عليه
بانه نكرة او السكوت المعين تركت تنوينه وحكمت عليه بانه معرفة **باب**
التنازع في العمل ويسمى ايضا باب الاعمال **وحقيقته ان يتقدم عاملان**
فعلان متصرفان او شبههما او فعل وشبهه **او اكثر** منها اتفقا في العمل او اختلفا
فيه **ويتأخر** عنهما او عنها **معمول فاكثر ويكون كل واحد من العاملين**
المتقدمين او **العوامل المتقدمة يطلب ذلك المتأخر** بحسب
المعنى ان يكون معمولا له على البدل مع وقوعه في ذلك الموضع والطلب على
جهة التوافق في الفاعلية او المفعولية او فيهما معا او مع التخالف فيهما
مثال توافقهما في طلب الفاعلية نحو قام وقعد زيد وفي طلب المفعولية
نحو قوله تعالى آتوني افرغ عليه قطرا فآتوني يطلب قطرا مفعولا ثانيا
وافرغ يطلبه مفعولا به واعمل الثاني فيه والاول في ضميره وحذفه لكونه
فضلة والاصل آتونيه ولو اعمل الاول لقيل افرغه وفي طلب احدهما الفاعلية
والاخر المفعولية نحو ضربت واكرمني زيد **وقولك ضربني واكرمت زيدا** او في
طلبهما معا نحو ضرب واهان زيد عمرا ومثال تنازع الاسمين قوله

عهدت مغنيا مغنيا من اجرته والمختلفين قوله تعالى هاوم اقروا كتابيه وقد
يتنازع ثلاثة معمولا واحدا و ذلك اللهم صل وسلم وبارك على محمد واله وصحبه
وقد يكون مع ذلك المتنازع فيه متعددا كما في الحديث تسبحون وتكبرون وتحمدون
دبر كل صلاة ثلاثة وثلاثين فتنازع ثلاثة في اثنين ظرف ومصدر وشرط
التنازع ان يكون بين العاملين ارتباط اما بعاطف او عمل اولهما في ثانيهما
نحو وانه كان يقول سفيهنا على الله شططا وانهم ظنوا كما ظننتم ان لن يبعث
الله احدا او كون ثانيهما جوابا للاول كالاية التي ذكرها المولف او نحو ذلك من
اوجه الارتباط قاله في المغني وقد علم مما قررناه انه لا تنازع بين حرفين
ولا حرف ولا بين جامدين ولا جامد وغيره ولا معمول متقدم او متوسط
ولا فيما اذا كان احد العاملين موكدا للاخر لان الطالب للمعمول انما هو الاول
وقد يعلم منه ايضا امتناع التنازع فيما اذا كان المعمول ضميرا متصلا لانه
متصل بالثاني وهو مع كونه متصلا به لا يجوز ان يكون معمولا للاول
كما لا يخفى سواء كان ضمير متكلم او مخاطب او غايب ولا خلاف بين البصريين
والكوفيين في جواز اعمال اي العاملين او العوامل شيت في الاسم
المتنازع فيه لكن لا يحفظ من كلامهم اعمال الثاني من الثلاثة المرادي وقال
ابو حيان لم يوجد التنازع فيما زاد على الثلاثة فيما استقري وانما الخلاف
في الاولى منهما فاختار البصريون اعمال الثاني المجاور لقربه من المعمول
وكثرة استعماله في كلامهم نثرا ونظما واختار الكوفيون اعمال الاول لسبقه
والاحتراز عن الاضمار قبل الذكر واذا تنازع ثلاثة فالحكم كذلك بالنسبة
الى الاول والثالث ويتردد النظر في المتوسط هل يلحق بالاول لسبقه
على الثالث او بالثاني لقربه من المعمول بالنسبة الى الاول او يستوي
فيه



فيه الامران فان تنازع اثنان واعملت الاول في المتنازع فيه مطابقا له مرفوعا
كان او منصوبا او مجرورا لان مرجعه وان تاخر لفظا متقدم رتبة لان معمول للاول
وجوز بعضهم حذف غير المرفوع وهو ضعيف فتقول قام زيد وقعد اخواك
باعمال الثاني في الضمير المرفوع المحل الراجع الى اخواك لتقدم رتبته وضربني
واكرمته زيد وضربني واكرمتهما اخواك باعماله ايضا في الضمير المنصوب
المحل العايد لما بعده ومر بي ومررت بهما اخواك واللهم صل وسلم عليه
وبارك عليه وعلى محمد باعمال الثاني والثالث في الضمير المجرور المحل العايد
لما بعده وان اعملت الثاني في الاسم المتنازع فيه على اختيار البصريين وهو
ارجح فان احتاج الاول المهمل الى مرفوع اضمرته وجوبا اي جيت به ضميرا
مطابقا للمتنازع فيه فان كان مفردا استتر في الفعل وان كان مثنى او مجموعا
برز ولا تحذفه لامتناع حذف العمدة وان لزم عنه الاضمار وقبل الذكر
لمجيه في غير هذا الباب كما تقدم في باب الضمير وفي هذا الباب كقوله
جفوني ولم اجف الاخلا عن خلا وتقول ضربني واكرمني زيد وقاما وقعدا
اخواك واوجب الكسايي حذفه هربا من الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة
ومنع الفرا اعمال الثاني مع اقتضا الاول الفاعل لما يلزم على اعماله من
حذف الفاعل او الاضمار قبل الذكر واوجب اعمال الاول فان اقتضى
الثاني الفاعل ايضا اضمرته او المفعول حذفته او اضمرته ولا يلزم
حينيذ محذور ويروى عنه ايضا تشريك الرافعين او اضماره بعد
الظاهر كما في صورة تاخير الناصب نحو ضربني واكرمني زيد هو وضربني
واكرمت زيدا هو وان احتاج الاول الى منصوب ومجرور حذفته وجوبا
ان استغني عنه كالاية المتقدمة اول الباب كما اشرنا اليه ثم وكقولك

ضربت وضربني اخواك ومررت ومر بي اخواك ولا يجوز اضماره لان ايا
الاضمار قبل الذكر انما جاز في الفاعل لكونه عمدة فان لم يستغن عنه بان وقع
حذفه في لبس كرغبت ورغب في الزيدان عنهما او كان عمدة في الاصل
بان كان العامل من باب كان او ظن نحو كنت وكان زيد صديقا اياه وظنني
وظننت زيدا قائما اياه وجب اضماره موخرا عن المتنازع فيه لخوف
اللبس في الاول ولكون المنصوب عمدة في الاصل في الثاني لكن يلزم منه
الفصل بين العامل ومعموله باجنبي وتاخير جزء من المعطوف عليه

باب التعجب وهو استعظام زيادة في وصف الفاعل خفي سببها
وخرج بها المتعجب منه عن نظائره او قل نظيره **وله** صيغ كثيرة تدل
عليه نحو كيف تكفرون بالله وكنتم امواتا فاحياكم سبحان الله ان
المومن لا ينجس ولله دره فارسا والمبوب له في النحو **صيغتان** وصيغتا
انشاء التعجب لاطرادهما في كل معنى يصح التعجب منه وهما لازمان
لصيغة الماضي **احدهما ما افعل زيدا** وهذه الصيغة غير مختصة
في تركيب خاص **نحو ما احسن زيدا وما افضله وما اعلمه** وما اكرمه
واذا اردت اعراب هذه الصيغة باعتبار الاصل قبل النقل لا باعتبار
المعنى المراد منه الان وهو انشاء التعجب **فما مبتدا** وهي نكرة موصوفة
بمحذوف ولهذا قال **بمعنى شيء عظيم وافعل فعل ماض** بدليل اتصال
نون الوقاية به **وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا يعود الى ما** ولهذا
اجمعوا على اسميتها **والاسم المنصوب** بافعل **المتعجب منه** وهو
زيدا **مفعول** به لتعديه بافعل بهمزة النقل **والجملة** الفعلية وهي
احسن زيدا وهذا مذهب سيبويه وقيل ما موصولة في محل الرفع
بانها

بانها مبتدا وما بعدها صلة والخبر محذوف اي الذي جعله حسنا شيء عظيم
ورد باستقلاله كلاما من غير افتقار الى محذوف وقيل ما استفهامية مبتدا
والجملة بعدها خبر قال الرضي وهو قوي من حيث المعنى كانه جهل
سبب حسنه فاستفهم عنه وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب
نحو وما ادراك ما يوم الدين **والصيغة الثانية** اي **افعل بزيد** وهي
كالاولى غير مختصة **نحو احسن بزيد واكرم به** واذا اردت اعرابها
بحسب اصل التركيب **فافعل فعل** باتفاق ثم قال البصريون **لفظه لفظ
الامر** وليس بامر اذ لا معنى للامر هنا **ومعناه التعجب** كانك قلت
ما احسن زيدا **وليس فيه ضمير** لان الاسم المذكور بعده **وهو بزيد فاعله**
والباء زائدة لازمة **واصل قولك احسن بزيد احسن زيد** بصيغة
الماضي والهمزة فيه للصيرورة لا للنقل **اي صار ذا حسن نحو
اورق الشجر** اي صار ذا ورق **ثم غيرت صيغته** من الماضي **الى
صيغة الامر** مع بقاء المعنى الخبري والتزم ذلك لان في الامر تعظيما
والتعظيم يناسب معنى التعجب **فقبح اسناده الى** الاسم **الظاهر فزيد
الباء في الفاعل** لاصلاح اللفظ ولهذا التزمت الا اذا كان الفاعل ان او ان
وصلتها وضعف هذا القول بان الامر بمعنى الماضي غير معهود وبان
استعمال افعل بمعنى صار ذا كذا قليل وكذا زيادة الباء في الفاعل وقال
جمع لفظه ومعناه الامر وفيه ضمير راجع الى المخاطب والتزم افراده
وتذكيره لجريانه مجرى المثل وبزيد مفعوله والباء للتعدية ان جعلت
الهمزة للصيرورة او زائدة ان جعلت للتعدية ولا يتصرف في
صيغتيه بتقديم فلا يقال ما زيدا احسن ولا زيدا ما احسن ولا بزيد

احسن لتضمنهما معنى الانشا الموجب لعدم التصرف ولا يتصرف فيهما ايضا
بايقاع فصل بين العامل والمعمول كالفصل بالحال او المنادي نعم يغتفر
الفصل بالظرف وعديله لما سمع من العرب ما احسن بالرجل ان يصدق
باب حكم الفاظ العدد تذكيرا وتانيثا اعلم ان الفاظ العدد على ثلاثة
اقسام الاول ما يجري على القياس دايما فيذكر مع المذكر ويؤنث
مع المونث وهو الواحد والاثنان وما كان على صيغة فاعل من
الفاظ العدد تقول في المذكر واحد واثنان وجزء ثاني وثالث
وهكذا الى عاشر وتقول في المونثة واحدة واثنتان ومقالة
ثانية وثالثة وهكذا الى عاشرة وكذا الحكم اذا ركبت هذه الالفاظ
مع العشرة او مع غيرها بعد مجاوزة العشرين فانها تجري على
القياس الا انك تاتي باحد واحدى بابدال الواو همزة فيهما
واحد وواحدة للتخفيف فتقول في المذكر عندي احد عشر
رجلا بتذكير الجزئين وبنائهما على الفتح واثنا عشر رجلا بتذكيرهما
ايضا واعراب الاول وحادي عشر رجلا وثاني عشر عبدا وثالث
عشر غلاما وهكذا الى تاسع عشر بتذكير الجزئين وبنائهما وتقول
في المونث عندي احدى عشرة امة بتانيث الجزئين وبنائهما
وثنتا عشرة جارية بتانيثهما واعراب الاول وحادية عشرة وثانية
عشرة وثالثة عشرة وهكذا الى تاسعة عشرة بتانيث الجزئين
وبنائهما ولك في الشين من عشرة الاسكان والكسر وتقول
اذا جاوزت عشرينا في المذكر عندي احد وعشرون رجلا واثنان
وعشرون غلاما وعندي الجزء الحادي والعشرون والجزء الثاني

د

١٠٦



والعشرون وهكذا الى الجزء التاسع والتسعين بتذكير الاول وفي
المونث عندي احدى وعشرون امة واثنتان وعشرون جارية و
المقامة الحادية والعشرون والثانية والعشرون وهكذا الى المقامة
التاسعة والتسعين بتانيث الاول والقسم الثاني ما يجري على عكس
القياس اي على خلافه فيونث مع المذكر ويذكر مع المونث وهو من
الفاظ العدد الثلاثة والتسعة وما بينهما مطلقا اي سوا افردت
عن العشرة نحو عندي ثلاثة رجال بالتا وثلاث عشرة بتركها وقوله
تعالى سخرها عليهم سبع ليال وثمانية ايام او ركبت مع العشرة نحو
عندي ثلاثة عشر غلاما واربعة عشر عبدا وهكذا الى تسعة عشر
رجلا في المذكر وثلاث عشرة امة واربع عشرة جارية الى تسع عشرة
امراة في المونث او ركبت مع العشرين وما بعده بالعطف نحو عندي
ثلاثة وعشرون رجلا الى تسع وتسعين غلاما في المذكر وثلاث
وعشرون امة الى تسع وتسعين جارية في المونث قال ابن مالك وانما
حذفت التا من عدد المونث واثبتت في عدد المذكر في هذا القسم لان الثلا
واخواتها اسما جماعات كزمرة وامة وفرقة فالاصل ان تكون بالتا لتوا فق
نظايرها فاستصحب الاصل مع المذكر لتقدم رتبته وحذفت مع المونث
للفرق انتهى ومحل ما ذكره المولف اذا كان المعدود مذكورا فان حذف
جاز حذف التا مع في الحديث واتبعه بست من شوال وحكى الفرا
افطرنا خمسا والقسم الثالث ما له حالتان وهو لفظ العشرة ان
ركبت مع الاحاد جرت على القياس فتذكر مع المذكر وتونث مع المونث
نحو عندي احد عشر رجلا واثنا عشر غلاما وثلاثة عشر عبدا وهكذا

الي تسعة عشر بتذكير العشرة في المذكر ونحو عندي احدي عشرة واثنتا
عشرة وثلاث عشرة جارية وهكذا الي تسع عشرة بتانيث العشرة
في المونث وان افردت جرت بخلاف القياس فيونث مع المذكر وتذكر
مع المونث نحو عندي عشرة رجال بالتا وعشر نسوة بتركها واما قوله
تعالي من جا بالحسنة فله عشر امثالها فعلي حذف مضاف اي عشر حسنات
امثالها او اكتسب منه المضاف من المضاف اليه باب الوقف هو قطع
النطق عند اخراج اللفظ يوقف علي الاسم المنون المرفوع والمجرور
بالسكون اي بحذف الحركة والتنوين من غير ابدال نحو جا زيد ومررت
بزيد باسكانهما ويوقف علي المنون المنصوب بابدال التنوين
منه الفا نحو رايت زيدا اذ ليس في ابدالها الفا ثقل بخلاف المرفوع
والمجرور وما ذكره من التفصيل في الوقف علي الاسم المنون هو اللغة
المشهورة من ثلاث لغات والثانية الوقف مطلق بالحذف والاسكان
نحو هذا زيد ورايت زيد ومررت بزيد وكذلك اي كما يبدل التنوين
المنصوب الفا في الوقف تبدل نون اذا الجوابية الفا في الوقف
تشبيها لاذن باسم منون وبه قرا السبعة في ولن تفلحوا اذا ابدا
اختار ابن عصفور تبعا لبعضهم ان الوقف عليها بالنون وكذلك
نون التاكيد الخفيفة اذا تلت فتحة تبدل الفا في الوقف
ما لم يحصل لبس نحو لنسفعا من نحو لنسفعن بخلاف ما اذا تلت
ضمة او كسرة فانها اذا وقف عليها تحذف ويرد ما كان حذف لاجل
لحاقها كقولك في نحو اخرجن يا هولا واخرجن يا هنده اخرجوا واخرجي
كما يوقف علي المنون المنصوب واذا ونحو لنسفعا بالالف يكتب
كذلك

كذلك اذ الاصل في كتابة كل كلمة ان يكتب كما قال ابن الحاجب بصورة لفظها
بتقدير الابتدا بها والوقف عليها ولهذا اكتب اذا زيد بالالف لان الوقف
عليه كذلك وتجوز رحمه بالها لان الوقف عليها كذلك ومن النحاة من يكتب
اذا بالنون لانها من نفس الكلمة كنون عن ومن وهو الاولي للفرق بينها
وبين اذا التي للظرفية ويوقف علي المنقوص المنون في الرفع والجر
بالتنوين اذا لم يكن محذوف العين او الفا نحو جا قاض ومررت
بقاض باسكان احدهما فان كان المنقوص محذوف العين كمر اسم فاعل
من اري او محذوف الفا كيف علما لم يوقف عليه الا بالرد للياء لئلا يكثر
الحذف وتجوز اثباتها اي اليا كقراة ابن كثير ولكل قوم هادي وما
لهم من دونه من والي وما عند الله باقي ويوقف علي المنقوص المنون
في النصب بابدال التنوين منه الفا ولا يحذف ياوه نحو رايت قاضيا
ومثله ما سقط تنوينه لمنع الصرف كرايت جواري وقضية عبارة التسهيل
جواز الوجهين وان الاثبات اجود وان كان المنقوص غير منون فا
لافصح في الرفع والجر الوقف عليه باثبات اليا نحو جا القاضي ومررت
بالقاضي لعدم الموجب لحذفها اذ الوقف يقتضي السكون وذلك حاصل
مع اثباتها وتجوز حذفها علي قلة فيقال جا القاض ومررت بالقاض
وعليه قراة غير ابن كثير وهو الكبير المتعال لينذر يوم التلاق وان
كان منصوبا فالاثبات اي فيوقف عليه باثبات اليا ساكنة لا
غير نحو رايت القاضي وكلامه يقتضي ان المعرف منه بالاضافة كقاضي
مكة كالمعرف منه بال وكلام غيره يشعر بالحذف فيدار جح من الاثبات
واستعمال لا غير في كلام المصنفين كثير وله مستند وان قال في المغني

انه لحن ومن الشذوذ بان العرب لم تتكلم به واذا وقف علي ما فيه تا التانيث
فان كانت ساكنة لم تتغير عما كانت عليه نحو قامت مما فيه تا لاحقة
للفعل ايذانا لئلا يلتبس لها الضمير لو وقف بالها ومثلها التا اللاحقة للحروف
نحو ثمت وربت وان كانت متحركة فان كانت في جمع لمونث سالم
نحو المسلمات والهندات او فيما الحق به كعرفات واذرعات فالافصح
الوقف بالتا من غير ابدال لها لدلالتها علي التانيث والجمعية معا فكرهوا
ابطال صورتها وبعضهم يقف علي ذلك بالها اي بابدال التا ها
كقول بعضهم دفن البناه من المكرماه ومثل هذه التا تا هيهات
ولات فانه وقف عليها بالتا وبعضهم بالها نحو رحمة وشجرة من كل
اسم اخره تا التانيث قبلها متحرك ولو تقديرا كصلاة وزكوة فرقا
بين التا اللاحقة للاسم واللاحقة للفعل فان كان ما قبل التا ساكنا
صحيحا كاخت وبنت وقف عليها من غير ابدال كاللاحقة للفعل والحرف
وبعضهم يقف علي نحو رحمة وشجرة بالتا من غير قلب ومن ذلك
قراة نافع وابن عامر وحمزة ان شجرت بالتا وقول ابي النجم والله انجاك
بكفي مسلمة من بعد ما وبعدما وبعدمت وقد قرا به بعض
السبعة في قوله تعالي ان رحمة الله قريب من المحسنين
وليكن هذا اخر ما تيسر جمعه علي هذه المقدمة
جعله الله خالصا لوجهه الكريم وموجبا
للفوز لديه بمنه وكرمه
ووافق الفراغ من
نقل هذه النسخة علي يد مالكها احوج خلق الله الفقير احمد بن احمد الشيدي
الوفايي الشافعي حادي وعشرين شهر شوال سنة ثمان وستين والف
احسن الله ختامها وسدد بالخير والجبر نظامها آمين آمين آمين آمين
وحسبنا الله ونعم الوكيل وصلي الله علي سيدنا محمد وعلي
آله وصحبه وسلم ظاهرا وباطنا
آمين آمين

